

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة يحي فارس بالمدية.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

الموضوع:

محددات عجز الموازنة العامة
دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة
1986م-2017م

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

إعداد الطالبتين:

- قطـــار فـايـزة.
- قلاتـــي أحـلام.

تحت إشراف الأستاذ:

شرفي جيلالي.

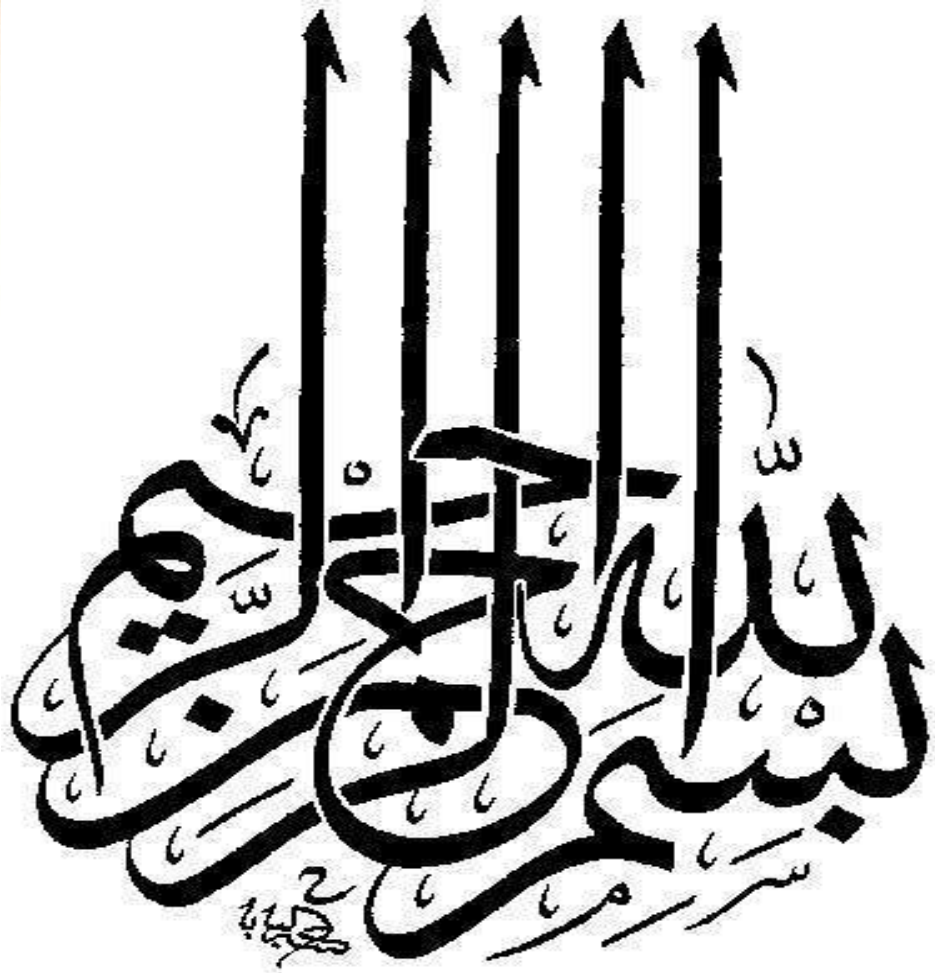
أعضاء لجنة المناقشة:

د/ مراد تهتان.....رئيسا.

د/ جيلالي شرفي.....مشرفا ومقررا.

د/ أحمد هدروق.....مناقشا.

السنة الجامعية: 2018م/2019م.



((اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالقَلَمَ * عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ))

صدق الله العظيم

شكـر وتقديـر

الحمد والشكر أولا لمبدع الكون سبحانه وتعالى الأحد الصمد

الذي سدد خطانا وأنار سبيلنا ويسر لنا إتمام هذا العمل والصلاة والسلام على أفضل مبعوث للعالمين

سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

نتقدم بالشكر إلى الله سبحانه وتعالى الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير والذي مكننا من تخطي

الصعاب بإتمام هذا العمل على أحسن حال.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف "جيلالي شرفي"

على توضيحاته اللاّزمة التي أفادنا بها، ولم يبخل علينا من زاده العلمي أو المعرفي.

ونشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة عملنا المتواضع.

كما نشكر أساتذتنا الكرام، من الابتدائي إلى الجامعي، والذين كان لهم الفضل

الكبير في وصولنا إلى ما نحن عليه الآن.

كما ونتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع من ساهم معنا و لو بكلمة طيبة.

شكرا بالغا لا تسعه الكلمات ولا تسطره الأقلام ولا تملؤه المعاني

يبقى ما بقت ذكرى السطور وما بقيت ذكرى هذا العمل بذكرنا.



إهـداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، والتي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب حياتي بحبها، إلى التي لم تبخل علي يوما بنصيحة أو دعوة صالحة "أمي الغالية مليكة" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان "أبي العزيز داود" حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من عشت وتربيت معهم اخوتي "فتيحة، محمد، زهية، نجية، سامية".

إلى كتاكيت العائلة: كوثر، مريم، حسام، بلال، شيماء، أماني، وسام، أمين، أميرة، خديجة.

إلى صديقاتي المحبوبات: زروقي فاطمة الزهراء، فتيحة، أحلام، خاليدة،

إلى كل من وقف معي في لحظات الصعاب وساعدني ولو بكلمة رفعت من معنوياتي.

إلى كل من حمل لي ذرة ود ومحبة في قلبه.

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع .



إهـــداء

إلى التي حرم نفسها وأعطتني كل الحب والاهتمام، والتي علمتني كيف أعتمد على نفسي وأكون شخص ناجح في الحياة، إلى التي دعواتها سر توفيقي، إلى تلك المرأة العظيمة "أمي الغالية".

إلى الذي تحمل تعب وشقاء الحياة من أجل أن نرتاح أنا وإخوتي، إلى الذي منحني دون مقابل إلى الذي علمني معنى الصبر إلى ذلك الرجل الكريم "أبي الغالي".

إلى الذين شاركتهم حلو الحياة ومرها أخوتي: جمال، زهرة وأمين.

إلى التي لطالما اعتبرتها أختا لي ابنة عمتي نجية والتي لا أنسى فضلها علي أبدا.

إلى من شجعني وأسره توفيقي ونجاحي خالي الغالي توفيق.

إلى شريك حياتي سفيان.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى من أنار دربي بمصابيح العلم والمعرفة أساتذتي في كل الأطوار

إلى زملاء وزميلات الدراسة وأخص بالذكر زميلتي التي شاركتني هذا العمل فايزة

إلى كل من ساعدني من بعيد أو من قريب في إتمام هذا العمل ولو بكلمة

أليكم أهدي هذا الجهد المتواضع.

أحلام

المستخلص:

تناولنا في هذه الدراسة محددات عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1986م-2017م) والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي؛ معدل التضخم؛ معدل الفائدة، وتعتبر العلاقة مابين عجز الموازنة العامة ومتغيرات الاقتصاد الكلي من أكثر المواضيع التي نوقشت على نطاق واسع من طرف الاقتصاديين، ولقد كان هدف الدراسة الجمع مابين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية والعجز في الموازنة العامة والتي بدورها لا تقل أهمية عن هذه الأخيرة والتي تعد من المؤشرات الهامة التي يقاس بيه الأداء المالي للدولة.

ولقد تم الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **(ARDL)** لدراسة تلك المحددات، وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى نتيجة مفادها أن الناتج المحلي الإجمالي**(GDP)** يمارس تأثيرا سلبيا ومعنويا في المدى الطويل على المتغير التابع عجز الموازنة العامة **(BD)**، في حين لم يسجل كل من المتغيرين المستقلين معدل الفائدة **(i)** ومعدل التضخم **(Tinf)** تأثيرا واضحا على المتغير التابع **(BD)** في الأجل الطويل بحيث يمارس كل منهما تأثيرا سلبيا عند مستوى معنوية 5% على عجز الموازنة العامة، كما خلصت الدراسة إلى أن العجز الموازني يتأثر في الأجل القصير بالناتج المحلي الإجمالي وهذا التأثير موجب ومعنوي خلال نفس السنة .

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، نموذج **(ARDL)**، اختبار الاستقرارية، ديكي فولر.

Abstract:

In this study, we examined the determinants of the general budget deficit in Algeria during the period (1986-2017): GDP; inflation rate; interest rate. The relationship between the budget deficit and macroeconomic variables is one of the most widely discussed topics by economists, The aim of the study was to combine these macroeconomic variables with the deficit in the general budget, which in turn is no less important than the latter, which is an important indicator that is measured by the financial performance of the state.

The ARDL 'Auto regressive Distributed lags was used to study these determinants. In this paper, we conclude that GDP (gross domestic product) has a long-term negative and moral impact on the dependent variable (BD) When both independent variables (i) and inflation (Tinf) did not have a clear effect on the variable (BD) in the long run, each of them had a negative effect at a significant level of 5% on the deficit of the general budget. The budget is affected in the short term by GDP The positive and significant influence during the same year.

.**Keywords:** General Budget Deficit, ARDL, Stability Test, Dicky Fuller

قائمة الجداول

الرقم	العنـوان	الصفحة
III-01	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (BD) في المستوى.	68
III-02	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية في (BD) الفرق الأول.	69
III-03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية إجمالي الناتج المحلي (GDP).	71
III-04	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية معدل الفائدة (i).	72
III-05	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية معدل التضخم (Tinf).	72
III-06	نتائج اختبار الاستقرارية	73
III-07	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.	74
III-08	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية (ARDL)	75
III-09	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.	76
III-10	نتائج اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.	78
III-11	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	78
III-12	نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي.	80

قـائمة الأشكـــال

رقم الشكل	العنـوان	الصفحة
الفصــل الأول		
I-1	قواعد الموازنة العامة "الهامة"	07
الفصـل الثـانـي		
II- 01	تطـور عجز الموازنة العامة في الجزائر	45

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

02-II	تطـور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر	46
03-II	تطـور معدل التضخم في الجزائر	48
04-II	تطور معدل الفائدة في الجزائر	50
الفصـل الـثالـث		
01 -III	مخطط يمثل منهجية اختبار ديكي فولر البسيط أو المطور.	56
02-III	مخطط يمثل هيكلة الاختبارات القياسية.	59
03-III	النموذج الأمثل وفقا لمعيار المعلومات AIC.	73
04-III	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	79
05-III	نتائج اختبار استقرار النموذج.	80

قـائمة الملاحـق

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	تطور رصيد عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة "1986م-2017م".	98
02	تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة "1986م	98
03	تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة "1986م-2017م".	98
04	تطور معدلات الفائدة في الجزائر في الفترة "1986م-2017م".	99
05	نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF)	99
06	تقدير معادلة (ARDL).	105
07	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.	105

مقدمــة عـــامــة

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية جاهدة إلى مسايرة التقدم الذي يعرفه العالم، فبعد الاستقلال وجدت نفسها مضطرة لتحسين سياساتها الاقتصادية محاولة بذلك مواكبة الدول المتقدمة، فعملت جاهدة للنهوض باقتصادها ومحو الآثار التي خلفها الاستعمار وتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وباعتبار الجزائر دولة ريعية يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على مداخيل المحروقات، لذلك أي تذبذب في أسعار النفط سيؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، هذا ما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لعلاج هذا العجز وتفاقم حجم المديونية من جهة، والاعتماد على الإصدار النقدي في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة أخرى، وهذا ما نجم عنه تأثيرات سلبية على كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي جعل دراسة محددات عجز الموازنة العامة في الجزائر أمرا ضروريا.

وتعتبر دراسة ومعالجة العجز في الموازنة العامة من أهم الإسهامات الحديثة في المجال الاقتصادي والتي تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين وصانعي القرار، وكذا الكثير من دول العالم وخاصة النامية منها.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للتخلص من العجز الحاصل في موازناتها بشتى الطرق الأساليب، حيث ولمعالجة العجز يجب معرفة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على كل من الإيرادات والنفقات العامة ومن ثم على عجز الموازنة العامة وبالتالي تحقيق التوازن المالي.

وفي هذا السياق يمكن تلخيص إشكالية موضوعنا في السؤال الجوهري الآتي:

- **هل يمكن من خلال النظرية الاقتصـادية بنـاء نمـوذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين عجز الموازنـة العـامة ومحدداتـه؟**

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب الرئيسة المؤدية إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة؟
- ما طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي ؟
- إلى أي مدى يؤثر معدل التضخم على زيادة العجز في الموازنة العامة؟
- هل توجد علاقة بين سعر الفائدة وعجز الموازنة العامة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية لها وفق سياق نظري وتطبيقي، بنينا دراستنا هذه على جملة من الفرضيات التي نعتبرها توضيحات أولية غير يقينية لتلك التساؤلات والتي تكمن فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تكمن العوامل المؤدية إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة إلى سببين رئيسيين هما: تراجع الإيرادات العامة وزيادة حجم الإنفاق العام.
- **الفرضية الثانية:** حسب النظرية الكلاسيكية توجد علاقة ضعيفة بين عجز الموازنة العامة وإجمالي الناتج المحلي.
- **الفرضية الثالثة:** يؤثر معدل التضخم على تفاقم العجز الموازنة العامة بنسبة كبيرة.
- **الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة بين سعر الفائدة وعجز الموازنة العامة.

لقد أصبح مشكل العجز في الموازنة العامة للدولة في وقتنا الحاضر أمرا خطيرا يهدد كيان الدولة، ومن خلال هذا المنطلق تنبع الأهمية العلمية لبحثنا هذا في إيجاد وسائل لمعالجة هذا العجز وتمويله بطرق مختلفة للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وكذا السياسي بما يتماشى والظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، مع محاولة إجراء دراسة قياسية لمعرفة العلاقة بين العديد من المتغيرات الاقتصادية وعجز الموازنة العامة عن طريق تقديم نموذج يشتمل على المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في عجز الموازنة العامة للجزائر.

بالإضافة إلى ذلك نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- إبراز الأهمية التي تكتسبها الموازنة العامة للدولة والأهداف التي تسعى لتحقيقها.
- الوقوف على أهم المبادئ التي تبنى عليها الموازنة العامة وكذا معرفة كيفية إعدادها.
- تسليط الضوء على العجز في الموازنة العامة من وجهة نظر المدارس الاقتصادية.

- محاولة إيجاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومحدداته من خلال إسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري وفق نموذج قياسي خلال الفترة "1986م- 2017م".

وبالإضافة إلى الأهمية العلمية التي يتميز بها هذا الموضوع والأهداف التي يسعها لتحقيقها، نجد أنه هناك عدة أسباب ودوافع أدت إلى اختياره والتطرق إليه، أهمها:

- الرغبة في تسليط الضوء على محددات عجز الموازنة العامة للجزائر والذي يعتبر موضوع الساعة.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.
- محاولة سد النقص الملاحظ للدراسات القياسية المتطرقة لهذا الموضوع.

ومحاولة منّا للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، تمّ الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من البحث وهذا بوصف أبعاد الموازنة العامة خصائصها ومبادئها ودورة حياتها بالإضافة إلى دراسة ظاهرة عجز الموازنة العامة أسبابها ومصادر تمويل العجز، مع ذكر محددات عجز الموازنة العامة.

أما في الجانب التطبيقي المتعلق بالجزائر فقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية وذلك باستخدام منهج القياس الاقتصادي كضرورة ملحة لدراسة الظاهرة، وقياس مختلف العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ومن أجل التأكد من مدى معنوية النماذج القياسية المقترحة نحاول استخدام أكبر عدد من الاختبارات الإحصائية وذلك بالاستعانة ببعض البرامج الإحصائية المتخصصة مثل (Eviews 9).

وبهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول إلى استنتاجات منطقية، تقتضي منهجية البحث وضع حدود للإشكالية، من أجل التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة المزدوجة "النظرية والتطبيقية"، ولتحقيق ذلك قمنا بانجاز هذا البحث ضمن الحدود والمجالات التالية: بالنسبة للحدود

المكانية فتتمثل في الاقتصاد الجزائري، والحدود الزمانية فتتمثل في الفترة من سنة 1986م إلى غاية سنة 2017م.

بالإضافة إلى ذلك فقد واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- ضيق الوقت المخصص لإنجاز البحث، فموضوع البحث متشعب والوقت لا يكفي للإحاطة الشاملة بهذا الموضوع.
- قلة المراجع في مجال عجز الموازنة العامة عموما.
- صعوبة الوصول إلى إحصائيات كلية حول عجز الموازنة العامة ومحدداته في الجزائر.

وقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع عجز الموازنة العامة، حيث تناولنا بعض الدراسات العربية وأخرى أجنبية، وتم عرضها على النحو التالي:

I .الدراسات العربية:

دراسات عديدة قامت بدراسة محددات عجز الموازنة العامة، وقد اختلفت طريقة معالجة الموضوع من باحث إلى آخر، كما أن نتائج هذه الدراسات جاءت هي الأخرى مختلفة، وفيما يلي ذكر بعض منها وأهم النتائج المتوصل إليها:

1) دراسة الأستاذ **سعد أولاد العيد** بعنوان دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة "1980م – 2010م"، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين كل من معدل التضخم من جهة والعجز في الموازنة العامة للدولة ونمو الكتلة النقدية والنظرية الكمية للنقود بالاعتماد على نماذج الانحدار، ولقد استخدم الأستاذ المتغيرات التالية لتحديد طبيعة العلاقة:

وبعد استخلاص النموذج القياسي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، يمكن أن نلاحظ أن العلاقة بين كمية النقود (m_t) ومعدل التضخم (inf_t) في نفس السنة علاقة عكسية أي أن ارتفاع كمية

النقود المعروضة يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، كما استخلص النموذج المقترح وجود علاقة طردية بين معدل التضخم $\boldsymbol{inf_t}$ وعجز الموازنة العامة $\mathbf{D_t}$ أي أن زيادة العجز الموازني يتسبب في ارتفاع معدلات التضخم.

2) دراسة الباحث **إبراهيم صالح العمر** والباحث **محمد عبد الهادي العلاوين** والباحثة **ديانا بولس الحصري** بعنوان أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن للفترة "1996م-2008م"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه عجز الموازنة العامة في التأثير على معدل الفائدة مع تحليل العلاقة مابين عجز الموازنة العامة وسعر الفائدة مستخدمة بذلك منهجية التحليل القياسي لطريقة المربعات الصغرى مع إجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية واختبار التكاملية لاختبار استقرار المزيج الخطي لمتغيرات النموذج واختبار الارتباط الذاتي واختبار التغير الهيكلي، ولقد تم استخدام المتغيرات التالية:

$$\ln i_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln D_t + \alpha_2 \ln P_t + \alpha_3 \ln G_t + \alpha_4 \ln M_t/P_t \ln i_{t-1} + \mu_t$$

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين سعر الفائدة $\boldsymbol{i_t}$ وعجز الموازنة العامة $\boldsymbol{D_t}$ أي أن الزيادة في عجز الموازنة العامة يؤدي إلى ارتفاع الوسط المرجع لمعدلات الفائدة، وتفسير ذالك أن العجز في الموازنة يعمل على دخول الدولة كمقترض في السوق النقدي الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال القابلة للاقتراض وتدفع معدلات الفوائد إلى الأعلى.

3) دراسة الطالب **صدام عبد الله يوسف عبد الجبار** بعنوان أثر المتغيرات الكلية على عجز الميزانية العامة في السودان في الفترة "2007م- 2016م"، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب عجز الميزانية العامة وتحديد طبيعة هذا العجز مع تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الكلية وعجز الميزانية العامة مستخدمة بذلك منهجية التحليل القياسي لطريقة المربعات الصغرى، ولقد استخدم الطالب المتغيرات التالية:

$$\mathbf{Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \mu_t}$$

خلصت الدراسة إلى أن متغيرات الكلية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي X_1 وعرض النقود X_2 والتضخم X_3 كان لها أثر ضعيف في التغير الحاصل في عجز الموازنة العامة Y_t وذلك بناءا على نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي، حيث يعتبر التضخم الذي له أكثر تأثيرا على عجز الموازنة العامة وبينهما علاقة طردي وكذلك الحال هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة والناتج الاجمالي المحلي، أما بالنسبة لعرض النقود وعجز الموازنة العامة فبينهما علاقة عكسية.

III. الدراسـات الأجنبية

1) Manamba Epapahra, Analysis of budget deficits and macroeconomic fundamentals: A VAR-VECM approach.

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين العجز في الميزانية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في تنزانيا للفترة الممتدة من 1966م إلى 2015م مستخدمة في ذلك نموذج الانحدار الذاتي **(VAR)** ونموذج تصحيح الخطأ **(VECM)** وتقنيات تحليل التباين الذي يطبق اختبار جوهانسن لدراسة العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، ولقد استخدم الباحث في دراسته المتغيرات التالية:

$$\boldsymbol{BD_t = f(GDP_t; P_t; R_t; M_t; ER_t)}$$

ولقد توصلت الدراسة إلى أنه وحسب اختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى أن المتغيرات موجودة وبالتالي يكون لها علاقة طويلة الأجل باستخدام نموذج **VAR–VECM**، حيث يشير التقدير إلى أنه كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف لهما علاقة سلبية وهامة مع العجز في الميزانية، في حين أن العرض النقدي والتضخم لهما علاقة إيجابية مع العجز في الموازنة العامة.

2) Mansoor Arjomand; Karim Emami; Farshid Salimi, Growth and Productivity; the role of budget deficit in the MENA selected counties.

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد دور عجز الموازنة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الإيران للفترة الممتدة من 2000م إلى 2013م باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة **(EGLS)**، حيث استخدمت الدراسة المتغيرات التالية:

$$\mathrm{BD_t} = (\mathrm{GDP_t}; \mathrm{inf_t}; \mathrm{LP_t}) \qquad GDP_t = (LP_t; BD_t; LP_t)$$

توصلت الدراسة إلى استخراج نموذجين:

- النموذج الأول والذي يعتمد على عجز الموازنة الحكومية والذي يمثل المتغير التابع، بينما النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وإنتاجية العمل يمثل المتغيرات المستقلة، حيث استخلصت النتائج وجود تأثير إيجابي للمتغيرين النمو الاقتصادي ومعدل التضخم على المتغير التابع، بينما إنتاجية العمل فلها تأثير سلبي على عجز الموازنة العامة.
- النموذج الثاني والذي يعتبر النمو متغير تابع بينما عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم وإنتاجية العمل فتعتبر متغيرات مستقلة، واستخلصت النتائج تأثير إيجابي للإنتاجية العمل ومعدل التضخم على المتغير التابع، بينما عجز الموازنة العامة فله ارتباط سلبي بالنسبة للنمو الاقتصادي.

وعلى ضوء الدراسات السابقة لموضوع دراستنا ولأجل بلورة حقيقية لإشكالية هذه الدراسة، ولتحقيق أهداف البحث، قمنا بتقسيم الموضوع على النحو التالي:

يشمل الفصل الأول التأصيل النظري للموازنة العامة والعجز الحاصل فيها وذلك من خلال تبيان مفهوم الموازنة العامة، أنواعها، أهميتها، خصائصها، كيفية إعدادها وأخيرا دورة حياتها، بالإضافة إلى التطرق إلى عجز الموازنة العامة من خلال معرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث العجز.

واختص الفصل الثاني في دراسة محددات عجز الموازنة العامة والمتمثلة في النمو الاقتصادي وكمؤشر له تم أخذ إجمالي الناتج المحلي **(GDP)** ومعدل التضخم **(Tinf)** وأخيرا معدل الفائدة **(i)**، حيث تم التطرق إلى مفهوم تلك المحددات والنظريات النمو بالإضافة إلى ذكر أسباب حدوث التضخم

والآثار الاقتصادية الناجمة عن حدوثه، بالإضافة إلى دراسة علاقة تلك المحددات بعجز الموازنة العامة، وأخيرا تم تحليل تطور عجز الموازنة العامة ومحدداتها في الجزائر خلال 1986م-2017م.

ولقد تضمن الفصل الثالث دراسة قياسية حول محددات عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986م إلى غاية 2017م، حيث تم التطرق إلى النمذجة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **(ARDL)** عن طريق ذكر مميزاته وعيوبه وخطوات تنفيذه، بالإضافة إلى ذلك فقم تم بناء نموذج قياسي لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر والتي ذكرناها سابقا.

وأخيرا اختتمت المذكرة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات التي تم استنباطها من الجوانب النظرية والقياسية للدراسة.

الفصـل الأول: التأصيـل النظـري لعجـز الموازنـة العـامـة.

تعتبر الموازنة العامة وسيلة هامة في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني لبلد ما، لذلك فلقد برز الاهتمام واضحا لدى المفكرين التقليدين بموضوع الموازنة العامة، وتتأثر الموازنة العامة بمختلف قطاعات الاقتصاد وذلك حسب استخدام الدولة لأدواتها والمتمثلة أساسا في النفقات والإيرادات العامة.

ويفترض التعرف في هذا الفصل على جوهر بعض المفاهيم والمصطلحات الضرورية التي تشكل المدخل الأساس لدراسة الموازنة العامة وعجز الموازنة العامة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتناول فيه الموازنة العامة من خلال تعريفها وأنواعها، مع ذكر خصائصها والأهداف النهائية المنشودة والمرور بأهميتها من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية...إلخ، كما سنتطرق إلى مبادئ الموازنة العامة وفي الأخير سوف نتناول أساليب إعداد الموازنة العامة ودورة حياتها، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه عجز الموازنة العامة والمرور بمختلف المدارس التي تحدثت عنه، مع التطرق إلى أسباب حدث ظاهرة العجز، وفي الأخير سوف نتطرق إلى مصادر تمويل هذا العجز.

1.I. مفـــاهيم عـامة حـول الموازنـة العـامة.

في هذا المبحث سوف نعطي تعريفا للموازنة العامة، مع ذكر الخصائص وأهم المبادئ التي تحكمها وأخيرا دورة حياة الموازنة العامة.

1.1.I. مـــاهيته الموازنة العـــامة:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعريفات التي خصصت للموازنة العامة مع ذكر أنواعها، بالإضافة إلى التحدث عن خصائص الموازنة العامة وأهدافها وأهميتها.

1.1.1.I. تعريف الموازنة العامة وأنواعها:

تعددت التعريفات المتعلقة بموضوع الموازنة العامة وتفاوتت من حيث شموليتها وتكاملها، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظرة التي ينظر من خلالها الباحثون، ويمكن أن نقدم مجموعة من التعاريف المختلفة للموازنة العامة:

التعريف الأول: الموازنة العامة هو تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام أو مرسوم الميزانية الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيلي والإنفاقي (عصفور 2008م، ص3).

التعريف الثاني: الموازنة هي خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالبا سنة، وهي وسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها (مؤيد و الجنابي 2015م، ص12).

التعريف الثالث: الموازنة وثيقة تحتوي على بيان تعدادي مقارن لنفقات وإيرادات هيئة عامة خلال مدة مقبلة تقدر عادة بسنة، فهي تقدير لنشاط الدولة المالي للمستقبل أو ترجمة لخطط الدولة المالية في تحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (خبابة 2016م، ص235).

التعريف الرابع: لقد عرفت بعض التشريعات الموازنة العامة بأنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والنفقات لسنة مالية واحدة تعين في قانون المالية (توبين 2015م، ص170).

وفي الأخير يتضح لنا من خلال مجمل هذه التعاريف أن الموازنة العامة هي عبارة عن تقدير مفصل معتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بالإضافة إلى أن الموازنة العامة تتخذ العديد من الأنواع والأشكال والتي تتمثل فيما يلي:

- **موازنة الرقابة:** وهي الموازنة التي يتم بموجبها تحديد النفقات العامة للدولة اللاّزمة لقيامها بالمرافق العامة التي تؤدي الحاجات العامة، وتحديد الإيرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية النفقات، حيث يتاح من خلال هذه الموازنة للسلطة التشريعية الرقابة على النشاط المالي للدولة بامتلاك البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية حق اعتماد الموازنة هذه سنويا(فليح 2008م، ص316- 317)؛
- **موازنة الأداء:** موازنة الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في موازنة الرقابة من خلال إظهار الموازنة ليس فقط نفقاتها حسب الوحدات الإدارية وما تحصل عليه من خدمات أو سلع نتيجة لهذا الإنفاق بل أنها تربط ذلك بما يتحقق نتيجة لهذا الإنفاق، وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم إنفاقها وبين المخرجات التي تتحقق من هذا الإنفاق (جريسات 1995م، ص22-26)؛
- **موازنة التخطيط أو البرمجة:** يوفر هذا النوع خصائص غير متوفرة في النوعين السابقين، فالتخطيط هنا يعني أن القرارات المالية المتخذة قد اعتبرت بانتظام البدائل المتاحة لتحقيق أهداف

السياسة العامة مستخدمة نفس المقاييس والاعتبارات في التقويم على مدى فترة زمنية تتعدى العام الواحد، أما البرمجة فإنها تقدر تكلفة العنصر البشري وشراء المواد المطلوبة وقيمة الاحتياجات الأخرى الضرورية لتحقيق هدف البرنامج الذي يخدم غاية الدولة (جريسات 1995م)؛

- **الموازنة الصفرية:** وهي أن يتم تحليل البيانات وتقييم كافة الأنشطة والبرامج سنويا على اعتبار أنها أنشطة وبرامج جديدة غير مرتبطة باعتمادات سابقة، وهي تؤدي إما إلى تحسين البرامج أو النشاط وزيادة الإعتمادات اللازمة له، أو إبقاء الإعتمادات السابقة كما هي أو تخفيضها أو إلغاء النشاط أو البرنامج نفسه إذا ثبت عدم جدواه (سوزي 2000م، ص311).

2.1.1.I. خصائص الموازنة العامة وأهميتها:

من التعريفات المذكورة سابقا نستنتج الخصائص والسمات التالية للموازنة العامة:

1) الموازنة نظرة توقعية مستقبلية: وهي عبارة عن سجلات لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من مبالغ خلال مدة زمنية محددة تقدر عادة بسنة، وتعكس الموازنة بما تتضمنه من نفقات وإيرادات والمبالغ المرصودة لكل منهما، برنامج عمل الحكومة في الفترة المستقبلية سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا (سوزي 2000م، ص257).

2) الموازنة إجازة من السلطة التشريعية: لا توضع الموازنة موضع التطبيق ما لم توافق عليها السلطة التشريعية في الدولة، وتكون الموافقة على شكل قانون يخول السلطة التنفيذية تطبيق الموازنة والعمل على ضوئها، وللسلطة التشريعية مراقبة السلطة التنفيذية (العبيدي 2011م، ص186).

3) الموازنة خطة مرنة: يفترض في الموازنة التميز بالمرونة الكاملة التي تجعلها قادرة على مواجهة أي تغييرات تحدث أثناء السنة المالية التي تغطيها (لعمارة 2004م، ص3).

4) الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة ومن ثم تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، إلا أن الحكومة قد تنحرف بهذه السياسات والبرامج لتحقيق مآربها فتضع البرنامج المناسب لإرضاء فئة أو

طبقة دون أخرى، ولكن تأتي الموازنة العامة لتحدد المسار الصحيح لتحقيق أهداف الخطة الشاملة أملا في الوصول إلى الأهداف النهائية للمجتمع (الخطيب و شامية 2005م، ص274-275).

5) الموازنة العامة خطة سنوية: فهي جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية، وقد تتطابق السنة المالية مع بداية ونهاية السنة الهجرية أو الميلادية، كما قد تبدأ وتنتهي بتاريخ آخر خلال السنة (لعمارة 2004م، ص44).

كما وتظهر أهمية الموازنة العامة من حيث:

أهميتها من الناحية السياسية: إن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لكي يجيز لها نواب الشعب صرف النفقات وتحصيل الإيرادات يعني إخضاعها للرقابة الدائمة، وتتركز القوة السياسية في الدولة في يد السلطة صاحبة اعتماد الموازنة، ففي الدول الديمقراطية تكاد القوتان السياسية والمالية ترتكزان في يد ممثلي الأمة في المجالس النيابية أما في الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية فتتركز القوتان المشار إليهما في قبضة السلطة التنفيذية (حشيش 2001م، ص243).

أهميتها من الناحية الاقتصادية: للموازنة دور فعال في تحقيق التوازن وذلك عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والإيرادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمته ويدخل مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

أما في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكثر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام مما يؤدي إلى تخفيض الارتفاع في الأسعار.

كذلك فإن الموازنة العامة تعكس فلسفة النظام من خلال نفقاتها وإيراداتها، حيث أن اتساع نفقات القطاع العام يشير إلى توسع دور الدولة في الاقتصاد وأن ازدياد نسبة مساهمة هذا القطاع في

الإيرادات العامة تعكس توجه الدولة إلى اتباع سياسة الاقتصاد الموجه (طاقة و العزاوي 2007م، ص171-172).

أهميتها من الناحية الاجتماعية: تسعى الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وذلك من خلال استخدام الموازنة العامة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض بعض الضرائب التصاعدية، واستخدام حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل الإعانات الاجتماعية ودعم السلع الاستهلاكية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية أو التي تقدم بسعر يقل كثيرا عن كلفة إنتاجها (العبيدي 2011م، ص189-190).

2.1.I. أهداف الموازنة العامة وأهم قواعدها:

سنتناول في هذا المطلب أهداف الموازنة العمة من كل النواحي مع دراسة قواعدها:

1.2.1.I. أهداف الموازنة العامة:

الموازنة العامة هي أداء المالية العامة في تحقيق الأهداف المالية والسياسية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي شرح لكل هدف.

1) الهدف المالي: لقد كان تفكير الدولة منصبا على الاقتصاد في النفقات العامة من أجل تخفيف العبء الضريبي على المجتمع، وحيث أن الموازنة العامة هي الأداة التي تعكس مركز الدولة المالي كان لابد من تحقيق تساوي النفقات مع الإيرادات العامة، وكان الهدف من جباية الإيرادات وإنفاقها هو الهدف المالي الوحيد للمالية العامة للدولة (خليل و اللّوزي 2013م، ص302).

2) الأهداف الاقتصادية: إن الموازنة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة كونها توفر معلومات وبيانات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد الوطني، كما تستخدم لتحقيق هدف العمالة الكاملة وأيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تعد الموازنة العامة أداة تستطيع من خلالها الدولة التأثير

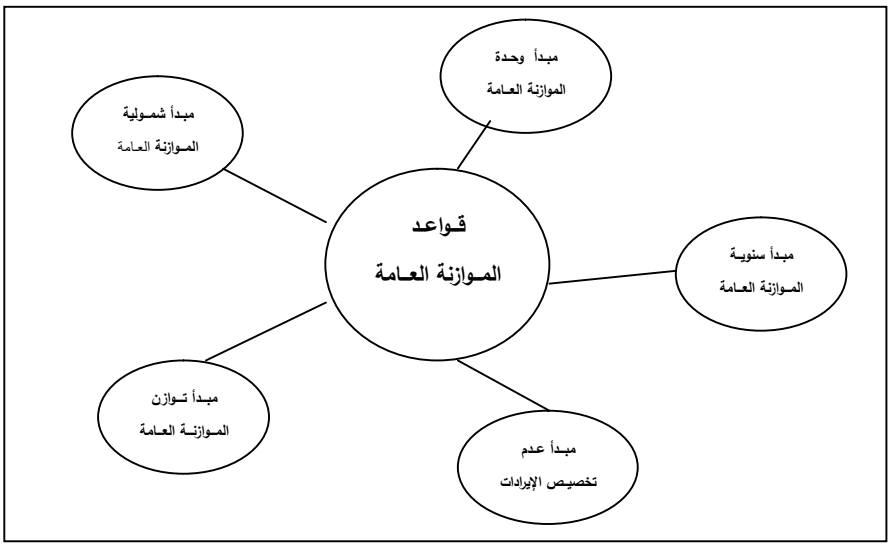
في مجريات مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة آلية العجز والفائض كأداة لتحقيق استقرار اقتصادي مناسب عند مستوى مناسب من التشغيل (الخياط، الجبوري و الموسومي 2016م، ص33-34).

3)الأهداف الاجتماعية: تسعى الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وذلك من خلال استخدام الموازنة العامة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض بعض الضرائب المباشرة التصاعدية، واستخدام حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل الإعانات الاجتماعية ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية أو التي تقدم بسعر يقل كثيرا عن تكلفة إنتاجها (العبيدي 2011م، ص189-190).

I.1.2.2. قـواعد الموازنــة العـامة "المبـادئ":

لا يمكن حصر المبادئ حصرا نهائيا ومتفقا عليه لن هناك اختلافا بين الباحثين الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن ما سوف نقدمه يمثل أبرز المبادئ التي تمت الإشارة إليها:

شكل رقم (I - 01): قواعد الموازنة العامة "الهامة".



المصدر: (عصفور 2008م، ص40).

أولا: مبـدأ شمـولية أو عمـومية المـوازنة العـامة:

يقصد بقاعدة شمول الموازنة العامة أن يذكر فيها مجمع النفقات والإيرادات دون ربط خاص بينها، كما يجعل منها وثيقة شاملة ومفصلة لكل الإيرادات العامة مهما كان مصدرها أو نوعها أو عددها ومهما قل حجمها، ولكل النفقات العامة مهما كانت أنواعها أو الهدف من إنفاقها (لعمارة 2004م، ص83-84)، وهناك أسلوبان لتدوين الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة هما (طاقة و العزاوي 2007م، ص173-175):

- **الأسلوب الأول:** تقيد في الموازنة العامة جميع الإيرادات مهما كان مصدرها ونوعها ومقدارها وجميع الأموال التي تنفق من حساب الخزينة مهما كان نوعها ومقدارها والغاية من إنفاقها، دون إجراء أية مقاصة بين الإيرادات والنفقات وهذا ما يطلق عليه بـ "**الموازنة الشاملة**".
- **الأسلوب الثاني؛** إجراء مقاصة بين إيرادات ونفقات كل وحدة، فإذا كانت إيراداتها أكثر من نفقاتها فإن صافي الإيراد يظهر في حقل الإيرادات، وإذا كانت النفقات هي الأكثر فإن صافي النفقات يظهر في حقل النفقات، أي تقيد الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة صافية بعد أن تحسم من الايرادت ما بذل في سبيلها من مصاريف وأن يحسم من النفقات ما تكون قد أدخلت الإدارة المختصة من ريع إلى الخزانة ويطلق على هذا الأسلوب بـ "**الناتج الصافي**".

ولقاعدة الشمولية بعض المزايا والعيوب تتمثل فيما يلي (عصفور 2008م، ص51):

مزايا مبدأ الشمولية:

- تسهيل عملية مراقبة السلطة التشريعية على الإيرادات والنفقات، وذلك لأن جداول الموازنة العامة تتضمن جميع الإيرادات والنفقات.
- تبين الأوضاع المالية على حقيقتها، فتقيد بموجبها الإيرادات والنفقات في الجداول الخاصة بها.
- تساعد على التقليل من الإسراف والتبذير في أموال الدولة، لأن الإعتمادات المخصصة للإنفاق محددة، ولا يجوز تجاوزها عند الصرف.

عيوب مبدأ الشمولية:

- أنها تلزم كل وزارة ومصلحة وحكومة بأن تقيد في جداول الإيرادات وجداول النفقات، كل التفاصيل عن أنواعها التي في بعض الأحيان لا تكون لها أهمية.
- لا تشجع المصالح والمرافق على بذل الجهد أو العمل على زيادة الإيرادات.

ثـانيـا: مبـدأ سنويـة المـوازنة العـامة:

ويعني هذا المبدأ ضرورة أن يتم إعداد الموازنة لتغطي فترة زمنية مقدارها سنة واحدة بصفة دورية، وقد اصطلح على تسمية هذه السنة بالسنة المالية تمييزا لها من السنة العادية، وقد كان من نتيجة هذا التمييز أن أصبح من الممكن أن تختلف بداية السنة المالية ونهايتها عن السنة العادية، وقد تكون هذه البداية مع مطلع أي شهر من شهور السنة (عساف و العربي 2012م، ص119).

وليس معنى سنوية الموازنة أن تنفذ كل اعتماداتها بشكل منظم خلال سنة، ولا أن تتدفق كل الإيرادات العامة المقدرة بالموازنة تدفقا رتيبا موازنا لحركة النفقات العامة، فالرتابة قد تكون سمة ظاهرة لبعض أنواع النفقات العامة والإيرادات العامة كالأجور والمرتبات التي تدفع شهريا خلافا لبعض النفقات والإيرادات الأخرى ذات الطبيعة الموسمية الإعتمادات الفلاحية والإيرادات المرتبطة بالمحاصيل الزراعية، كما أن بعض النفقات تدفع مرة واحدة كالإعانات (لعمارة 2004م، ص65).

ويرجع مبدأ سنوية الموازنة العامة إلى عدة اعتبارات نذكر منها (محرزي 2005م، ص392):

1) **الاعتبارات السياسية:** إن مبدأ الموازنة يضمن دوام رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة إلى الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام.

2) **الاعتبارات المالية:** إن فترة السنة هي الفترة التي تمارس خلالها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تتضمن دقة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها في الماضي القريب "السنة المالية المنتهية"، وذلك لصعوبة تقديرها في فترة أطول وما يقترن به من أخطاء، لأن تقدير النفقات في مدة أطول من سنة يكون صعبا نظرا لاحتمال تغير الأسعار أو الأجور خلال الفترة اللازمة لتنفيذ الموازنة، كما أن تقدير

الإيرادات لن يكون بدوره أقل صعوبة نظرا لاحتمال تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدخل الوطني ومن ثم في حصيلة الضرائب والإيرادات بصورة عامة، ومنه فالتنبؤ بتطور هذه العوامل في المستقبل القريب يكون سهلا وميسورا و سيصبح أمرا صعبا متى وضعت الموازنة لمدة أكثر من سنة.

ثـالثـا: مبـدأ وحـدة الموازنة العــامــة:

وتعني أن تكون موازنة واحدة تحتوي على كافة نفقاتها وإيراداتها على اختلاف قطاعاتها في وثيقة واحدة لمعرفة وتقدير المركز المالي، فضلا عن سهولة ممارسة الرقابة السياسية والتشريعية خلال مراحل تنفيذ الموازنة، كما أن وضع كافة الإيرادات وأوجه إنفاقها تحت نظر السلطة التشريعية تسهل عليه مهمة ترتيب الأولويات للإنفاق العام للدولة ككل (الخياط، الجبوري و الموسومي 2016م).

وهناك بعض الاستثناءات التي ترد على هذه القاعدة تتطلبها التطورات الاقتصادية والظروف العملية منها (خبابة 2016م، ص239-240):

- **الموازنـات غير العـادية:** مجموعة من الموازنات توضع خصيصا لعمل طارئ كالحروب، أو للقيام بمشروعات استثمارية كبيرة "بناء السدود"، وتغطى نفقاتها من إيرادات غير عادية كالقروض.
- **الموازنات المستقلة:** يقصد بها موازنات المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي منحت الشخصية المعنوية، وتتميز بأنها لا تخضع للقواعد والأحكام الخاصة بالموازنة العامة للدولة.
- **الموازنات الملحقة:** يقصد بها الموازنات التي تتمتع بموارد خاصة، وذلك كالمرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي تتمتع باستقلال مالي ولكنها لم تمنح الشخصية الاعتبارية.
- **الحسابات الخاصة على الخزينة:** مجموع المبالغ التي تدخل الخزينة على أن تخرج منها فيما بعد، أي لا تعد إيرادا، ثم تلم المبالغ التي تخرج من الخزينة على أن تعاد إليها فيما بعد لا تعد إنفاقا.

رابعـا: مبـدأ تـوازن المـوازنــة العــامة:

يقصد بها توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة ويتطابق هذا مع ما يتبعه الأفراد في الموازنات الخاصة بأن ينفق الفرد إلا بقدر دخله (زيغود 2005م، ص97)، ولكن تطور دور الدولة في المجتمع

جعله يهتم بتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي على حساب التوازن المالي، والتضحية بهذا الأخير إن تطلب الأمر ذلك يكون من خلال العجز المعتمد في الموازنة والتي جاءت لمعالجة مشكلة الكساد العظيم، ويعني العجز المتعمد أن تكون نفقات الدولة أكبر من إيراداتها ويطلق عليها **سياسة التمويل بالعجز**، ولكن ترد عليها بعض الانتقادات منها (العبيدي 2011م، ص206-207):

- سياسة العجز تدفع إلى تمويل هذا العجز عن طريق القروض العامة والتي لا يمكن اللجوء إليها دائما لأن ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف القروض أو تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد.
- سياسة العجز المقصود يمكن أن يؤدي إلى التضخم المالي ومن ثم انخفاض قيمة النقود وارتفاع الأسعار لذلك لا تلجأ الدولة إلى هذا العجز إلا في الحالات الاستثنائية ومنها معالجة الكساد، على أن تتم العودة إلى قاعدة التوازن المالي بعد معالجة الأزمة نظرا الآثار السيئة للعجز المعتد.

خامسا: مبدأ عدم تخصيص الإيرادات "الشيوع":

معناه أن لا يتم تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات أو أي مصدر من مصادرها لحساب أي نوع من أنواع الإنفاق، وأنه لابد من التعامل مع جميع الإيرادات كإيرادات عامة تصب جميعها في وعاء واحد كلي، ثم يتم العمل على توزيعها بصورة مخططة حسب أوجه الإنفاق العامة.

وتتحدد أهمية هذا المبدأ في أنه يساعد على ضمان عدالة عمليات التوزيع للموارد العامة فلا تحدث أية محاباة لأي وجه من أوجه الإنفاق أو بنوده إذا ما خصص له مصدر إيراد وفير، أضف إلى ذلك أن عملية التخصيص قد تؤدي إلى الاحتمالات التالية:

- إما أن تكون حصيلة المورد المعني أكبر من متطلبات بند الإنفاق الذي خصصت له، وفي مثل هذه الحالة يتوقع أن يحدث تبذير وإسراف في الإنفاق، وذلك في الوقت الذي قد توجد أوجه إنفاق أخرى ضعيفة ولا تستطيع موازنة نفسها.
- وإما أن تكون حصيلة المورد أقل من متطلبات وجه الإنفاق المخصص إليه، مما يحول دون تحقيق الأهداف المرسومة، وربما تعطيلها تماما.

➢ وإما أن تكون حصيلة الإيرادات المخصصة متلائمة مع وجه الإنفاق المحدد، وإذا كان هذا هو المطلوب والمرجو إلا أنه أمر لا يسهل تحقيقه حتى ولو كانت الحسابات أثناء وضع الموازنة تتحدث عن إمكانية حدوثه.

ولقد شهد هذا المبدأ كغيره من المبادئ تطورات أدت إلى تقديم تحفظات حول إمكانية تجاوزه، ومن أبرز هذه التطورات تلك التي تعلقت بنشأة المشروعات والمؤسسات العامة المستقلة التي أصبحت تتمتع باستقلال مالي يمكنها من وضع موازنتها المستقلة وبصورة تبدو منفصلة ومستقلة عن الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى تمييز ما بين المصروفات أو نفقات جارية وما بين النفقات الاستثمارية ومنه قد أدى إلى تخصيص مصادر الإيرادات الجارية لأغراض الإنفاق الجاري بينما تخصص مصادر الإيرادات الأخرى لأغراض الإنفاق الاستثماري (عساف و العربي 2012م، ص124-125).

3.1.I. كيفية إعداد الموازنة العامة ودورة حياتها:

1.3.1.I. كيفية إعداد الموازنة العامة:

يستلزم لإعداد الموازنة أن نتطرق إلى السلطة المختصة بتحضيرها والإجراءات التقنية المتبعة بصدد تحضير الموازنة وأخيرا الأساليب المتبعة لتقدير النفقات والإيرادات الواردة في الموازنة العامة.

أولا: السلطة المختصة بتحضير الموازنة العامة:

وهي عملية إدارية بحته حيث تختص بها السلطة التنفيذية في جميع الدول، وتتولى السلطة التنفيذية مهام تحضير الموازنة تحت الظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة، كما تقع على السلطة التنفيذية مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع، ومن المبررات والأسباب التي تجعل السلطة التنفيذية تقوم بها ما يلي (الوادي 2007م، ص148-149):

➢ للحكومة أجهزة وإمكانات فنية وإدارية قادرة على تحديد مقدرة القطاعات والفئات على تحمل الأعباء المالية، الأمر الذي يمكنها من اختيار مصادر الإيراد.

- السلطة التنفيذية أقدر من معرفة حاجات المجتمع، لذلك تتولى الحكومة مهام تحضير الموازنة وتبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية، حيث تتولى كل مؤسسة أو هيئة أو وزارة إعداد تقديراتها لما يلزم من نفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية.

وتتمثل خطوات تحضير الموازنة العامة فما يلي (عساف و العربي 2012م، ص169-170):

1) تصدر وزارة المالية تعميما ترسله إلى جميع الوزارات والهيئات العامة لتقوم هذه بدورها إلى توزيعه إلى كافة المستويات الإدارية التابعة لها، بالإضافة إلى أنه يتضمن التعميم الموعد المحدد الذي يجب موفاة وزارة المالية التقديرات التي تضعها الوزارات الملحقة؛

2) تشكل كل وزارة أو هيئة لجنة تتولى مناقشة التقديرات التي وصلت ليها، كما تقوم هذه اللجنة بإعداد مشروع موازنة للوزارة أو الهيئة المعنية في ضوء التوجيهات والمعلومات التي يتضمنها تعميم الموازنة العامة الذي أصدرته وزارة المالية؛

3) ترسل كل وزارة أو هيئة تقديراتها إلى وزارة المالية أين يتم دراستها ومراجعتها مع المسؤولين في الوزارات والهيئات العامة مع مطالبتها بذكر ما تحتاجه من بيانات ووثائق ومستندات؛

4) يتولى وزير المالية إعداد مشروع الموازنة العامة الذي يتضمن اتجاهات السياسة المالية وإمكانيات الخزانة العامة في ضوء مصادر التمويل المتاحة داخليا وخارجيا ومتطلبات الإنفاق، وكذلك ربط مشروع الموازنة العامة بالخطة العامة الأمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

5) بعد انتهاء وزارة المالية من مناقشة تلك التقديرات تقوم بوضع مشروع موازنة عامة للعرض على مجلس الوزراء الذي يقوم بمناقشة المشروع ووضعه بصورته النهائية.

ثانيا: طرق تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة:

إن الموازنة العامة تتكون من جانبين النفقات العامة والإيرادات العامة، ويعني تحضير وإعداد الموازنة العامة تقدير كل من النفقات العامة والإيرادات العامة للسنة القادمة وفق الطرق التالية:

➢ **طريقة تقدير النفقات العامة:** ويتم ذلك عن طريق التقدير المباشر وفقا للحاجة المستقبلية للعاملين في الوزرات والهيئات العامة، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أن تتجاوز الإعتمادات الواردة في الموازنة، وتسمى هذه الإعتمادات بـ "**الإعتمادات التحديدية**" وهناك نوع آخر في بعض الدول يطلق عليه "**الإعتمادات التقديرية**" .

➢ **طريقة تقدير الإيرادات العامة:** توجد عدة صعوبات لتقدير الإيرادات، ويمكننا التمييز بين ثلاث طرق للتقدير التي ترمي كل طريقة منها إلى الدقة والاقتراب من الواقع وتقليل الاختلاف بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات المتحققة فعلا، وتتمثل فيما يلي:

1) **الطريقة الآلية:** وتعتمد على حسابات السنة قبل الأخيرة وبموجبها يتم التقدير للسنة المالية المقبلة، وتتميز هذه الطريقة بالبساطة ولا تتطلب خبرة فنية ولا كفاءة عالية في استخدامها، وينظر إليها على أنها تقيد حرية وزير المالية في التقدير وتقلل من الأخطار التي يقع فيها من جانب آخر.

2) **طريقة الزيادة السنوية:** وجاءت للحد من انتقاد الطريقة الآلية في التقدير وربطه بطريقة أكثر واقعية ومفاد هذه الطريقة أن يتم تقدير الإيرادات العامة للسنة القادمة وزيادتها بنسبة مئوية تقدر بمتوسط نسبة الزيادة التي حصلت في الإيرادات العامة خلال سنوات سابقة 3 أو 5 أو 7 سنوات مثلا، ويراعى في ذلك توقع ارتفاع الدخل القومي وازدياد النشاط الاقتصادي.

3) **طريقة التقدير المباشر:** وذلك بتجميع البيانات والمعلومات التي يستطيعون الحصول عليها لتحديد الإيرادات العامة المتوقعة للعام القادم، ويستخدمون أدوات التحليل الحديثة لإعطاء فكرة واضحة عن الفترة السابقة والمرحلة التي يمر بها الاقتصاد والتنبؤ بالمتغيرات المالية والاقتصادية المختلفة.

وهكذا يتم تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة ويكتمل مشروع الموازنة العامة للدولة الذي يتعين دراسته ومناقشته وإقراره واعتماده من السلطة التشريعية (الخطيب و شامية 2005م، ص303-304).

I.1.3.2. دورة حيــاة الموازنة العــامة:

يطبق لفظ دورة الموازنة العامة على المراحل الزمنية المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها موازنة الدولة تحقيقا لهذه المسؤوليات المشتركة بين السلطات التنفيذية والتشريعية، وعمليات الموازنة في دورة مستمرة

يتداخل فيها كل من الماضي والمستقبل بالحاضر على مدار السنة المالية، كما أنها تتعاقب زمنيا وتتكرر عاما بعد عام ولكل منها خصائصها ومشاكلها ومتطلباتها.

ويمكن تقسيم دورة الموازنة العامة إلى أربعة مراحل متميزة: التحضير والإعداد؛ الاعتماد؛ التنفيذ؛ المراجعة والرقابة، ولئن توافرت هذه المراحل الأربعة بمسمياتها وتعاقبها الزمني في كل أنظمة الموازنات في العالم فإن توزيع المسؤوليات والسلطات المتعلقة بكل مرحلة من المراحل تختلف من دولة إلى أخرى ويتوقف هذا التوزيع للمسؤوليات وبالتي يتوقف نظام الموازنة في كل دولة على نظام الحكم السائد ونوع الدستور القائم ومستوى الحكم (دراز 1988م، ص37-38).

أولا: مرحلة التحضير والإعداد: والتي أشرنا إليها سابقا.

ثانيا: مرحلة الاعتماد: تقدم الموازنة إلى السلطة التشريعية لإقرارها، حيث تقوم اللجنة المالية بمناقشتها بالتفصيل، وبعد ذلك تقدم هذه اللجنة توصياتهم إلى السلطة التشريعية ويتم مناقشة الموازنة على ثلاثة مراحل وهي:

- تناقش سياسة الحكومة المالية والاقتصادية المستوحاة من الموازنة العامة.
- تناقش الموازنة مناقشة تفصيلية لكل باب ويتم الاقتراع عليها.
- يتم الاقتراع على الموازنة بشكلها الاجمالي وبصيغتها النهائية.

كما يحق للسلطة التشريعية إبداء الملاحظات على كافة بنود الموازنة وكذلك طلب التعديلات اللازمة ويشترط ضرورة موافقة الحكومة على تلك التعديلات وذلك لأن الموازنة تعبر عن سياسة الحكومة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية (العبيدي 2011م، ص211-212).

ثالثا: مرحلة التنفيذ: يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، ويمثل الإيرادات والمصروفات الفعلية التي تتم خلال السنة المالية التي قدرت إيراداتها ومصروفاتها بالموازنة المعتمدة بقانون المالية وما ورد بها من إيرادات ومصروفات تمت بطريق التقدير، ويتمثل في:

1) **خطأ في تقدير الإيرادات:** حيث يحدث ألا تتطابق الإيرادات المحصلة فعلا الإيرادات الواردة في الموازنة العامة لنفس السنة إما بالزيادة وإما بالنقصان.

2) **خطأ في تقدير النفقات:** فقد يقل الاعتماد المخصص لباب معين من المصروف الفعلي وفي هذه الحالة تلجأ السلطة المختصة من خلال وزارة المالية إلى السلطة التشريعية لموافقتها على اعتماد إضافي لتغطية هذا العجز، أو قد يحدث نقص في بعض النفقات يعوضه زيادة في باب أخر.

ومنه هذا يتضح جليا مدى أهمية التزام الدقة في التقدير لما يترتب على أخطأ التقدير من نتائج معقدة لحلها، بالإضافة إلى عرقلة تنفيذ خطة الدولة (خبابة 2016م، ص245-246).

رابعا: مرحلة المراجعة والرقابة: وهي آخر مرحلة من مراحل دورة الموازنة العامة وتكون الرقابة عل الموازنة العامة خلال فترة التنفيذ وبعده وذلك لغرض التأكد من حسن التصرف بأموال الدولة، كما تهدف الرقابة إلى الوقوف على مدى تطابق تقديرات الإيرادات والنفقات العامة مع المتحقق منها فعلا، وتصنف الرقابة على الموازنة العامة إلى رقابة ذاتية ورقابة تشريعية ورقابة مستقلة.

- **رقابة السلطة التنفيذية:** هي رقابة على مستوى وزارة المالية للوزارات الأخرى لمعرفة مدى تنفيذ الإيرادات والنفقات حسب الموازنة المصادق عليها وتكون هذه الرقابة على شكل تعليمات عن كيفية التنفيذ، أما الرقابة الذاتية اللاحقة فهي رقابة تتم بعد انتهاء السنة المالية.
- **الرقابة التشريعية:** وهي رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وتشمل جميع التفاصيل بالإيرادات والنفقات العامة التي تحققت وبذلك تعتبر رقابة شاملة.
- **الرقابة المستقلة:** وتقوم بها هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ويعطى لها مهمة الكشف عن الانحرافات والأخطاء والمخالفات المالية ومعاقبة المسؤولين عنها، كما قد تطالب هذه الهيئة الرقابية بتقارير سنوية ترفع إلى السلطة التشريعية أو رئاسة الدولة أو كليهما (زيغود 2005م، ص327-330).

2.I. عمـوميـات حـــول عجز الموازنة العامة.

في المبحث سنقوم بتقديم وباختصار تصورا عاما عن مفهوم عجز الموازنة العامة من خلال مختلف المدارس وأسبابه وكذا آثاره وفي الأخير سوف نتطرق إلى أهم الوسائل لتمويله.

1.2.I. مـاهيته عجز الموازنة العامة:

سنتحدث في هذا المطلب عن أهم تعريفات عجز الموازنة العامة مع ذكر أنواع العجز الحاصل في الموازنة العامة.

1.1.2.I. تعريف عجز الموازنة العامة وأنواع العجز:

يوجد عدة تعريفات لعجز الموازنة العامة يمكن ذكر بعضها:

التعـريف الأول: عجز الموازنة هو زيادة النفقات العامة على الإرادات العامة العادية، وقد اختلفت أنظار الاقتصاديين في تقويميه تبعا لعدة اعتبارات (الحموري و عابدين بلا تاريخ، ص286).

التعريف الثاني: يعرف البنك الدولي عجز الموازنة العامة على أنه الفرق بين النفقات العامة بما في ذلك الفائدة على الدين الحكومي والتحويلات والإعانات، والإيرادات العامة بما في ذلك المنح وبيع الأصول (Manamba 2017, P32) .

التعريف الثالث: يعبر عجز الموازنة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وقد يكون غير مقصود (صدام عبد الله 2018م، ص18).

التعريف الرابع: يعرف على أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي زيادة النفقات العامة عن الإرادات العامة (رقوب 2017م، ص162).

التعريف الخامس: العجز الموازني هو الرصيد السالب للموازنة العامة للدولة, والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات وتضطر الحكومة في هذه الحالة الى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي الى تزايد الدين العمومي (بودلال 2018م، ص455).

ومنه يمكن تعريف عجز الموازنة العامة على أنه انعكاس لعدم قدرة الإرادات العامة المقدرة للدولة عن تغطية النفقات العامة للدولة، فهو عبارة عن رصيد سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها.

ويمكن تصنيف العجز في الموازنة العامة على النحو التالي:

1) العجز الجاري: وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة الجارية (حليمي و باهي 2018م، ص40-41)؛

2) العجز الهيكلي: يسمى هذا النوع من العجز بالعجز الهيكلي، كونه لا يختفي حتى أن استعادت الدورة الاقتصادية نشاطها، ويمكن تقديره في ظل مستوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للتوظيف الكامل، ولا يفسر فقط باختلال توازن بين جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة على مستوى الموازنة، بل ينعكس أيضا على الأداء الاقتصادي وفقدانه للتوازن، ويعبر عن عجز الإنفاق العام في إنتاج حجم كاف يغطي جميع الاحتياطات العامة (سلامة 2014م/2015م، ص71)؛

3) العجز التشغيلي: يتمثل هذا العجز في متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام، ناقصا الجزء الذي دفع فوائد التصحيح التضخم من خلال معاملات تصحيح نقدي، ويتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود، لتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بديانتهم مع جراء ارتفاع الأسعار، وهو بذلك يحاول قياس العجز في حالة وجود التضخم (الصرايرة 2015م، ص7)؛

4) العجز الأساسي: وهو العجز الذي يستبعد مدفوعات الدين العام من النفقات الحكومية على اعتبار أن الفوائد التي تسدد عن الدين ما هي إلا نتيجة أوجه عجز سابقة، والأخذ بهذا المقياس يعطي

نتيجة تهم الدائنين وهي أن الميزان الرئيسي للموازنة العامة للدولة لابد أن يصير ميزان ايجابيا لكي يغطي ولو جزءا بسيطا من فوائد الدين الجاري (قويدري 2015م/2016م، ص108)؛

5) العجز الشامل: يعبر عن الفرق بين الإيرادات والنفقات في كل القطاعات المملوكة ملكية عامة، سواء كانت تؤدي دورا حكوميا أم اقتصاديا وبالتالي فهي تشمل كلا من الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الحكومية ووحدات الحكم المحلي ثم الهيئات العامة الاقتصادية ووحدات قطاع الأعمال العام فهذا التقسيم يفيد في نوع أدوات التمويل اللازمة لتمويل العجز في كل قطاع منها (توبين، عجز الموازنة العامة وآثاره بين النظرية والتطبيق 2015م، ص172)؛

6) العجز المالي المقصود: قد تلجأ الدولة إلى العجز المقصود في الموازنة عندما تعاني من أزمة اقتصادية وتخشى على اقتصادها من الشلل، وبذلك فهي تخفض من الضرائب وتزايد في الانخفاض حتى تحدث استثمارات، وتنشئ مناصب شغل كبيرة وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتنعش المشاريع الكاسدة، الأمر الذي يسبب عجزا في الموازنة إلا أنه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى من وراءه تخطي الأزمة بسلام وتحقيق الرخاء للمجتمع (أبو القمصان 2015م، ص69).

I.2.1.2. عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي:

لقد اختلف الاقتصاديون في نظرتهم حول العجز في الموازنة العامة، وفيما يلي سوف نتطرق إلى نظرة المدارس حول العجز.

أولا: عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي التقليدي:

تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة وعدم اللّجوء إلى عجز الموازنة العامة للأسباب التالية (توبين 2015م، ص173):

- اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.

- اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض في السنوات المقبلة.
- يساهم في نمو الإنفاق الحكومي وشأنه أن يضغط على دفع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.
- وجود عجز مالي يؤدي الى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار إلا أن أزمة الكساد الكبير عام 1929م شكلت تحولا كبيرا بعدما أجبرت الحكومات الرأسمالية على التدخل عن طريق برامج الإنفاق العام ومهدت السبيل للقبول بأسلوب عجز الموازنة واستخدامه كأداة في سياساتها المالية وتزامن ذلك مع ظهور النظرية الكينزية (شحرور 2013م، ص96).

ثانيا: عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي الكينزي:

المذهب الكينزي من أهم المذاهب الاقتصادية التي بينت مدى أهمية عجز الموازنة كوسيلة لمعالجة الأزمات الاقتصادية وهذا تزامنا مع أزمة الكساد العالمي لسنة 1929م، فمع بداية القرن 20 بدأت الدول الرأسمالية تبتعد عن مبدأ توازن الموازنة نتيجة للخسائر الكبيرة في الحرب العالمية الأولى زادت من نفقاتها والتي فاقت إيراداتها العامة بشكل كبير فقامت هذه الدول على العمل من أجل تغطية هذه النفقات والتقليل من قيمة العجز من موازناتها ولكن بقية تعاني من هذا العجز، ومع استفحال أزمة الكساد وتفشي أزمة البطالة والكساد في الإنتاج أدى إلى نقص الإيرادات العامة، حيث تدخلت الدول من أجل الحد من هذه الأزمات من خلال زيادة نفقاتها، وجراء هذا الإجراء وقعت موازناتها في عجز وهو ما أدى بهذه الدول إلى التخلي عن مبدأ توازن الموازنة العامة، فهذا المبدأ يؤمن بعدم التقيد بتوازن الموازنة العامة حسابيا ولكن يركز اهتمامه بتوازن الاقتصاد الوطني والذي قد لا يمكن تحقيقه إلا على حساب عجز الموازنة، فتقوم الدولة بإحداث العجز من أجل أن يتماشى مع الظروف الاقتصادية وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، ولقد قال كينز أنه ليس من الضروري احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، ولكن المهم هو توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية بأكملها ويصبح عجز الموازنة ضروري مادام يتعلق بزيادة الإنتاج والتوظيف.

وبالتالي نلاحظ أن المذهب الكينزي لا يتماشى مع المذهب التقليدي خصوصا ما تعلق بجانب المالية العامة فلقد نادى أنصار المذهب الكينزي إلى ضرورة ترك مبدأ توازن الموازنة وبانتهاج مبدأ المالية الوظيفية والذي يعارض مبدأ الموازنة المتوازنة (دردوري 2013م/2014م، ص118-119).

ثالثا: عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكية الحديثة:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة في أعقاب فشل الرؤية الكينزية في معالجة عجز الموازنة العامة، وتزعمها "ملتون فريدمان" ودعا إلى العودة إلى آراء ومبادئ الرؤية الكلاسيكية لآدم سميث، حيث اعتبر أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تزايد العجز المالي والتضخم، والبطالة، وظهور مشكلة الكساد التضخمي، وانخفاض معدلات النمو، فتجسدت رؤية هذا الفكر في الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على اعتبار أن اليد الخفية كفيلة بتحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الفردية، ومن ثم العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي العام، بالإضافة إلى الالتزام بتطبيق عملية الخوصصة التي تقلل دور الحكومة أو زيادة دور القطاع الخاص في إدارة الممتلكات، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية تتحملها الحكومة في تمويل المشاريع العام، ولخفض العجز في الموازنة العامة وإلى أدنى المستويات الممكنة عارضو التوسع في الإنفاق العام بل نادوا بضرورة تقليص النفقات الحكومية وخاصة النفقات الاجتماعية، وتقليل التوظيف الحكومي ومشروعات الأشغال العامة، وقد تألقت أفكار الكلاسيكيين الحديثين في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الصناعية لاسيما بعد تبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لها لمعالجة الأزمات الناتجة عن تفاقم العجز والبطالة والركود الاقتصادي (أبو القمصان 2015م، ص71-72).

رابعا: عجز الموازنة العامة في الفكر الاقتصادي الاشتراكي:

تنسب المفاهيم العامة في الاقتصاد الاشتراكي إلى المبادئ والتطبيقات التي ظهرت في روسيا بعد الثورة البلشفية عام 1917م بعد أن بلغت مشكلة العجز في الموازنة حد الخطر، ولقد ارتبطت الإدارة المالية بفلسفة النظام الاشتراكي الاقتصادية القائمة على إدارة وتنظيم الإنتاج وتوزيع الدخل القومي،

فالدولة هي المسئولة عن النشاطات الاقتصادية في مجملها وليست آلية السوق، فقد تعامل الفكر الاشتراكي مع عجز الموازنة كالأتي:

1) تأكيد تدخل الدولة لتمول الإنفاق العام، المبني على أساس التخطيط السياسي للدولة؛

2) التأكيد على ضرورة التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات، وهو التوازن الذي يؤدي لتكامل التدفق النقدي، وتحقيق الاستقرار الذي تنعكس آثاره إيجابيا على عجز الموازنة؛

3) إن تمويل العجز في الموازنة العامة "الناتج عن العجز في بعض الموازنات المحلية" يتم عن طريق مساهمات فوائض الموازنات المحلية للحكومة المركزية؛

4) رفع حصيلة الإيرادات الضريبية وخاصة الضرائب غير المباشرة؛

5) اللّجوء للاقتراض في حالة الضرورة القصوى، والاعتماد على القروض الجبرية وقت الحاجة من المنشآت الاقتصادية، على أن يقوم مصرف الدولة بالوفاء من حصيلة النواتج لسداد العجز في الموازنة (داؤود 2007م، ص54-55).

I.2.2. الأسباب والآثار الناجمة عن عجز الموازنة العامة:

هناك عدة أسباب لحدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة سوف نتحدث عنها، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عند حدوث ظاهرة العجز.

II.2.2.1. أسباب حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة:

هناك سببين رئيسيين لحدوث العجز هما: العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام، والعوامل المؤدية إلى تراجع الإرادات العمومية:

- **العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام:** حظيت النفقات العامة باهتمام عديد من المفكرين الاقتصاديين نظرا لأهميتها في مجال المالية العامة للدولة، حيث تعبر النفقات العامة عن

تلك المبالغ النقدية التي أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها بتوفير سلع وخدمات عامة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (خليل و الوزري 2013م، ص89).

ويعتبر تزايد النفقات العامة من بين الظواهر الاقتصادية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين، وأول من قام بدراسة وتحليل وتفسير هذه الظاهرة هو الإقتصادي الألماني A.Wangner لما تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها في بعض الدول الأوروبية توصل فيها إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع التطور الإقتصادي للنمو، وتم صياغة ذلك في قانون اقتصادي حمل اسمه، حيث تضمن هذا الأخير أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الإقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ولقد قام بالتفرقة بين الوظائف الثلاثة للدولة:

- **الوظيفة الأولى:** وظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع والأمن، وقد تسبب في ذلك تزايد النفقات العامة إلى التحكم بمركزية الإدارة من ناحية، والتوسع في التصنيع.
- **الوظيفة الثانية:** هي متعلقة بالإنتاجية فمع تزايد التقدم التقني وإمكانية العمل بنظام المؤسسات بدلا من شريكات المساهمة، تزداد النفقات العامة نتيجة تزايد وتعدد الوظيفة الإنتاجية للدولة.
- **الوظيفة الثالثة:** تزايد النفقات العامة قد أرجعه فانجر إلى القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي الى عدم الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي، وعدم استفادة كافة الشرائح الاجتماعية من نتائج النمو الإقتصادي (محرزي 2005م، ص103-104).

وتزايد الإنفاق العام راجع لعدة عوامل نجد ضمنها عدة سلوكيات منها:

1) الأخذ بنظرية العجز المنظم، وهذه النظرية هي تعبير عن أفكار كل من ليندال،كينز وميردال، والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات خاصة الكساد يحدث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل القومي، وذلك لكون الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة عرض

السلع والخدمات، فضلا عن وجود مواد طبيعية مهيأة للاستغلال وعوامل إنتاج وآلات عاطلة نتيجة انخفاض الطلب.

2) إن معالجة الركود الإقتصادي بزيادة الإنفاق العام مسألة تعمل على زيادة التشغيل، حتى وإن أدى ذلك إلى إحداث التضخم، فحسب هذه النظرية يجب أن لا نخاف منه طالما لم يبلغ الاقتصاد مستوى العمالة الكاملة، وتؤدي الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الضرائب على المداخيل وعلى الأرباح مما يمكن من القضاء لاحقا على العجز، خاصة وأن هذا الوضع يسمح للدولة بالتقليل من منح الإعانات للعاطلين (قدي 2005م، ص205-206).

- **العوامل المؤدية إلى تراجع الإرادات العمومية:** قبل أن تمارس الدولة دورها الإقتصادي والاجتماعي وتقوم بالإنفاق العام يجب أن تحدد مصادر الإرادات العامة أولا والتي تمول نفقاتها العامة، ويقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية أنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي.

ولقد حاول المفكرين في مجال المالية تقسيم الإيرادات العامة إلى أقسام متعددة يضم كل منها الإرادات المتشابهة في الخصائص، فيقسم المشرع الجزائري موارد الميزانية العامة للدولة إلى ما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات للأتاوى؛
- التسديد الرأسمالي للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة؛
- مخلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به (محرزي 2005م، ص139-140).

ويمكن حصر العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة فيما يلي:

1)ضعف الأداء الضريبي أو تقلب الحصيلة الضريبية أو ما يعرف بالطاقة الضريبية، وهو يقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح هذه النسبة في البلاد النامية ما بين "15%- 20%" في حين أن تلك النسبة تصل في البلدان الصناعية المتقدمة إلى ما يقلعن 30%؛

2)جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة التنمية والتقدم، يسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، فكثير من الأنظمة الضريبية لم يتطور منذ الحقبة الاستعمارية سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها وطرق ربطها وتحصيلها؛

3)التهرب الضريبي الناجم عن كون التشريع الجبائي يحمل العديد من الثغرات وكذا قصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها، حيث يعتمد بصفة كبيرة على الضرائب غير المباشرة والتي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية، وهي أكثر فعالية من الضرائب المباشرة في الوصول إلى عدد أكبر من السكان، كما أنها مقبولة سياسيا لأن توزيع أعبائها غير واضح وسهولة تحصيلها وعدم شعور الممول بثقلها (شليق و دادن 2017م، ص207).

2.1.2.I. الآثار النـاجمة عن عجز الموازنـة العامة:

للعجز في الموازنة العامة أثار على الاقتصاد عامة وعلى القطاع المالي خاصة، ومن أبرز أثاره هو ارتفاع معدل الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص، فاللجوء إلى أدوات الدين العام المحلي وما تتضمنه من أذونات الخزينة والسندات الحكومية لسد العجز في الموازنة العامة يحتاج إلى توفر بعض الشروط لضمان نجاحها وفعاليتها، بالإضافة إلى توفر وسوق نشطة للأوراق المالية، ولهذا تعتمد البلدان المتقدمة على هذه السياسة لسد العجز فيها، لأن تأثيرها محدود على عرض النقد وعلى المستوى العام للأسعار وبالتالي ليس لها اثر تضخمي، ولكن في الدول النامية التي تلجا إلى هذه الطريقة لسد العجز لا تتوفر فيها تلك الشروط فتواجهها مشكلة ارتفاع معدل التضخم وسلبية معدل الفائدة الحقيقي ولحل هذه المشاكل تقوم الدول النامية بزيادة معدل الفائدة الاسمي زيادة ملحوظة وإعفاء فوائد أدوات الدين العام من الضرائب على الدخل للتعويض عن الخسائر الممكنة من ارتفاع مستوى الأسعار.

وعجز الموازنة العامة للدولة يطرح مسالة هامة بالنسبة للقطاع المالي فإذا تم تمويل هذا العجز من قبل المصرف المركزي عبر إصدار العملة، فإن ذلك سيؤدي الى التضخم وما ينجم عنه من مخاطر على الاقتصاد، حيث يؤدي إلى هجرة الودائع من القطاع المصرفي إلى استثمارات في قطاعات أخرى مما يحرم القطاع المصرفي من الموارد، أما إذا تم تمويل هذا العجز عبر إصدار سندات أو أذونات الخزينة فإن زيادة الاستدانة عبر تلك الإصدارات سيؤدي الى رفع معدلات الفائدة إذ أن معدل الفائدة على سندات الخزينة يمثل معدل الفائدة الخالي من المخاطر وأي معدل فائدة يتقاضاه القطاع المصرفي أو يدفعه للمودعين هو اعلي من هذا المعدل، وبالرغم من أن المصاريف هي بحاجة لسندات الخزينة لاستثمار جزء من فائض مواردها وإدارة سيولتها ومخاطرها فإن زيادة اللجوء إلى سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة تؤدي إلى الضغط على الاستثمار الخاص، حيث ترتفع معدلات الفائدة وتكلفة الاقتراض على قطاع الأعمال وبالتالي يتمتع هذا القطاع عن الاستدانة بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض وبالتالي حرمانه من الموارد المالية اللازمة لرفد استثماراته بالتمويل اللازم (العمر، العلاوين و الحصري 2013م).

I.3.2. مصادر تمويل عجز الموازنة العامة:

إن توازن الموازنة العامة للدولة يتحقق عندما تتعادل نفقاتها مع إيراداتها مع استبعاد القروض الداخلية والخارجية وكذا استحداث وسائل دفع جديد، وإذا لم يتحقق هذا التوازن فإن الموازنة العامة يكون بها عجز، ويتم تمويل هذا العجز بواحد أو أكثر من الطرق الآتية:

I.3.2.1. تمويل العجز عن طريق المصادر الجبائية:

إن المصادر الجبائية هي أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وذلك من خلال ثبات حصيلتها نسبيا مقارنة بباقي المصادر وتتمثل فيما يلي:

- **الضرائب:** ويمكن تعريفها على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص

مقابل دفعها، وتأخذ الضريبة أهمية كبيرة بين مصادر تمويل عجز الموازنة نتيجة الأهداف الفعالة لها والتي تتمثل فيما يلي:

1) أنها الممول النقدي الأول للموازنة العامة وهذا من خلال خاصيتها النقدية، فهي تلعب دور محدد وموجه للقدرة الشرائية للأفراد وتعتبر أداة ضغط من خلالها تكبح أو توسع في النشاط الاقتصادي.

2) أنها يمكن أن توجه امتصاص الفائض من القدرة الشرائية ومحاربة التضخم، وعند توجيه الفائض من القدرة الشرائية فإنها بذلك سوف تفضل قطاع آخر ما يجعلها موجها اقتصاديا من الدرجة الأولى.

ومنه فإن الضريبة تعتبر أهم أدوات تمويل عجز الموازنة العامة من خلال تشعب تنظيمها الفني الذي أمدها بنسب مختلفة وتواريخ تسديد متفرقة توفر للاقتصاد سيولة دائمة موزعة خلال كل السنة المالية، فالضريبة على القيمة المضافة تحصل بعد كل نشاط للمكلف، أما الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات يتم تحصيلهما في آخر السنة المالية والتي تعتبران مورد للموازنة العامة، ومنه فإن الضريبة عبارة عن مورد متجدد للموازنة يحقق لها السيولة واستمرارية الإنفاق ما يجعلها أحسن موارد تمويل عجز الموازنة العامة.

➢ **الرسوم:** وهي نقود يدفعها الفرد إلى الدولة أو غيرها من الهيئات العامة جبرا مقابل انشغاله بخدمة معينة تؤديها له تحقق خاصا لمن ينتفع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها، وتختلف على الضريبة كونها تدفع مقابل انتفاع المكلف بخدمة معينة تؤديها له الدولة فكلما زاد نشاط الدولة الموجه إلى الأفراد كانت حصيلة الرسوم أكبر.

وباعتبار أن العجز هو عبارة عن زيادة في النفقات مقابل نقص في الإيرادات فإن الدولة لم يحدث لها عجز إلا من خلال توسعها في الخدمات المقدمة للأفراد مما قد ينتج عنه زيادة في الخدمات المقدمة للجمهور التي توجب استحقاق رسم معين (هزرشي و لباز 23-24 فيفري 2011م).

I.2.3.2. تمويل العجز عن طريق المصادر الائتمانية:

من أهم أنواع القروض المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة هي:

➢ **القروض العامة:** هي عبارة عن مبالغ نقدية تستدينها الدولة أو إحدى الهيئات العامة الأخرى من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة مضافا إليها بعض المزايا كالفائدة، وتعتمد الدولة على القروض العامة كأداة من أدوات توجيه الاقتصاد لعدة مزايا أهمها:

1) لتمويل المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى نفقات كبيرة تفوق الموارد السنوية للدولة؛
2) تضطر بعض الدول إلى الاقتراض وذلك لحاجتها للمال لمواجهة نفقات تنموية أو عسكرية.
3) تلجأ الدولة إلى طريقة التمويل بالقرض للوصول إلى المدخرات المكتنزة بدلا من الضرائب.

➢ قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض في حالة وجود خطر التضخم.

القروض الخارجية: وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية أو حتى بعض المنظمات الدولية المتخصصة، وعادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملات الأجنبي، وتلجأ الدول لعقد القروض الأجنبية عندما تكون السوق المالية الداخلية عاجزة عن توفير الأموال اللازمة لتغطية مبلغ القرض وعندما تعاني من عجز في مدفوعاتها الخارجية وتحتاج لعملات أجنبية لسد هذا العجز ولكن السبب الأساسي هو العجز الناتج عن برامج التنمية الطموحة التي ترغب بالقيام بها (هزرشي و لباز 23-24 فيفري 2011م).

I.3.3.2. تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي:

إن التمويل عن طريق الإصدار النقدي والتمويل بالتضخم يبين لنا الفرق بين التضخم كظاهرة اقتصادية تتمثل في الارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات، والتضخم كوسيلة حيث تزداد كمية النقود وحجم السيولة بمقدار يتجاوز معدل الزيادة في الدخل القومي لأجل معالجة عجز الموازنة العامة،ويعتبر الإصدار النقدي المصدر الأخير للإيرادات العامة، وهو مصدر مؤقت تلجأ إليه الدولة لسد نفقات الطارئة مثل تميل نفقات الحروب وغيرها وقد تلجأ الدول النامية إلى الإصدار النقدي لتمويل التنمية الاقتصادية وتلجأ الدول المتقدمة إلى التوسع في الإصدار النقدي من أجل تحريك الأنشطة الإنتاجية لزيادة الإنتاج وفرص العمالة وتجميع الموارد الاقتصادية التي تؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج القومي.

ويجب أن يتبع التوسع في الإصدار النقدي زيادة مقابلة في عوائد عناصر الإنتاج، ليتوفر للدولة أرصدة نقدية، تعوضها عن نقص إيرادات الضرائب ونقص الادخار المحلي الخاص وفائض القطاع العام، وبعض الدول تنظر إلى الإصدار النقدي الجديد بأنه ادخار إجباري، حيث أن الزيادة في الإصدار النقدي يترتب عليه ارتفاع الأسعار وخاصة إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن وفي هذه الحالة ينخفض الطلب على السلع مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بالنسبة لعدد كبير من السكان، أما السكان الذين يحتفظون بنفس نسبة استهلاكهم قبل ارتفاع الأسعار فإن ارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى امتصاص فائض القوة الشرائية واقتطاع جزء من دخولهم وتحويله إلى زيادة في إيرادات الدولة من أجل زيادة تمويل المشروعات العامة أو المرافق العامة للدولة، ويعتبر هذا الإجراء بمثابة زيادة في حجم الادخار الحقيقي للمجتمع كلل وزيادة مقدرة الدولة على تمويل الاستثمارات العامة.

وعند تطبيق سياسة الإصدار النقدي ينقسم المجتمع غلى مجموعتين الأولى مستفيدة من التمويل التضخمي والأخرى خاسرة، فالمجموعة المستفيدة عادة ما يكون التجار وموزعي ومنتجي السلع التي عليها إقبال كبير، فيستفيدون من كل ارتفاع في الأسعار لأن هذه الزيادة تتحول إلى أرباح يحصلون عليها وكذلك الدولة تستطيع أن تمول عجز الموازنة العامة من هذه الفوائض التي تقتطع منها الضرائب نتيجة لزيادة المادة الخاضعة للضريبة التصاعدية، أما الخاسرون فهم المستهلكون وأصحاب الدخول المحدودة.

أما في الدول المتقدمة إذا ساد في الدولة انكماش في الطلب الكلي الفعال نظرا لزيادة الإصدار النقدي من أجل زيادة كمية النقود المتداولة فيخلق هذا الإجراء فائض في الطلب فيؤدي إلى زيادة في الأسعار وبالتالي تكون هذه الزيادة في الأسعار حافزا لتشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم إما بإضافة خطوط إنتاج جديدة أو بزيادة معدات تشغيل الخطوط الحالية مما يؤدي الى زيادة فرص العمالة وسحب المتعطلين الى سوق العمل مما يخفض من معدلات البطالة, فضلا عن هذا زيادة الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الاستثمارات وبذالك تكون سياسة الإصدار النقدي قد أفلحت في تحريك الاقتصاد القومي (داؤود 2007م، ص115-116).

خلاصة الفصـــل:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل يمكن استخلاص أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- للموازنة العامة عبارة عن تقدير مفصل معتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.
- وهناك جملة من المبادئ التي تنظم وتحكم الموازنة العامة وعملية تقديمها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها وتترجم هذه المبادئ الطبيعة الإدارية والسياسية للموازنة العامة وهي خمسة مبادئ تتمثل في: مبدأ شمولية الموازنة العامة؛ مبدأ سنوية الموازنة العامة؛ مبدأ وحدة السنوية العامة؛ مبدأ توازن الموازنة العامة؛ مبدأ عدم تخصيص الإيرادات.
- تمر دورة حياة الموازنة العامة بأربعة مراحل أساسية تتمثل في مرحلة الإعداد والاعتماد والتنفيذ وأخيرا مرحلة المراقبة، ولئن توافرت هذه المراحل الأربعة بسيماتها وتعاقبها الزمني في كل أنظمة الموازنات في العالم فإن توزيع المسؤوليات والسلطات المتعلقة بكل مرحلة من المراحل تختلف من دولة إلى أخرى، حيث يتأثر ذلك بنظام الحكم السائد والنظام الدستوري وطبيعة نظام الحكم ومستواه.
- عجز الموازنة العامة مشكلة تعاني منها العديد من الدول وخاصة النامية، ذلك نتيجة تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم الإنفاق من جهة وقصور الإيرادات العامة عن مجاراة الإنفاق العام من جهة أخرى.
- يوجد سببين لحدوث هذا العجز يتمثل في زيادة الإنفاق العام للدولة وتراجع الإيرادات العامة، أما فيما يخص طرق تمويل هذا العجز فقد تعتمد الدولة على إحدى الطرق التالية لعلاج هذا العجز تتمثل إما في الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو عن طريق الإصدار النقدي.

الفصل الثاني: دراسة وصفية لمحددات عجز الموازنة العامة.

يعد عجز الموازنة العامة من الظواهر الاقتصادية الرئيسية وله تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الكلي، ورغم الجدل القائم حول العوامل المسببة أو المؤثرة على العجز في الموازنة العامة إلا أنه يتحدد بجملة من العوامل الاقتصادية تختلف في أهميتها حسب طبيعة اقتصاد الدولة ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي.

وبهدف دراسة تأثير تلك المتغيرات على عجز الموازنة العامة في الجزائر سوف يتم التعرف في هذا الفصل على محددات عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 1986م إلى غاية 2017م، والمتمثلة في إجمالي الناتج المحلي **(GDP)** ومعدل التضخم **(Tinf)** وسعر الفائدة **(i)**، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين: سوف نتحدث في المبحث الأول على محددات عجز الموازنة العامة وذلك من خلال ذكر بعض المصطلحات والعموميات حول إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم وسعر الفائدة بالإضافة إلى ذكر العلاقة بين تلك المحددات وعجز الموازنة العامة، أما في المبحث الثاني فسوف نخصصه إلى دراسة تطور رصيد عجز الموازنة العامة وتطور إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم وسعر الفائدة في الجزائر.

1.II. عمـوميـات حول محددات عجز الموازنة العامة.

وفي هذا المبحث سيتم التعرف على محددات عجز الموازنة العامة والمتمثلة في النمو الاقتصادي وسعر الفائدة وأخيرا معدل التضخم، حيث يتم ذكر بعض التعاريف المتعلقة بالعناصر المذكورة سابقا بالإضافة إلى النظريات والأسباب والآثار.

1.1.II. النمو الاقتصادي وعلاقته بعجز الموازنة العامة.

سنتحدث في هذا المطلب وباختصار حول النمو الاقتصادي من خلال مفهوم ومحدداته والنظريات المفسرة له، وختاما سوف نتطرق إلى علاقته بعجز الموازنة العامة.

1.1.1.II. مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره:

يعتبر النمو الاقتصادي هو المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أم تقل تتسع أو تضيق،فمثلا إذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة كان ذلك دليلا واضحا على أن تلك الدولة أو هذا

الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله يقل الفجوة بينه وبين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح.

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون (عبد المطلب 2006م، ص466 -467):

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

ويوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التقني، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة وتتضمن (شواف 2014م/2015م، ص11-12):

- **عنصر العمل:** يعتبر العنصر البشري المتغير الأساسي والوحيد القادر على تحسين استخدام العناصر الانتاجية المتاحة بالكفاءة والفاعلية المطلوبين، ويتمثل عنصر العمل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة.
- **عنصر رأس المال:** وهو الثروة من السلع المادية التي ينتجها الإنسان بهدف استخدامها في الانتاج ويتميز بميزتين هما: أنه من صنع الإنسان وبأنه غير قابل للاستهلاك.
- **عنصر الأرض:** وتمتاز عند الاقتصاديين بأنها هبة من الله تعالى إلى عباده، ويعبر الريع عن مبلغ معين مدفوع لقاء استخدام هذا العنصر.
- **عصر التقدم التقني:** هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي بكل دولة فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.

2.1.1.II. نظريات النمو الاقتصادي وتأثيره على عجز الموازنة العامة:

إن الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في هذا المجال،ومن أولى النظريات التي ظهرت حول النمو الاقتصادي هي النظرية الكلاسيكية ثم جاءت بعدها النظرية النيوكلاسيكية ثم النظرية الكينزية وأخيرا نظرية النمو الحديثة.

نظرية النمو الكلاسيكية: لقد اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي (بلوافي بلا تاريخ، ص186-188):

- الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج "النمو" يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها مع العلم أن عنصر الموارد الطبيعية ثابت والعناصر الأخرى متغيرة.
- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي وأكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

نظرية النمو النيوكلاسيكية: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمة أبرز اقتصادييها ألفريد مارشال وفيسكل وكلارك وهي قائمة على إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل فيما يلي (خشيب بلا تاريخ، ص13):

- النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع والتي تتمثل في العمل، الأرض، الموارد الطبيعية ورأس المال، بالإضافة إلى التنظيم والتكنولوجيا.

- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

- النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نظرية النمو الكينزية: تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في الاقتصاد النقدي، وفيما يلي تظهر أهم المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية في رسم معالم الطرح الفكري الجديد:

- رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بأن العرض يخلق معه الطلب عليه، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.
- وفقا للتحليل الكينزي لا يتحدد الادخار والاستهلاك وفقا لمعدل الفائدة، وإنما نجد أنهما متغيرين تابعين لمستوى الدخل، وأما سعر الفائدة فلا يتحدد بتقاطع الادخار مع الاستثمار كما أكد عليه الكلاسيك، ولكنه يتحدد في ظل مستوى معين للعرض النقدي بتفضيل السيولة.
- يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير نقدي حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص.

نظرية النمو الحديثة: إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسكية في إيجاد مصادر النمو طويل الأمد أدى إلى ظهور نظريات حديثة للنمو الاقتصادي عرفت بنظريات النمو الداخلي أو النمو ذاتي المنشأ، وتحليل النمو الاقتصادي حسب هذه النظرية يركز على قدرة البنية الاقتصادية بافتراض النظام الحر وزيادة منتجاتها، حيث تكون التكيفات والتعديلات الداخلية في هذه البنية هذا الذي يجلب التقدم التكنولوجي المدمج في وظيفة الإنتاج أي ظهور سلع جديدة تعتمد على قدرته على الاختراع بضغط من الطلب الخاص بها، كما ويوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية، كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق (معوشي 2010م/2011م، ص52).

تأثير النمو الاقتصادي على عجز الموازنة العامة:

يعد الناتج المحلي الإجمالي **(GDP)** مؤشر مهم لتوضيح التطور في النمو الاقتصادي في البلد والمعبر عنه بصورة أرقام إحصائية، ويعتمد عنه لأنه يمثل مجموعة متكاملة من الإحصائيات التي توضح لصانعي السياسة فيما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة انكماش أو توسع أو ثمة ركود حاد أو تضخم يهدده، ولكن يشار إلى أنه عند الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس نسبة التطور الاقتصادي لابد من الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (الجيوري و شاني بلا تاريخ، ص160).

ولقد تعددت الأفكار حول علاقة عجز الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي، حيث إن المدرسة الكلاسيكية تنظر للموازنة العامة نظرة حيادية على أساس عدم وجود صلة لها بالنشاطات الاقتصادية وإن العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي ضعيفة إلى حد ما نظرا لارتباط النمو بشكل أساسي بمكونات اقتصاد الدولة، في حين أن النظرية الكينزية أكدت على وجود علاقة طردية بين العجز والنمو، في حين أن النظرية النقدية الحديثة ترى بأن هناك علاقة عكسية بين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الموازنة العامة.

وينبع مصدر الاختلاف بين العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة نظرا لاختلاف مصادر النمو الاقتصادي والمتمثلة في: رأس المال، السكان، الموارد الطبيعية، وأخيرا التقدم التقني والتي ربما تتوافق مع نظرية اقتصادية وتختلف مع أخرى (أبو القمصان 2015م، ص90).

2.1.II. معدل التضخم وعلاقته بعجز الموازنة العامة:

يمثل التضخم أحد الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي تعبث في جسد الاقتصاد القومي وفيما يلي سوف نتطرق إلى مفهوم التضخم وأنواعه مع الإشارة إلى الآثار الناجمة عن حدوثه، وأخيرا سوف نعرج إلى علاقة التضخم بعجز الموازنة العامة.

1.2.1.II. مفهوم التضخم والأسباب المؤدية إلى حدوثه:

لم يتفق معظم الاقتصاديين على معنى واحد للتضخم، فلقد اختلف تعريفه باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، حيث أن التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه على أنه الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار (الفولي و عوض الله 2003م، ص246)، والتضخم كظاهرة سعرية يمكن تعريفه على أنه عبارة عن حالة ارتفاع مستوى الأسعار بصورة متواصلة مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية (بلاكورد 2006م، ص265).

ولقد تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى تلك العوامل سببها الطلب وهناك من يرى أنها تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي سببه الهيكل الاقتصادي، وفيما يلي سوف نتطرق إلى كل عامل منه هذه العوامل (عوض الله و الفولي 2003م، ص255-259):

التضخم الناشئ عن الطلب: ويحدث نتيجة زيادة الطلب الكلي على السلع ولخدمات في المجتمع على العرض الكلي لهذه السلع والخدمات ويرجع هذا التحليل إلى كل من فيكسل وكينز، حيث عند محاولتهما صياغة النظرية الكمية قررا أن كمية النقود ترتبط بمحتوى الأسعار مباشرة وبطريقة تناسبية في التغير، وبذلك فإن التضخم يحدث عندما تزداد هذه الكمية ويتوقف عندما تتحدد هذه الكمية، ويكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائما متكافئا مع معدل التغير في كمية النقود.

التضخم الناشئ عن زيادة النفقات: وسبب هذا التضخم هو الارتفاع في الأسعار يكون ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الانتاج دون أن يكون هناك تغيرا في الطلب، وعنصر الانتاج ذو تكلفة متزايدة هو عنصر العمل الذي سببه زيادة معدلات الأجور أي رغبة العمال في زيادة دخولهم، ولكن الزيادة في الأجور تكون في الغالب أقل من الزيادة في إنتاجية العمل .

التضخم البنائي أو الهيكلي: يتمثل الهيكل الاقتصادي في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة التي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية والتي ترتبط

بعملية الانتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع، وتنعكس آثار الضغوط التضخمية على الطلب أو النفقة أو الانتاج، وتجد أسبابها إما في سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل السوق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر.

2.2.1.II. الآثار الاقتصادية التضخم وتأثره على عجز الموازنة العامة:

تتلخص الآثار الاقتصادية الناجمة عن حدوث ظاهرة التضخم فيما يلي (الحواري، وآخرون 2007م، ص300 – 301):

- **إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي:** ويتم ذلك من خلال:

1) الضرر الشديد بالجهات الدائنة، بالمقابل يستفيد المدين من ظاهرة التضخم لأن القيمة الحقيقية للدين الذي سيدفعه سوف تنخفض.
2) يتضرر أصحاب الدخول الثابتة والمؤتبات بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم وبالتالي التأثير على حجم الإشباع لديهم.
3) يستفيد من التضخم أصحاب الأعمال والمنتجون كنتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

- **التأثير على مستوى التشغيل والإنتاج:** عادة يكون التضخم مصحوبا بانتعاش الأحوال الاقتصادية وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج نتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يدفع المنتجين وأصحاب الأعمال لمضاعفة جهودهم لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق زيادة حجم الانتاج الذي يؤدي إلى استخدام عمالة أكبر.

ولقد نظر الاقتصاديون إلى التضخم على أنه آفة اقتصادية تستدعي المكافحة بكل الوسائل نظرا للآثار السيئة التي ينجم عنها التي سبق وذكرناها، ولذلك نلاحظ من خلال ما جاء في التحليل الكلاسيكي حول ظاهرة التضخم أنه يمارس تأثيرا سلبيا في الاقتصاد دون تحقيق أي أثر إيجابي حتى ولو بصورة غير مباشرة فضلا على أنه لا يستطيع أن يغير من نفسه فهو متغير تابع للمتغير المستقل

(عرض النقود)، فمن خلال النظرية الكمية هناك ارتباط وثيق بين كل زيادة في كمية النقد المتداول وارتفاع المستوى العام للأسعار أي أنه كلما زاد المعروض النقدي المتداول حصلت مظاهر التضخم.

بالإضافة إلى ذلك فلقد كان الفكر الكلاسيكي يدرك الدور السلبي للتضخم وأثره على الموازنة العامة، حيث يعمل التضخم على زيادة الإنفاق العام، أي أن الارتفاع في الأسعار يعمل على تخفيض القوة الشرائية للنقود وهذا يعني زيادة حجم النفقات العامة للدولة من أجل شراء السلع والخدمات التي كان يشتريها قبل حدوث التضخم الأمر الذي يتطلب زيادة الإيرادات العامة من اجل الحصول على المشتريات للنفقات العامة، وهذا الأمر منتقد لدى الكلاسيك لأنه سوف يعمل على زيادة الأعباء المالية للدولة، ومن خلال ذلك نرى أنه على سبيل المثال لو كانت الموازنة تعاني من حالة العجز فإن حدوث التضخم سوف يعمل على الزيادة من حدة هذا العجز الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى محاولة تغطية هذا العجز.

أما بالنسبة للفكر الكينزي فإنه ومن خلال استعراض أثر التضخم على الإيرادات والنفقات العامة فإنه سوف تظهر لنا ثلاثة حالات قد يعملها التضخم في عملية تأثيره على الموازنة العامة، فقد يعمل التضخم على إحداث ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة وتحصل هذه الحالة عندما تكون القوة النسبية للعوامل التي يؤثر بها التضخم على زيادة النفقات العامة هي أقل من القوة النسبية للعوامل التي يؤثر بها التضخم على زيادة النفقات العامة، وفي نهاية المطاف يؤدي التضخم إلى زيادة حدة العجز في الموازنة العامة أو انخفاض في مستوى الفائض إذا كان هناك فائض مسبق وهذه الحالة هي الأكثر تحققا في الاقتصاد بحسب التحليل الكينزي، وبالتالي فمن المرجح أن يؤدي التضخم إلى زيادة العجز في الموازنة العامة ما لم يتم وضع إجراءات تعمل على التقليل من حدة تفاقم التضخم.

أما بالنسبة للحالة الثانية فإن التضخم يعمل على تقليل العجز الحاصل في الموازنة العامة وذلك عندما تكون القوة النسبية للعوامل التي يؤثر بها التضخم على زيادة الإيرادات العامة وهذا يجعل من التضخم كأداة للضغط باتجاه تخفيف العجز في الموازنة العامة أي أن التضخم يعمل على التأثير في

زيادة الإيرادات بنسبة أكبر من الأثر الذي يحققه التضخم على زيادة النفقات، وأن الاحتمال يمتاز بضعفه وقلة تحققه.

أما بالنسبة للحالة الثالثة والأخيرة فهي تلك الحالة التي لا يقوم التضخم بها بإحداث أي تغير على حالة العجز الحاصل في الموازنة العامة ويكون ذلك من خلال كون القوة النسبية للعوامل التي يؤثر بها التضخم على زيادة النفقات العامة بنفس نسبة زيادة الإيرادات العامة وبهذا يكون الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار لا يؤثر على حالة العجز أو الفائض في الموازنة العامة (سلمان الوائلي 2015م).

II.3.1. سعر الفائدة وعلاقته بعجز الموازنة العامة:

يعد سعر الفائدة واحدا من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد الكلي، فهو يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تراقب على نطاق واسع من قبل الأفراد ورجال الأعمال لأنها تؤثر في قراراتهم المختلفة من حيث كيفية اختيار البديل الأفضل، لاستخدام أموالهم في مجالات الادخار والاستثمار المختلفة، وفيما يلي ذكر مفهوم سعر الفائدة وأنواعه وأخيرا علاقته بعجز الموازنة العامة.

II.3.1.1. مفهوم سعر الفائدة وتعريفه في مختلف المدارس:

تعرف الفائدة على أنها مبلغ من المال يدفعه مقترض رأس المال زيادة على المبلغ الأصلي الذي تم اقتراضه, وتحسب الفائدة سنويا, وتقدر بنسبة مئوية من أصل المبلغ المقترض, وهي التي تعرف بسعر الفائدة, أي هو نسبة العائد السنوي من قرض نقدي إلى قيمة هذا القرض (عبد العزيز 2015م).

ولقد اختلفت آراء الاقتصاديين في مختلف المدارس لتحليلهم لسعر الفائدة، وفيما يلي وجهة نظر كل مدرسة (بعياي 2016م/2017م، ص21-29):

أولا: تفسير سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية: يعود سعر الفائدة في التحليل النقدي الكلاسيكي إلى كتابات الاقتصادي دافيد ريكاردو في القرن السابع عشر، وإسهامات مجموعة من الاقتصاديين أمثال مارشال وبيجو وغيرهم، حيث اعتبروا أن سعر الفائدة يمثل ظاهرة حقيقية لا علاقة للعوامل النقدية بها، وقد اعتمد التحليل النقدي الكلاسيكي على مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.
- المنافسة التامة.
- ثبات سرعة دوران النقود.
- حيادية النقود في الاقتصاد.

ولقد عرفت النظرية الكلاسيكية سعر الفائدة على أنه تلك القيمة التي يتساوى عندها الادخار والاستثمار، وبالتالي حاول الكلاسيك تفسير سعر الفائدة من خلال العلاقة بينهما وقد برز ذلك في اتجاهين هما: نظرية الامتناع والتفضيل الزمني ونظرية إنتاجية رأس المال.

ثانيا: تفسير نظرية الأرصدة النقدية المعدة للإقراض: تعرف هذه النظرية بالنظرية الكلاسيكية الحديثة، ويعتبر الاقتصادي السويدي فيكسل أول من صاغها انطلاقا من التحليل الكلاسيكي التقليدي، ولقد أضاف العوامل النقدية إلى جانب العوامل الحقيقية في تحديد سعر الفائدة.

وحسب هذه النظرية يتحدد سعر الفائدة عند تساوي عرض الأرصدة النقدية المعدة للإقراض مع الطلب عليها، وتعتبر التكلفة الحدية متمثلة في سعر الفائدة هي المحدد للعرض والطلب على الأرصدة يتحدد من خلال الانتاجية الحدية، وبالتالي فسعر الفائدة التوازني يتحدد من خلال التساوي بين التكلفة الحدية والإنتاجية الحدية وهي نقطة تساوي العرض والطلب على الأرصدة المعدة للإقراض.

ثالثا: تفسير سلوك سعر الفائدة عند كينز: سعر الفائدة عند كينز هو ثمن التنازل عن السيولة أو ثمن عدم الاكتناز، ومنه يعرف كينز الفائدة على أنها الثمن الذي يجب دفعه لحث حاملي الأموال للتنازل عن أصول سائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر.

ويعتبر كينز سعر الفائدة إحدى محددات الاستثمار المرجو تحقيقه، وطبقا لذلك فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل الأفراد للسيولة، إذن سعر الفائدة هو المعدل الذي يحقق التوازن بين تفضيل السيولة وبين الاستثمار النقدي، ويكون سعر الفائدة عند كينز الأداة التي تعمل على تحويل النقود من أصل عاطل إلى أصل استثماري، ويتحدد معدل الفائدة على أساس تفاعل العوامل النقدية متمثلة في طلب وعرض النقود.

رابعا: تفسير النظرية الحديثة في سعر الفائدة: وتعرف أيضا بنظرية الكينزيون الجدد، كما يطلق عليها نموذج (هيكس – هانسن) المدعم بشروط التوازن الداخلي والخارجي، بحيث تقوم بجمع كل العوامل(الادخار، الاستثمار، كمية النقود وتفضيل السيولة) في نظرية متكاملة تجمع العوامل النقدية والحقيقية معا لغرض تفسير كيفية تحديد سعر الفائدة، وفي شرحه للنظرية قام هانسن في كتابه بتوضيح أربعة محددات لسعر الفائدة والمتمثلة فيما يلي:

- جدول طلب الاستثمار.
- دالة الادخار.
- جدول تفضيل السيولة.
- كمية النقود.

وحسب هذه النظرية يتحقق سعر الفائدة التوازي عندما يكون الادخار الكلي يتساوى مع الاستثمار الكلي، كذلك الطلب الكلي على النقود يتساوى العرض الكلي للنقود، مما يعني أن العوامل النقدية والحقيقية في حالة توازن باستخدام منحنى التوازن في القطاع الحقيقي **(IS)** ومنحنى التوازن في القطاع النقدي **(LM)**، وسعر الفائدة التوازني يتحقق بتقاطع هذين المنحنين.

II.1.3.2. أنواع سعر الفائدة وتأثيره على عجز الموازنة العامة:

يوجد عدة أنواع لسعر الفائدة تتمثل فيما يلي (عبد العزيز 2015م، ص18–19):

- **سعر الفائدة الاسمي:** وهو سعر الفائدة الذي لا يأخذ المستوى العام للأسعار بعين الاعتبار.

- **سعر الفائدة الحقيقي:** وهو سعر الفائدة الذي يأخذ في الاعتبار الفرق بين القوة الشرائية للنقود المقترضة والنقود المعاد سدادها، أي هو الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم.
- **سعر الفائدة الدائن (الإيداع):** وهو السعر السنوي المستخدم في عملية جذب الأموال إلى المؤسسة المالية بهدف تحقيق عائد للمودع نتيجة عملية الإيداع, وهو يمثل نسبة مؤوية –محددة سلفا– من قيمة المال الذي يتم إيداعه.
- **سعر الفائدة المدين (الاقتراض):** وهو السعر السنوي المستخدم في عملية توظيف الأموال المودعة بالمؤسسة المالية بواسطة أفراد آخرين، وذلك مقابل سداد قمة تنسب إلى رأس المال المقترض، وتحدد هذه النسبة مسبقا.

وعادة ما تتحكم السلطات النقدية بالدولة مباشرة في تحديد سعر الفائدة، وتصبح بذالك أسعار الفائدة في هذه الدولة أسعارا مدارة، أو أن تترك الدولة سعر الفائدة يتحدد وفقا لآليات السوق بحرية، ويطلق عليها أسعار الفائدة الحرة، وفي الواقع العملي نجد أسعار فائدة حرة تماما، وغالبا ما تكون أسعار الفائدة شبه مدارة.

تأثير سعر الفائدة على عجز الموازنة العامة:

يكون التمويل بالإصدار النقدي محايدا لما يؤدي الارتفاع ألظرفي في الكتلة النقدية إلى ارتفاع متناسب تماما في الأسعار دون أن يمس ذلك المتغيرات الحقيقية حيث يمكن لنمو معدل الكتلة النقدية أن تكون له أثار على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد فالعجز الممول بالنقد الخارجي يمكن ألا يكون محايدا (إذا كان عرض النقود ليس معروفا تماما للأعوان)، ويمكن أن يكون بشكل أكبر غير عالي الحيادية منذ اللحظة التي تظهر فيها أثاره على المتغيرات الحقيقية، وتعتمد هذه الآثار عموما على اثر نمو الكتلة النقدية على معدلات الفائدة الاسمية، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى تدهور في الأسعار النسبية التي من شانها تغيير التوازن والنمو الاقتصادي، وعادة ما يكون هناك تخوف من هذا الأسلوب كونه يؤثر على العرض النقدي من جهة ومنه تظهر الضغوط التضخمية، ولهذا نجد الكثير من الدول تضع قيودا هيكلية وتنظيمية على اللجوء إليه (قدي 2005م، ص227).

2.II. تحليل تطور محددات عجز الموازنة العامة في الجزائر.

لقد حاولت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، وذلك بإتباع العديد من السياسات والبرامج والمخططات الاقتصادية والهدف من ذلك هو دعم مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية، وتحقيق فائض في الموازنة العامة وتقليل العجز، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن العوامل المؤثرة على عجز الموازنة العامة للدولة والتي إما تتسبب في زيادة هذا العجز أي التقليل منه أو إحداث فائض في الموازن العامة، حيث سوف نتطرق إلى إعطاء وصف عام حول تطور عجز الموازنة العامة وإجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم وسعر الفائدة.

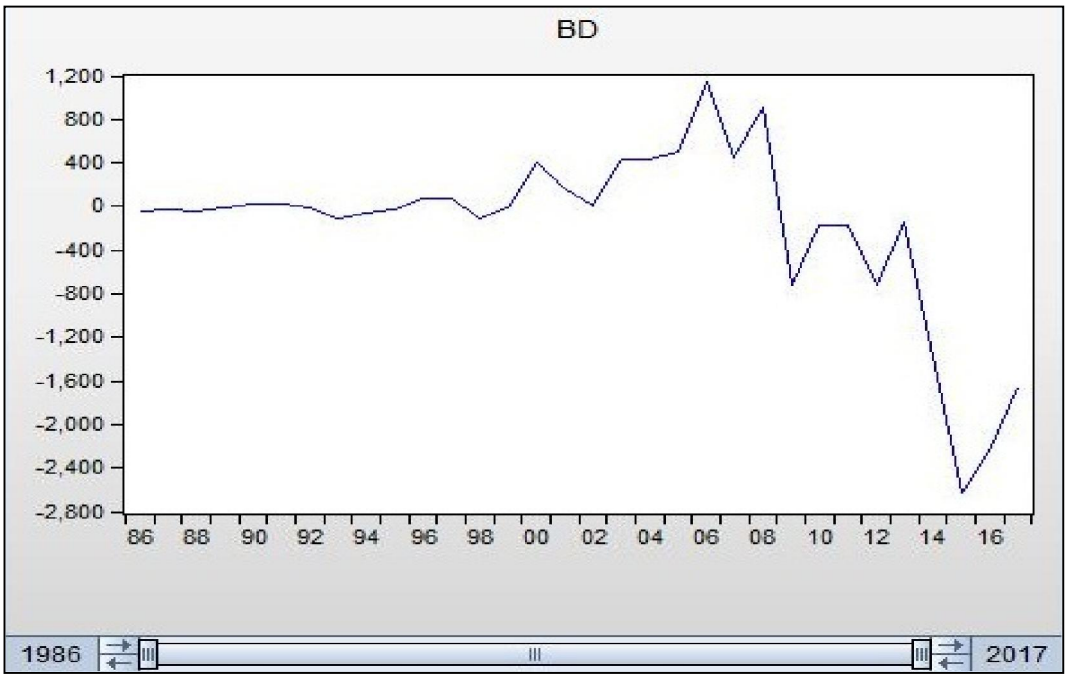
1.2.II. تطور عجز الموازنة العامة وإجمالي الناتج المحلي:

يتم في هذا المطلب ذكر التطورات الحاصلة لرصيد عجز الموازنة العامة وإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 1986م إلى غاية 2017م وذلك في الجزائر

1.1.2.III. تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة "1986م-2017م":

تكتسب الموازنة العامة في الجزائر أهمية كبيرة بحكم الاختلالات الاقتصادية التي تشهدها البلاد وتعبر عن أداة الضبط والمتابعة والرقابة ولذلك فقد احتلت مكانة هامة في التشريع الجزائري،

الشكل رقم (II-1): تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة "1986م-2017م".



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews9 (الملحق رقم01).

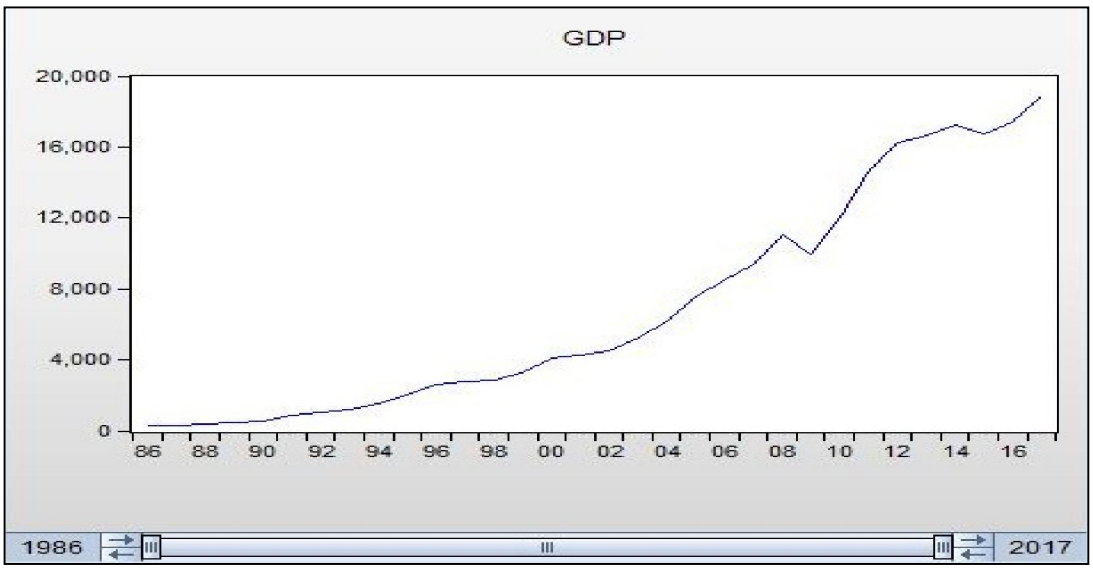
من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ تذبذب في رصيد الموازنة العامة، ولقد شهدت الموازنة العامة عجزا حادا في سنة 1986م قدر حوالي 35.2- مليار دينار جزائري واستمر هذا العجز إلى غاية 1989م، بعدها لاحظنا وجود فائض في الموازنة طيلة الفترة 1990م إلى1991م بلغ حوالي 18.7 مليار دينار جزائري، ولكن سرعان ما تحول إلى عجز خلال الفترة 1993م إلى غاية 1995م سببه تزايد النفقات العامة وانخفاض العائدات النفطية نظرا لانخفاض سعر البترول بالإضافة إلى ظروف التعديلات الهيكلية بفضل التعديل الذي مس سعر الصرف من خلال تخفيض الدينار الجزائري وزيادة الواردات من العملة الصعبة الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية هذا ما أدى إلى تحول العجز إلى فوائض خلال السنتين 1996م و1997م، كما لاحظنا ظهور العجز مجددا خلال السنتين 1998م و1999م بعد تحسن أسعار النفط عادت حالة الفوائض المالية للظهور خلال سنتي 2000م و2001م مع الإشارة إلا أن هذه الفوائض ناجمة عن قطاع ريعي يتأثر بالمتغيرات الدولية.

وابتدءا من سنة 2009م عاود العجز ظهوره من جديد وذلك بسبب ارتفاع النفقات العامة وانخفاض سعر البترول ابتداء من النصف الثاني من 2008م واستمراره حتى منتصف 2009م وهذا يعود إلى تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008م وهذا رغم تحسن أسعار النفط بعد ذالك إلا أننا نلاحظ استمرار حالة العجز في الموازنة العامة إلى غاية 2017م وهذا يعود إلى توسع في النفقات العامة ومادامت الموازنة الجزائرية ترتبط بقطاع المحروقات بعيدا عن القطاع الإنتاجي فالعجز لا يزال عجز هيكلي بنيوي، وباعتبار الجزائر دولة ريعية وتبعية اقتصادها وتبعية اقتصادها إلى قطاع المحروقات فإن أي صدمة في أسعار النفط تؤدي إلى حدوث اختلالات على مستوى مالية الدولة وتترجم مباشرة في صورة العجز في الموازنة العامة للدولة.

III.2.1.2. تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة "1986م-2017م":

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه سواء المتقدمة منها أو النامية، كونه يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تظهر تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو مرآة عاكسة للوضعية الاقتصادية السائدة، وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية (شرقي و خديجي 2016م/2017م، ص2)، وفيما يلي شكل يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1986م-2017م:

الشكل رقم (III-2): تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة "1986م-2017م".



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews9 (الملحق رقم02).

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورات في إجمالي الناتج المحلي إيجابيا ومتصاعدة طوال الزمن، فخلال القرون الماضية كان الاقتصاد الجزائري يعيش مرحلة ركود وضعف في النمو الاقتصادي حتى القرن 19أين دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي، حيث بلع إجمالي الناتج المحلي 299.5 مليار دينار جزائري سنة 1986م وحوالي 555.8 مليار دينار جزائري سنة 1990م والتي يمكن إرجاعها بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ولقد شهدت سنة 1991م ارتفاعا ملحوظا وكبير في قيمة إجمالي المحلي حيث بلغت قيمة حوالي 844.5 مليار دينار، وبعد وضع الجزائر عدة إصلاحات للمنظومة الاقتصادية تمثلت في برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المؤرخ في أفريل 1994م إلى غاية 31 مارس 1995م وبرنامج التصحيح الهيكلي من 1995 إلى غاية 1998م، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الناتج المحلي بشكل سريع حيث كانت قيمة في سنة 1994م حوالي 1491.5 مليار دينار جزائري إلى حوالي 1990.6 مليار دينار جزائري سنة 1996م، وبقيت قيمة إجمالي الناتج المحلي في تزايد مستمر ولكن بشكل بطيء إلى غاية سنة 1999م حيث بلغت قيمته حوالي 3238.2 مليار دينار جزائري.

بالإضافة إلى ذلك تم تسطير المخطط الوطني للإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2001م إلى غاية 2004م وتلاه بعد ذلك البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي من 2005م إلى غاية 2009م والذي يتركز على إعطاء دفعة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني حيث بلغت قيمة إجمالي الناتج المحلي في سنة 2001م حوالي 4227.1 مليار دينار جزائري واستمرت بالارتفاع إلى غاية سنة 2008م والتي بلغت قيمته حوالي 11043.7 مليار دينار جزائري، بعد ذلك انخفضت قيمته بشكل ملحوظ سنة 2009م وبلغت تلك القيمة 9968 مليار دينار جزائري ولكن سرعان ما ارتفعت في سنة 2010م وبقيت في تزايد إلى غاية 2014م حيث بلغت حوالي 17228.6 مليار دينار جزائري وبعدها انخفض ثم ارتفع سنة 2017م إلى حوالي 18906.6 مليار دينار جزائري.

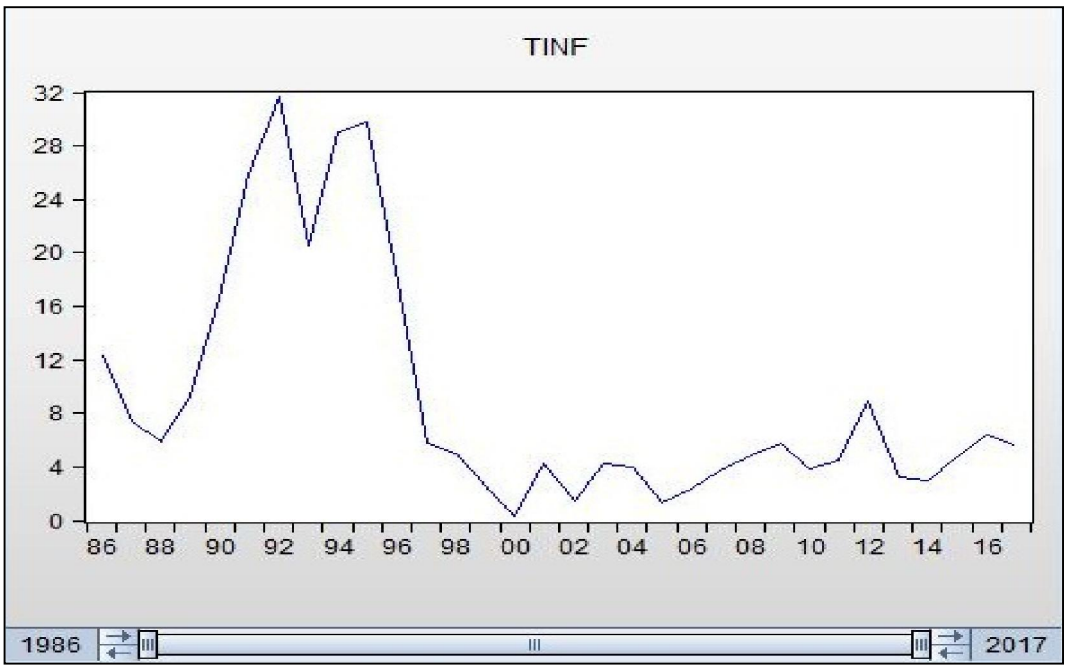
II.2.2. تطور معدل التضخم والفائدة في الجزائر:

سوف نعرض في المطلب تطورات كل من معدل التضخم وسعر الفائدة:

II.2.2.1. تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة "1986م-2017م":

يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويتحدد السعر في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع في السعر، إلا أنه وفي حالة الجزائر أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نموا بالقدر الذي يعرف الطلب وذلك نظرا للزيادة السكانية ومنه زيادة الاستهلاك (خليفي و شنافي 2014م/2015، ص81)، ويلاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع ملحوظ لمعدل التضخم في الجزائر من خلال الشكل التالي وذلك بالاستعانة بالجدول رقم (03):

الشكل رقم (II-03): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة "1986م-2017م".



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews9.

تم احتساب معدلات الضخم المبينة في الجدول أعلاه باستعمال مؤشر أسعار الاستهلاك حيث تشير معطيات الجدول إلى أن معدلات التضخم كانت مرتفعة جدا خلال الفترة 1990م-1996م وقد بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له سنة 1992م حتى وصل إلى 31.67 % ولعل السبب في هذا يرجع إلى رفع الحكومة الدغم عن الأسعار وتحريرها، حيث لجأت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، هذا الإجراء كان في إطار الاستعداد الإتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي, حيث وصلت نسبة السلع المحررة الأسعار إلى 84% من إجمالي السلع كنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي سنة 1994م وابتداء من سنة 1999م بدأ معدل التضخم في الانخفاض ليصل إلى 0.34%سنة 2000 وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على نجاح السياسة النقدية في الجزائر في التحكم في معدل التضخم بدفعه إلى أدنى مستوياته.

وارتفع معدل التضخم سنة 2001 ليبلغ 4.2% وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية M_2 بنسبة 22.30%ثم انخفض سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجتمع إلى 17.30 % وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو 3% نلاحظ أن معدل التضخم تجاوز هذه النسبة سنة 2003م، 2004م، 2007م وهذا راجع لنمو فائض السيولة المصرفية وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل وعلى الرغم من ذلك ظل معدل التضخم مرتفعا في سنة 2008م و2009م مقارنة بالتضخم المستهدف 3% وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة الأزمة المالية.

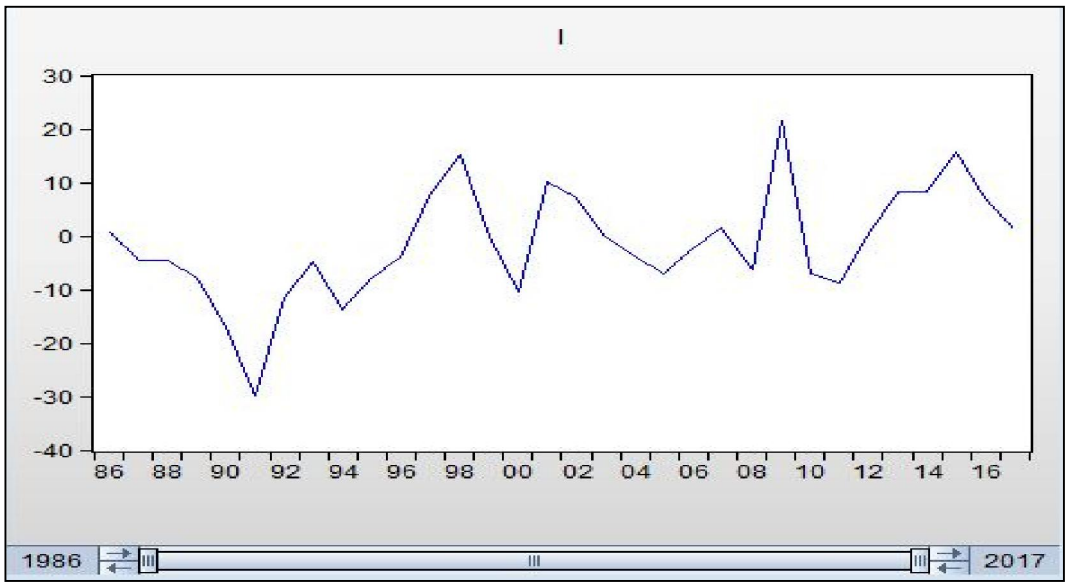
وابتداء من 1997م وحتى سنة 2012م لم تسجل الجزائر معدل التضخم من رقمين حيث سجلت خلال هذه السنة معدل تضخم يتعدى 10% وليس السبب في ذلك التضخم المستورد فقط بل لارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد أيضا.

II.2.2.2. تطور سعر الفائدة في الجزائر للفترة "1986م-2017م":

يهتم البنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية للبلد، ففي أوقات الكساد يعمل على تقليل أسعار الفائدة على القروض من أجل تشجيع الأفراد على الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي تحريك الطلب على النقود ويحدث العكس في أوقات الانتعاش الاقتصادي إذ يعمل البنك المركزي على رفع معدلات الفائدة من أجل جذب مدخرات الأفراد وامتصاص السيولة.

ولقد قامت السلطات النقدية في عملية الإصلاحات الاقتصادية والنقدية في تحرير القطاع المالي والمصرفي لمعدلات الفائدة، بغية تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ومن أجل تحفيز الادخار وتعبئة المدخرات لتمويل الاستثمارات، ويمكن عرض تطور سعر الفائدة في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (II-04): تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة "1986م-2017م".



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الاستدلال بمعطيات الجدول لاحظنا أن سعر الفائدة موجب سنة 1986م حيث بلغ 0.82%، وابتدءا من سنة 1987م بدأ بالانخفاض حتى سنة 1997م حيث بلغ 8.13%، وابتداء من سنة 1999 عاود الانخفاض وكذلك سجل قيمة سالبة تقدر بـ 0.09- وبلغ أدنى مستوى له

سنة2000 حيث بلغ 10.32-% اما سنة 2001 سجل قيمة موجبة 10.03%، وابتدءا من سنة 2003م بدأ مجددا بالانخفاض حتى سنة 2007م حيث بلغ سعر الفائدة خلال هذه السنة 1.48%، وعاود الانخفاض في سنة 2008م حيث بلغ 6.37-% حتى سنة 2011م حيث سجل 8.66-% باستثناء سنة 2009م حيث سجل قيمة موجبة تقدر بـ 21.608% وتعتبر أعلى قيمة خلال، وابتداء من سنة 2012م حتى سنة 2017م كانت كل قيم سعر الفائدة موجبة خلال هذه الفترة حيث سجل مقيمته 0.48% سنة 2012م و8.06% سنة 2013م و8.31%سنة 2014م و15.49% سنة 2015م و7.04% سنة 2016م و1.12% سنة 2017م.

II.3.2. أسباب حدوث العجز في الموازنة العامة في الجزائر وآثارها:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحديد أسباب حدوث العجز في الموازنة العامة في الجزائر مع الإعراج على الآثار الناتجة على حدوث العجز في الجزائر.

II.3.2.1. أسباب حدوث عجز الموازنة العامة في الجزائر:

من المشاكل الاقتصادية التي تعاني مهنا العديد من الدول النامية على حد سواء حدوث عجز في الموازنة العامة للدول، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث العجز ما يلي (مجلخ و حمانة 2016م، ص195):

- اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية توسعية مبنية على سياسة التخطيط.
- انتشار ظاهرة الفساد وتبذير المال العام.
- اعتماد الجزائر في إعدادها لقانون المالية على سعر مرجعي لأسعار البترول.
- اعتماد الإيرادات العامة للجزائر على مداخيل المحروقات.
- الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008م.
- المحافظة على مستوى الأسعار السائدة ووجود أسعار خاصة بالقطاع الأجنبي الخاص بالتصدير (العجز في الموازنة العامة 2017).

II.2.3.2. الآثار الناتجة عن عجز الموازنة العامة في الجزائر:

لقد شهدت بداية سنة 1988م عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية لتنسجم مع المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتجه نحو اقتصاد السوق بطابعه الرأسمالي.

وقد تضمنت التشريعات تعديل القانون المتعلق بقوانين المالية بحيث تنسجم مع هذا التوجه وخاصة القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقانونية المتعلقة بالتخطيط.

وقد استمر العجز تبعا للسنوات السابقة حتى تحقق توازن الموازنة في سنة 1991م ولكن سرعان ما ظهر العجز من جديد في السنة الموالية واستمر في التزايد على امتداد السنوات اللاحقة ، ومن بين الآثار التي خلفها العجز على توازن الميزانية العامة في الجزائر (لعمارة 2007م، ص16):

- صعوبة التحكم في النفقات العمومية التي ازداد حجمها تضخما.
- اعتماد الموازنة العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات تمس سعر البرميل، ولقد تغيرت توازنات الموازنة بتغير أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- ضعف حصيلة الجباية العادية، ولإقامة نظام جبائي عصري في الجزائر أدخلت خلال العشر سنوات الأخيرة إصلاحات هامة تمثلت في الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لقد نظرت المدرسة الكلاسيكية إلى وجود علاقة ضعيفة بين إجمالي الناتج المحلي وعجز الموازنة العامة، أما بالنسبة إلى النظرية الكينزية فقد رأت وجود علاقة طرية بينهما، في حين أن النظرية النقدية الحديثة رأت وجود علاقة عكسية.
- لقد نظر الاقتصاديون إلى التضخم على أنه آفة اقتصادية تستدعي المكافحة، ولقد نظر الفكر الكلاسيكي إلى وجود علاقة سلبية بين التضخم وعجز الموازنة العامة، أما بالنسبة للنظرة الكينزية فقد استنتجت أنه كلما زاد التضخم أدى إلى زيادة حدة العجز في الموازنة العامة.
- لقد عانت الجزائر من مشكلة العجز في الموازنة العامة في الجزائر نظرا لعدة أسباب تتمثل في تبذير المال العام وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008م، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات النفطية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر.

يرى الكثير من الباحثين أن الهدف الأساسي من معظم البحوث هو تحليل وتقويم العلاقات بين مجموعة من المتغيرات بغرض الوصول إلى صيغة تصف هذه العلاقات، ويشكل هذا دافعا إلى محاولة معرفة محددات عجز الموازنة العامة وقياس أثر تطورها، وبالرغم من تعدد المناهج القياسية

المستخدمة في تقدير النماذج القياسية إلا أنه ونظرا للبيانات الموجودة سوف نستعمل نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة **(ARDL)**.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث سوف نتطرق في المبحث الأول عن أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **(ARDL)** مع ذكر بعض المزايا والعيوب لهذه المنهجية، وفي المبحث الثاني سوف نتطرق إلى التعريف بمتغيرات الدراسة المستخدمة وبناء نموذج قياسي لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986م إلى غاية 2017م مع مناقشة وتحليل النتائج المستخرجة من هذه الدراسة.

III.1. عرض أساسيات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتي نستطيع بواسطتها تحديد النموذج المستخدم في الدراسة وذكر مزايا وعيوب المنهجية بالإضافة إلى إعطاء الصيغة العامة لنموذج **(ARDL)**، وفي الأخير سوف نتطرق إلى خطوات تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **(ARDL)**.

III.1.1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تفترض كل الدراسات التطبيقية استخدام بيانات سلاسل زمنية مستقرة أو ساكنة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا، ويقصد بإستقرارية السلسلة الزمنية عدم وجود اتجاه عام للظاهرة في المسار الزمني للسلسلة، مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن (عودة الدليمي 2018م، ص109).

وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها،

واختبار جذر الوحدة هو اختبار للسكون، ومن أشهر اختبارات الاستقرارية وأكثرها استخداما: اختبار ديكي فولر البسيط والمطور(Douglas, Cheryl and Murat 2015) واختبار فيليبس وبيرون.

1.1.1.III. اختبار ديكي فولر البسيط (DF) والمطور (ADF):

يسمح اختبار ديكي فولر البسيط بإعطاء دليل على خاصية الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك من خلال تحديد الاتجاه القطعي أو العشوائي، وتوفر النماذج قاعدة لبناء ثلاثة اختبارات ذات مبدأ بسيط وهو الفرضية $\mathbf{H_0}: \boldsymbol{\varphi = 1}$ ، والتي تعني في حالة ثبوت صحتها أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتتمثل هذه النماذج الثلاثة فيما يلي (زقرير 2014م/2015م، ص246):

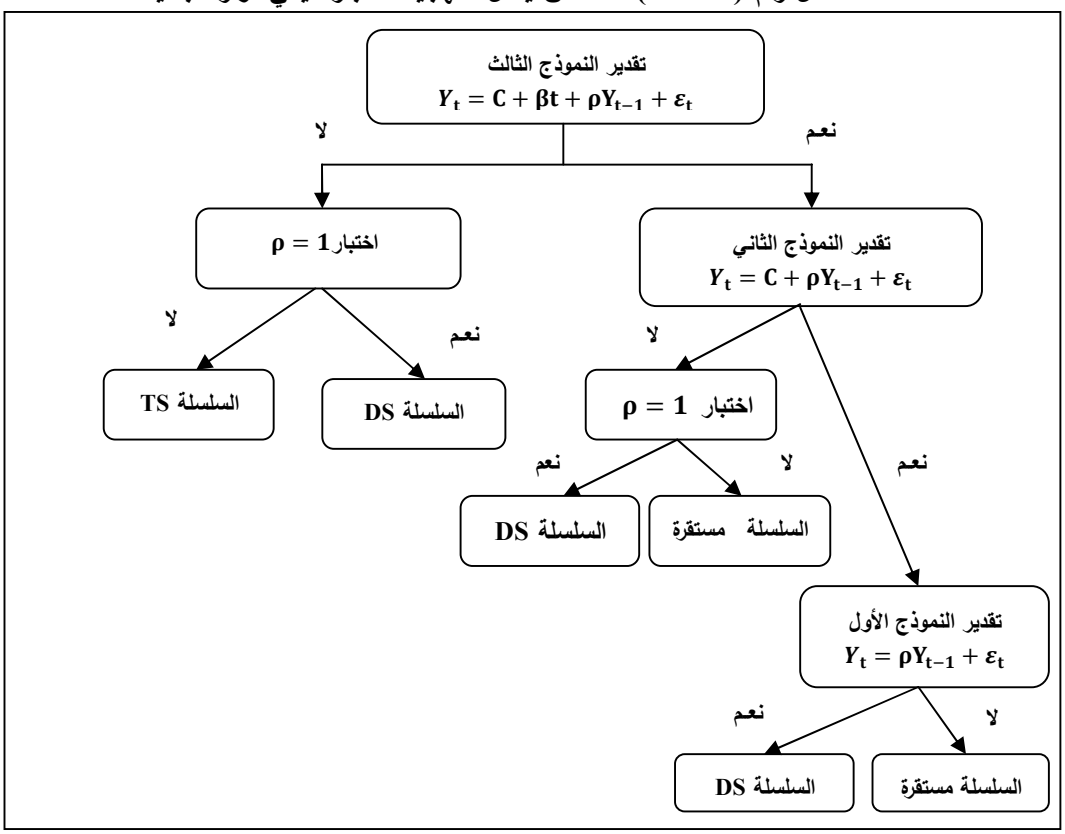
النموذج الأول: نموذج انحدار ذاتي من الرتبة الأولى: $\Delta Y_t = \rho * Y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: نموذج انحدار ذاتي مع وجود حد ثابت: $\Delta Y_t = C + \rho * Y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: نموذج انحدار ذاتي مع وجود اتجاه عام: $\Delta Y_t = C + \beta t + \rho * Y_{t-1} + \varepsilon_t$

وفيما يلي مخطط لتوضيح صحة الفرضية H_0 أو نفيها:

الشكل رقم (III- 01): مخلص يمثل منهجية اختبار ديكي فولر البسيط.



Source: (Bourbonnais 2012, p164)

تحليل المخطط: نبدأ أولا **بالنموذج الثالث** وهو النموذج الذي يحتوي على مركبة الاتجاه العام والحد الثابت ونختبر فيه معنوية الاتجاه العام Trend، فإن كان الاتجاه العام معنويا معناه هذا هو النموذج الأمثل والسلسلة لا يمكن أن تكون مستقرة فنختبر فيه وجود جذر الوحدة **(ρ)** لتحديد ما إذا كانت السلسلة إما من النوع **(DS)** والتي هي عبارة عن سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل أو من النوع **(TS)** والتي هي عبارة عن سلاسل زمنية تتسم بعدم الاستقرارية لها اتجاه عام محدد فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي مساوي للصفر تباينه ثابت (دحماني 2013م، ص111)؛

أما إذا كان الاتجاه العام غير معنوي فنذهب إلى **النموذج الثاني** الذي يحتوي على حد ثابت ونبدأ باختبار معنوية الحد الثابت C، فإن كان معنويا معناه أن هذا النموذج المناسب لاختبار جذر الوحدة **(ρ)** فنقوم باختباره لتحديد ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم غير مستقرة من النوع **(DS)**؛

أما إن كان الحد الثابت غير معنوي فهذا يعني أن هذا النموذج غير مناسب فنذهب إلى **النموذج الأول** والذي لا يحتوي على اتجاه عام ولا على حد ثابت ونختبر فيه جذر الوحدة مباشرة لتحديد ما إذا كانت السلسلة مستقرة أو غير مستقرة من النوع **(DS)**، وبهدف جعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء الفروقات لهذه السلسلة بداية من الفرق الأول فالثاني وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة.

أما اختبار ديكي فولر المطور فقد تم تطويره من أجل تفادي السلبيات التي تحتويها تلك الصيغة والمتمثلة بعدم اهتمامها بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، وفي النموذج المطور ε_t هو عبارة عن صدمات عشوائية افتراضيا ولا يوجد أي دليل على أن الأخطاء مرتبطة، وقد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\varphi_1| < 1$، وتتمثل النماذج الثلاثة فيما يلي:

النمـوذج الرابع: $\Delta Y_t = \rho * Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j * \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

النمـوذج الخامس: $\Delta Y_t = \rho * Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j * \Delta Y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$

النمـوذج السادس: $\Delta Y_t = \rho * Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j * \Delta Y_{t-j+1} + C + \beta t + \varepsilon_t$

ويتم إجراء الاختبار بطريقة مماثلة للاختبار السابق غير أن الجداول الإحصائية مختلفة ويمكن تحديد قيمة **(ρ)** من خلال معيار **(Akaike)** أو معيار **(Schwarz)**، وبعد ذلك انطلاقا من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة **(ρ)** يتم تقدير نموذج **(ρ − 1)** فترة تأخير ثم **(ρ − 2)** فترة تأخير إلى غاية أن يكون معامل **(ρ)** معنويا (Bourbonnais 2012, p164).

2.1.1.III. اختبار فيليبس – بيرون (PP):

ظهر هذا الاختبار عام 1988م واستطاع التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة من خلال إجراء تعديل معلمي لتباين النموذج ليأخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي وأيضاً ليعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، ويستند هذا الاختبار على طريقة الإحصائية اللامعلمية لتباين النموذج على عكس اختبار ديكي فولر الذي يستخدم طريقة الإحصائية المعلمية، فضلاً عن إن اختبار **(PP)** أكثر دقة من اختبار **(ADF)** فيما يخص العينات صغيرة الحجم لأنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، كما إن اختبار **(PP)** غير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية (عودة الدليمي 2018م، ص 115).

ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل (شيخي 2011م، ص212):

1. تقدير النماذج الثلاث لاختبار ديكي فولر بواسطة **(OLS)** مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2. تقدير التباين قصير المدى:

$$\widehat{\delta}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t^2$$

3. تقدير المعامل المصحح "التباين طويل المدى" من خلال التباينات المشتركة للبواقي السابقة:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t + \sum_{i=1}^{I}\left(1 - \frac{i}{I+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} \varepsilon_t \varepsilon_{t-1}$$

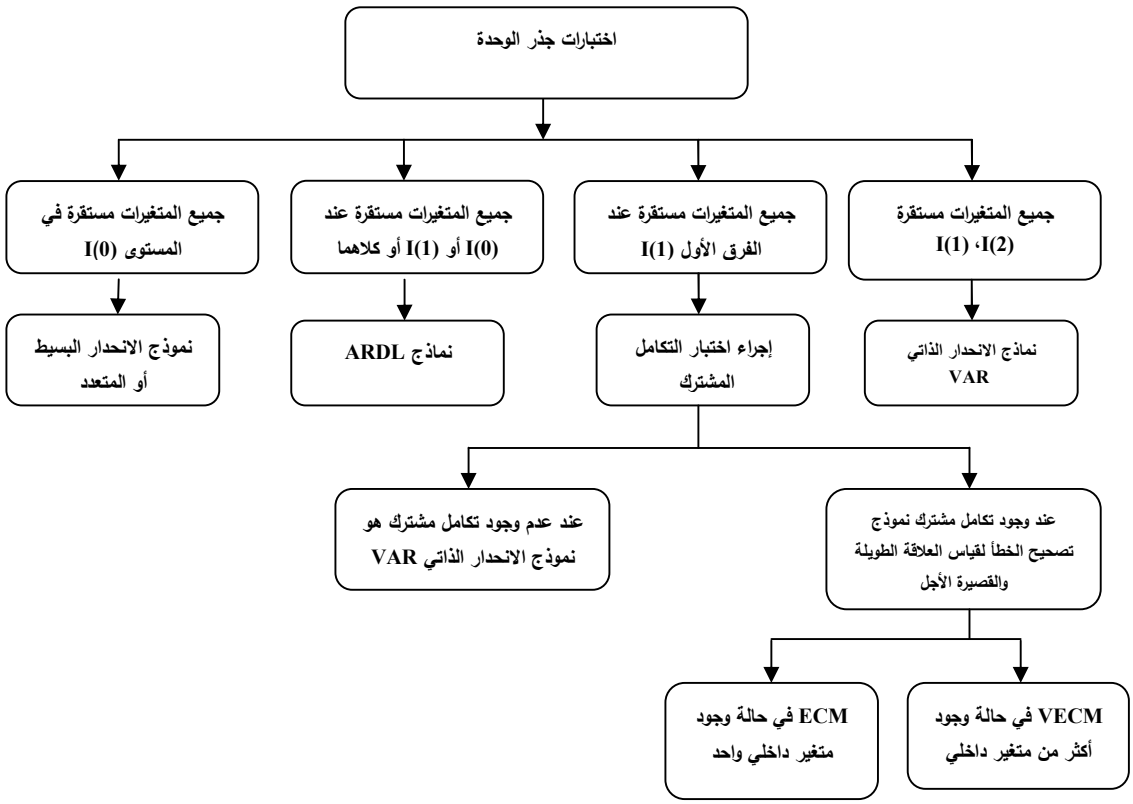
4. حساب احصائية فيليبس وبيرون ومقارنتها مع القيمة الحرجة لجدول مال كينون:

$$t_{\widehat{\varphi}}^{*} = \sqrt{k}\frac{(\widehat{\varphi} - 1)}{\widehat{\delta}\widehat{\varphi}} + \frac{n(K-1)\widehat{\delta}\widehat{\varphi}}{\sqrt{K}}$$

2.1.III. مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

بعد دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكامل كل سلسلة زمنية محل الدراسة إما عند المستوى الأصلي **I(0)** أو عند الفرق الأول **I(1)** سوف نتطرق إلى تحديد نوع النموذج المستخدم لقياس وتقدير المتغيرات وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (III- 02): مخطط يمثل هيكلة الاختبارات القياسية.



المصدر: (عودة الدليمي 2018م، ص111).

1.2.1.III. الصيغة العامة لنموذج (ARDL):

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها مثل أنجل وجرانجر 1987م وجوهانس 1988م، يلاحظ اشتراطها أن السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وفي هذه الحالة لا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة أي

I(0) و**I(1)** وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات، ولذلك ظهر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لصاحبيه **(Pesaran and Shin)** كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل، حيث دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي **AR(q)** مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية، ويكون إبطاءها بمدة واحدة أو أكثر (حواس و زرواط 2013م).

وتكون الصيغة العامة لنموذج **(ARDL)** والمكون من متغير تابع **(Y)** و**(K)** ومن المتغيرات التفسيرية **(X_1; X_2 ….;X_K)** بالشكل التالي (شيخة و العياشي 2016م – 2017م، ص23):

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \cdots + \beta_p Y_{t-p} + \alpha_0 X_{t-1} + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-2} + \cdots + \alpha_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث أن: ε_t: يمثل حد الخطأ العشوائي "التشويش الأبيض". والنموذج هذا هو نموذج انحدار ذاتي بمعنى أن المتغير Y_t هو متغير مفسر جزئيا بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X_t ،وأحيانا يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع. β_0 : يمثل الحد الثابت. **p**: رتبة المتغير التابع Y_t (عدد فترات الإبطاء). **q**: رتبة المتغير التفسيري X_t (عدد فترات الإبطاء). **t**: متغير الزمن.

ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا بـ: **ARDL(p , q)** وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p, p_1, p_2, \dots\dots\dots, p_k)$ مكون من متغير تابع وعدد **(K)** من المتغيرات التفسيرية على الشكل التالي (زقرير 2014م/2015م، ص251):

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{2_{t-i}} + \dots\dots\dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{k_{t-i}} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1_{t-i}} + \alpha_3 X_{2_{t-i}} + \dots\dots + \alpha_k X_{k_{t-i}} + \varepsilon_t$$

حيث أن: **C**: الحد الثابت. **Δ**: الفروق من الدرجة الأولـى.

K: عدد المتغيرات. **P**: فترة إبطاء المتغير التـابع.

$q_1, q_2, \dots, q_k$: فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية $X_1, X_2, \dots, X_k$ على التوالي.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

III.2.2.1. مميزات وعيوب منهجية (ARDL):

لا يشترط في تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **(ARDL)** سوى أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية **I(2)**، ونموذج الانحدار الذاتي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالتقنيات الأخرى(Aftab, Abbas and Kayani 2012) والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (بن مريم 2018م، ص62):

- نموذج **(ARDL)** هو أكثر قوة في العينات الصغيرة (Islam, Adnan Hye and Shahbaz 2012) والتي تتضمن ما بين 30− 80 من المشاهدات (Narayan and Narayan 2005).
- نموذج **(ARDL)** لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل، وإنما تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة في المستوى **I(0)** أو متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)** أو خليط من الاثنين معا.
- نموذج **(ARDL)** تستطيع التمييز بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي.

- نموذج **(ARDL)** يستطيع تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد بدلا من معادلتين منفصلتين، بالإضافة إلى أنه يقدم تقديرا غير متحيزا وذو كفاءة.
- نموذج **(ARDL)** يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من أنموذج الإطار العام (عودة الدليمي 2018م، ص121).
- نموذج **(ARDL)** يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (دحماني و ناصر 2013م، ص17).

3.1.III. منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

لقد ذكرنا سابقا أنه ولتطبيق منهجية **(ARDL)** يجب تكون المتغيرات متكاملة إما عند المستوى الأصلي **I(0)** أو عند الفرق الأول **I(1)**، وفيما يلي شرح لخطوات منهجية **(ARDL)**:

1.3.1.III. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (ARDL):

يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد اختيار الفترة الملائمة التي تملك أقل قيمة من المعايير الإحصائية الأربعة المقدرة التالية (عبد الزهرة و شومان 2013م، ص189):

- معيار خطأ التنبؤ النهائي **Final Prediction Error (FPE) (1969).**
- معيار معلومات أكياكي **Akaike (AIK ; 1973).**
- معيار معلومات شوارز **Schwarz (SC ; 1978).**
- معيار معلومات حنان وكوين **Hannan and Quinn (H - Q ; 1979).**

ويعرف التكامل المشترك بأنه يمثل حالة تصاحب بين سلسلتين زمنيتين $(X_t; Y_t)$ أو أكثر، حيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، أي إن بيانات السلسلتين قد تكون غير ساكنة إذا ما أخذت كل على حدة ولكنها تكون ساكنة كمجموعة (عودة الدليمي 2018م، ص117).

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد طريقة حديثة تسمى اختبار الحدود، حيث يتم استخدام اختبار الحدود لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة إحصائية **(F)**، والتي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على أية عوامل "حجم العينة مثلا"، وتحسب قيمة إحصائية **(F)** وفق الصيغة الآتية (عودة الدليمي 2018م، ص123):

$$\mathbf{F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu/(n-k)}}$$

حيث أن: **SSeR:** مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (فرضية العدم)، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (انعدام التكامل المشترك بين المتغيرات).

$$\mathbf{H_0 : B_1 = B_2 = \ldots\ldots\ldots\ldots = B_{K+1} = 0}$$

SSeu: مجموع مربعات البواقي للأنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة)، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$\mathbf{H_1 : B_1 \neq B_2 \neq \ldots\ldots\ldots\ldots \neq B_{K+1} \neq 0}$$

M: عدد معلمات الأنموذج المقيد. **n:** عدد المشاهدات (حجم العينة). **k:** عدد المتغيرات.

وبعد احتساب قيمة إحصائية **(F)** تتم مقارنتها بقيمة **(F)** الجدولية المحتسبة، وهناك قيمتين حرجتين:

- **قيمة الحد الأدنى:** وتفترض أن كل المتغيرات متكاملة في مستواها الأصلي **I(0)**.
- **قيمة الحد الأعلى:** وتفترض أن كل المتغيرات متكاملة في فرقها الأول **I(1)**.

ويكون القرار على ثلاث حالات (Malawi and AlMansi 2014):

- إذا كانت قيمة إحصائية **(F)** المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- إذا كانت قيمة إحصائية **(F)** المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، تقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- إذا كانت قيمة إحصائية **(F)** المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأعلى والأدنى، ستكون النتائج غير محسومة، مما يعني عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة **I(1)** فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية **(F)** المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتب **I(0)** فإن هذا القرار يتم اتخاذه على أساس مقارنة إحصائية **(F)** المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

III.1.3.2. تقدير معلمات نموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يتم تقدير معلمات الأنموذج **(ARDL)** للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **(OLS)** استنادا إلى عدد فترات الإبطاء المحددة، ولتحديد الأنموذج الملائم يتم الاعتماد على طريقة **(Hendry)** الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأُولى (عودة الدليمي 2018م، ص124).

III.3.3.1.الاختبارات التشخيصية واختبار استقرار النموذج:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، يتم إجراء عدة اختبارات تتمثل فيما يلي (حواس و زرواط 2013م، ص224):

1) اختبار الارتباط التسلسلي.

2) اختبار **Ramsey RESET** الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج.

3) اختبار Normality لـ Jarque–Bera بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار، حيث يفترض فرضيتين أساسيتين هما:

- الفرض الصفري: ε_t يتبع التوزيع الطبيعي **($prob > \alpha$).**
- الفرض البديل: ε_t لا يتبع التوزيع الطبيعي **($prob < \alpha$).**

4) اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ وذلك باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **(ARCH).**

ملاحظة ⟵ كل الاختبارات يتم مقارنتها بالنسبة لمستوى معنوية 5%.

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **(CUSUM)** وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUM of Squares)**، ويعد هذان الاختبارين من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. ولقد أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية **(ARDL).**

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج **(ARDL)** إذا وقع الشكل البياني لاختبارات **(CUSUM)** و **(CUSUMSQ)** داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية **(5%)** (دحماني و ناصر 2013م، ص23).

2.III. النمذجة القياسية لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر.

قبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج **(ARDL)** وعرض نتائجه، من المهم الإشارة إلى إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة درجة استقرار المتغيرات محل الدراسة.

1.2.III. توصيف متغيرات النموذج ودراسة خصائصها:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى عرض متغيرات المأخوذة في الدراسة، بالإضافة إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة.

1.1.2.III. عـرض متغيـرات الدراسـة:

مع بداية منتصف سنوات الستينات ظهرت مجموعة من الدراسات معظمها قامت بصياغة نماذج مختلفة تظهر أهم محددات عجز الموازنة العامة، ويقصد بهذه النماذج صياغة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات موضوع الدراسة في صورة رياضية من أجل قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية،

ولمعرفة محددات عجز الموازنة العامة سوف نحاول فهم طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات محل الدراسة، وكون النموذج القياسي يتكون من متغير تابع والمتمثل في عجز الموازنة العامة ومحدداتها والمتمثلة في النمو الاقتصادي ومعدل الفائدة وأخيرا معدل التضخم والتي تمثل المتغيرات المستقلة، ويبلغ عدد مشاهدات الدراسة **32** مشاهدة وذلك خلال الفترة من **1986م** إلى **2017م**، ويمكن أن نشير إلى الرموز لمختلف المتغيرات محل الدراسة كالآتي:

- المتغير التابع: ويتمثل في عجز الموازنة العامة، ويرمز له بالرمز **(BD)** ويعبر عنها بالمليار دينار جزائري، ولقد تم أخذ البيانات من بنك الجزائر.
- المتغيرات المفسرة: وتتمثل في:
- إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية والذي يعتبر مؤشرا مهما لتوضيح التطور في النمو الاقتصادي، ويرمز له بالرمز **(GDP)** ويعبر عنه بالمليار دينار جزائري، وقد أخذنا البيانات من البنك الدولي.
- معدل التضخم وكمؤشر له سوف نأخذ المستوى العام للأسعار ويرمز له بالرمز **(Tinf)**، وتم أخذ القيم من البنك الدولي.
- سعر الفائدة الحقيقي ويرمز له بالرمز **(i)**، وأخذنا البيانات من البنك الدولي.

وتعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأهمها، فبعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج وتكون شكل الدالة كالآتي:

$$\boldsymbol{BD = f(\ GDP\ ;\ i\ ;\ Tinf\ )}$$

2.1.2.III. دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

سوف ندرس استقرارية السلاسل الزمنية لكل من المتغير التابع والممثل في عجز الموازنة العامة، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من: إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم وأخيرا معدل الفائدة.

دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير التابع لعجز الموازنة العامة (BD): نقوم بدراسة الاستقرارية في المستوى عن طريق اختبار ديكي فولر المطور لسلسلة عجز الموازنة العامة، وإذا لم تكن مستقرة نقوم بدراستها بالنسبة للفرق الأول فالثاني حتى تصبح السلسلة مستقرة، ونستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعادلات الآتية:

النمـوذج الرابع: $\Delta \mathbf{BD_t} = \boldsymbol{\rho} * \boldsymbol{BD_{t-1}} - \sum_{\mathbf{j=2}}^{\mathbf{p}} \boldsymbol{\varphi_j} * \Delta \mathbf{BD_{t-j+1}} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$

النمـوذج الخامس: $\Delta \mathbf{BD_t} = \boldsymbol{\rho} * \boldsymbol{BD_{t-1}} - \sum_{\mathbf{j=2}}^{\mathbf{p}} \boldsymbol{\varphi_j} * \Delta \mathbf{BD_{t-j+1}} + \mathbf{C} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$

النمـوذج السادس: $\Delta \mathbf{BD_t} = \boldsymbol{\rho} * \boldsymbol{BD_{t-1}} - \sum_{\mathbf{j=2}}^{\mathbf{p}} \boldsymbol{\varphi_j} * \Delta \mathbf{BD_{t-j+1}} + \mathbf{C} + \boldsymbol{\beta t} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$

الجدول رقم (III- 01): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (BD) في المستوى.

المتغير	النموذج	المكونات	ADF
BD	النموذج السادس	اتجاه عام	0.1236
		ثابت	0.3185
		جذر الوحدة	0.5809
	النموذج الخامس	ثابت	0.4375
		جذر الوحدة	0.5517
	النموذج الرابع	جذر الوحدة	0.1654

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9 (الملاحق رقم 05)

اختبار النموذج السادس عند مستوى معنوية 5%:

➢ **اختبـــارات الاتجـاه العـام:** $\boldsymbol{H_0: d = 0\ ;\ H_1: d \neq 0}$

وبما أن $(\boldsymbol{Prob = 0.1236 > 0.05})$، وعليه نرفض الفرض البديل الذي يدل على وجود اتجاه عام، ونقبل الفرض الصفري الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام.

اختبار النموذج الخامس عند مستوى معنوية 5%:

➢ **اختبارات الحد الثابت:** $\boldsymbol{H_0: c = 0\ ;\ H_1: c \neq 0}$

وبما أن $(\boldsymbol{Prob = 0.4375 > 0.05})$، وعليه نرفض الفرض البديل الذي يدل على وجود الحد الثابت، ونقبل الفرض الصفري الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت.

اختبار النموذج الرابع عند مستوى معنوية 5%:

➢ **اختبـــارات جـذر الوحـدة:** $H_0: \varphi = 1\ ;\ H_1: \varphi < 1$

وبما أن $(Prob = 0.1654 > 0.05)$، وعليه نرفض الفرض البديل الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة، ونقبل الفرض الصفري الذي يدل على وجود جذر الوحدة.

من خلال ما سبق في النموذج السادس نلاحظ عدم وجود مركبة الاتجاه العام، وبعد الانتقال إلى النموذج الخامس لاحظنا عدم وجود الحد الثابت، وفي النموذج الرابع لاحظنا وجود الجذر الأحادي، وكخلاصة لهذا الاختبار نستنتج أن السلسلة **(BD)** غير مستقرة من النوع **(DS)** ، ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى، أي:

$$\Delta BD = \mathrm{BD_t} - \mathrm{BD_{t-1}}$$

دراسة استقرارية سلسلة الفروق الأولى لعجز الموازنة العامة *(DBD)* : سوف نقوم بتقدير المعادلات التالي وذلك بطريقة المربعات الصغرى العادية:

النمـوذج الرابع: $\Delta \mathrm{DBD_t} = \rho * DBD_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j * \Delta \mathrm{DBD_{t-j+1}} + \varepsilon_t$

النمـوذج الخامس: $\Delta \mathrm{DBD_t} = \rho * DBD_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j * \Delta \mathrm{DBD_{t-j+1}} + C + \varepsilon_t$

النمـوذج السادس: $\Delta \mathrm{DBD_t} = \rho * DBD_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j * \Delta \mathrm{DBD_{t-j+1}} + C + \beta t + \varepsilon_t$

الجدول رقم (III- 02): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية في (BD) الفرق الأول.

المتغير	النموذج	المكونات	ADF
BD	النموذج السادس	اتجاه عام	0.2422
		ثابت	0.4886
		جذر الوحدة	0.0000
	النموذج الخامس	ثابت	0.4521
		جذر الوحدة	0.0000
	النموذج الرابع	جذر الوحدة	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews9 (الملحق رقم 05)

اختبار النموذج السادس عند مستوى معنوية 5%:

➢ **اختبـــارات الاتجـاه العـام:** $H_0: d = 0\ ;\ H_1: d \neq 0$

وبما أن $(Prob = 0.2422 > 0.05)$، وعليه نرفض الفرض البديل الذي يدل على وجود اتجاه عام، ونقبل الفرض الصفري الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام.

اختبار النموذج الخامس عند مستوى معنوية 5%:

➢ **اختبارات الحد الثابت:** $H_0: c = 0\ ;\ H_1: c \neq 0$

وبما أن $(Prob = 0.4521 > 0.05)$ ، وعليه نرفض الفرض البديل الذي يدل على وجود الحد الثابت، ونقبل الفرض الصفري الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت.

اختبار النموذج الرابع عند مستوى معنوية 5%:

➢ **اختبارات جذر الوحدة:** $H_0: \varphi = 1\ ;\ H_1: \varphi < 1$

وبما أن $(Prob = 0.0000 < 0.05)$، وعليه نرفض الفرض الصفري الذي يدل على وجود جذر الوحدة، ونقبل الفرض البديل الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة.

من خلال ما سبق نلاحظ في النموذج السادس عدم وجود مركبة الاتجاه العام، وبالانتقال إلى النموذج الخامس لاحظنا عدم وجود الحد الثابت، أما في النموذج الرابع فلاحظنا عدم وجود الجذر الأحادي، وكخلاصة لهذا الاختبار نستنتج أن السلسلة **(BD)** مستقرة في الفرق الأول **I(1).**

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة: سوف نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل من إجمالي الناتج المحلي وسعر الفائدة ومعدل التضخم.

أولا: المتغير المستقل: إجمالي النـــاتج المحلي: نقوم بدراسة الاستقرارية في المستوى للسلسلة إجمالي النـاتج المحلي وإذا لم تكن مستقرة نقوم بدراستها بالنسبة للفرق الأول فالثاني حتى تصبح السلسلة مستقرة.

الجدول رقم (III- 03): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية إجمالي الناتج المحلي (GDP).

المتغير	في المستوى			في الفرق الأول		
	النموذج	المكونات	ADF	النموذج	المكونات	ADF
GDP	النموذج السادس	اتجاه عام	0.0275	النموذج السادس	اتجاه عام	0.0513
		ثابت	0.3198		ثابت	0.8744
		جذر الوحدة	0.7636		جذر الوحدة	0.0022
				النموذج الخامس	ثابت	0.0071
					جذر الوحدة	0.0023

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Eviews 9) (الملحق رقم 05).

من خلال ما سبق في النموذج السادس نلاحظ وجود مركبة الاتجاه العام مع وجود الجذر الأحادي، وكخلاصة لهذا الاختبار نستنتج أن السلسلة **(GDP)** غير مستقرة من النوع **(DS)**، ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى، أي:

$$\Delta GDP = GDP_t - GDP_{t-1}$$

ومن خلال ما سبق في النموذج السادس نلاحظ عدم وجود مركبة الاتجاه العام، أما في النموذج الخامس نلاحظ وجود الحد الثابت مع عدم وجود الجذر الأحادي، وكخلاصة لهذا الاختبار نستنتج أن السلسلة **(GDP)** مستقرة في الفرق الأول **I(1).**

ثـانيا: المتغير المستقل سعر الفائدة (i): نقوم بدراسة الاستقرارية في المستوى للسلسلة سعر الفائدة وإذا لم تكن مستقرة نقوم بدراستها بالنسبة للفرق الأول فالثاني حتى تصبح السلسلة مستقرة.

الجدول رقم (III- 04): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية سعر الفائدة (i).

المتغير	النموذج	المكونات	ADF
i	النموذج السادس	اتجاه عام	0.0315
		ثابت	0.0308
		جذر الوحدة	0.0097

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews9 (الملحق رقم 05).

من خلال ما سبق في النموذج السادس نلاحظ وجود مركبة الاتجاه العام وعدم وجود الجذر الأحادي، وكخلاصة لهذا الاختبار نستنتج أن السلسلة **(i)** مستقرة في المستوى **I(0)**.

ثالثا: المتغير المستقل معدل التضخم (Tinf): نقوم بدراسة الاستقرارية في المستوى للسلسلة معدل التضخم وإذا لم تكن مستقرة نقوم بدراستها بالنسبة للفرق الأول فالثاني حتى تصبح السلسلة مستقرة.

الجدول رقم (III- 05): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية سعر التضخم (Tinf).

المتغير	في المستوى			في الفرق الأول		
	النموذج	المكونات	ADF	النموذج	المكونات	ADF
Tinf	النموذج السادس	اتجاه عام	0.3115		اتجاه عام	0.7039
		ثابت	0.1830	النموذج السادس	ثابت	0.7475
		جذر الوحدة	0.6311		جذر الوحدة	0.0240
	النموذج الخامس	ثابت	0.3370	النموذج الخامس	ثابت	0.9695
		جذر الوحدة	0.4742		جذر الوحدة	0.0007
	النموذج الرابع	جذر الوحدة	0.1798	النموذج الرابع	جذر الوحدة	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews (الملحق رقم 05).

من خلال ما سبق في النموذج السادس نلاحظ عدم وجود مركبة الاتجاه العام، وبالانتقال إلى النموذج الخامس نلاحظ عدم وجود الحد الثابت، وبالانتقال إلى النموذج الرابع نلاحظ وجود الجذر الأحادي، وكخلاصة لهذا الاختبار نستنتج أن السلسلة **(Tinf)** غير مستقرة من النوع **(DS)**، ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى، أي:

$$\Delta Tinf = Tinf_t - Tinf_{t-1}$$

ومن خلال ما سبق في النموذج السادس نلاحظ عدم وجود مركبة الاتجاه العام، أما في النموذج الخامس نلاحظ عدم وجود الحد الثابت، وفي النموذج الرابع نلاحظ عدم وجود الجذر الأحادي، وكخلاصة لهذا الاختبار نستنتج أن السلسلة **(Tinf)** مستقرة في الفرق من الدرجة الأولى **I(1).**

ومنه يمكن تلخيص درجة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الاستقرارية.

المتغير	BD	GDP	I	Tinf
درجة التكامل	**I(1)**	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**

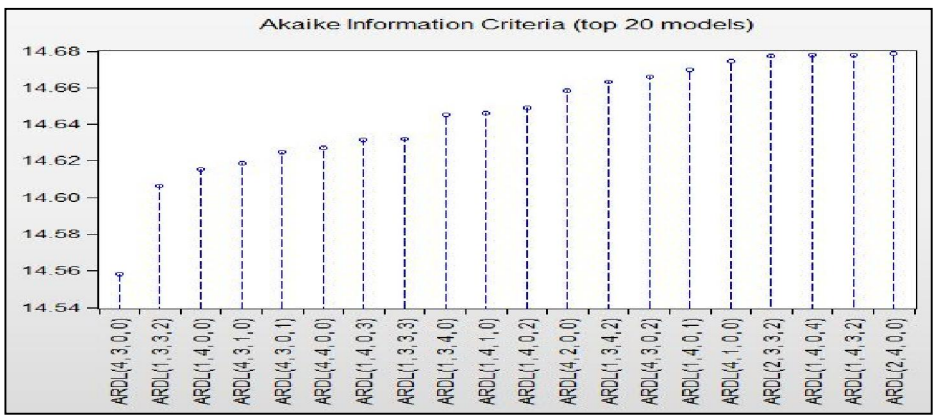
2.2.III. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة.

بالنسبة للسلاسل الزمنية التي نحاول دراستها فقد وجدناها ساكنة إما في المستوى **I(0)** أو من الدرجة الأولى **I(1)**، وبالتالي يمكننا إجراء اختبار **(ARDL)** عليها.

أولا: تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

لتحديد عدد فترات الإبطاء قمنا بحساب معايير Akaike لعدة تباطؤات زمنية وهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (III-03): النموذج الأمثل وفقا لمعيار المعلومات AIC.



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Eviews 9).

من خلال الشكل نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي: 4 تأخيرات بالنسبة للمتغير التابع "عجز الموازنة العامة"، و3 تأخيرات بالنسبة للمتغير المستقل إجمالي الناتج المحلي، ولا يوجد أي تأخير بالنسبة للمتغيرين المستقلين "سعر الفائدة، معدل التضخم".

وبالتالي يصبح لدينا النموذج التالي (الملحق رقم 06):

$$BD_t = 577.62 + 0.09BD_{t-1} + 0.07BD_{t-2} + 0.07BD_{t-3} - 0.25BD_{t-4} + 0.57\,GDP_t - 0.52\,GDP_{t-1} + 0.20\,GDP_{t-2} - 0.42GDP_{t-3} + 7.64i_t - 14.31i_{t-1} + 11.15i_{t-2} - 20.39i_{t-3} - 23.36Tinf_t + 8.33Tinf_{t-1} - 14.80Tinf_{t-2} - 12.92Tinf_{t-3} + \varepsilon_t$$

ثانيا: اختبار الحدود للتكامل المشترك:

بالانتقال إلى اختبار الحدود **(ARDL)** يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية **(F)**، حيث يتم اختبار الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث نلاحظ قيمة **(F)** المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج.

الجدول رقم (III- 07): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

الإصدار	F المحسوبة		النتيجة
النموذج	5.579594		
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
%1	5.61	4.29	توجد علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات عند نسبة معنوية 5%
%5	4.35	3.23	
%10	3.77	2.72	

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9 (الملحق رقم 07).

من خلال الجدول السابق يتضح وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج وذلك نظرا لأن قيمة احصائية **(F)** أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية **5%**.

ثالثا: تقدير معلمات نموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات نموذج **(ARDL)** للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ وفيما يلي شرح لكل معادلة:

تقدير معلمات الأجل الطويل: نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج **(ARDL)**، والجدول التالي يوضح العلاقة التالية:

الجدول رقم (III- 07): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية (ARDL):

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.155454	0.044307	-3.508609	0.0049
I	-15.595459	38.193730	-0.408325	0.6909
TINF	-41.905149	28.876307	-1.451195	0.1746
C	566.300551	333.185408	1.699656	0.1173

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 9.

يتضح من خلال نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية **(ARDL)** أن المتغير المستقل إجمالي الناتج المحلي **(GDP)** يمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على المتغير التابع عجز الموازنة العامة **(BD)**، في حين لم يسجل كل من المتغيرين المستقلين سعر الفائدة **(i)** ومعدل التضخم **(Tinf)** تأثيرا واضحا على المتغير التابع عجز الموازنة العامة **(BD)** في الأجل الطويل، وتشير نتائج التحليل القياسي إلى أن:

- المتغير الناتج المحلي الإجمالي **(GDP)** يمارس تأثيرا سلبيا عند مستوى معنوية (0.05)على عجز الموازنة العامة **(BD)** في الجزائر في الأجل الطويل، حيث زيادة **(GDP)** بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض العجز في الموازنة العامة **(BD)** بمقدار 0.15% في الأجل الطويل وهذا بافتراض

ثبات العوامل الأخرى، ونلاحظ أن معلمة **(GDP)** ذات معنوية احصائية حيث أن قيمة الاحتمال المقابلة ($Prob = 0.0049$) وهي أقل من (0.05).

- المتغير سعر الفائدة **(i)** لم يمارس تأثيرا على عجز الموازنة العامة **(BD)** في الجزائر في الأجل الطويل، ونلاحظ أن المعلمة غير معنوية إحصائيا حيث أن قيمة الاحتمال المقابلة ($Prob = 0.6909$) وهي أكبر من (0.05).
- المتغير معدل التضخم **(Tinf)** لم يمارس تأثيرا سلبيا عند مستوى معنوية على عجز الموازنة العامة **(BD)** في الجزائر في الأجل الطويل، ونلاحظ أن معلمة **(Tinf)** غير معنوية إحصائي حيث أن قيمة الاحتمال المقابلة ($Prob = 0.1746$) وهي أكبر من (0.05).
- كما نلاحظ أن الثابت غير معنوي عند مستوى المعنوية (0.05).

تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد تقدير معادلة الأجل الطويل يأتي دور تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (III- 09): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: BD
Selected Model: ARDL(4, 3, 3, 3)
Date: 06/16/19 Time: 12:42
Sample: 1986 2017
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD(-1))	0.114405	0.351115	0.325833	0.7507
D(BD(-2))	0.180957	0.426391	0.424391	0.6795
D(BD(-3))	0.252888	0.374675	0.674953	0.5136
D(GDP)	0.570293	0.180678	3.156400	0.0091
D(GDP(-1))	-0.202521	0.323922	-0.625215	0.5446
D(GDP(-2))	0.415599	0.235061	1.768046	0.1047
D(I)	7.641076	16.683095	0.458013	0.6559
D(I(-1))	-11.147664	18.314155	-0.608691	0.5551
D(I(-2))	20.390968	17.693493	1.152456	0.2736
D(TINF)	-23.356428	26.904862	-0.868112	0.4039
D(TINF(-1))	14.798119	24.026633	0.615905	0.5505
D(TINF(-2))	12.915312	19.227536	0.671709	0.5156
CointEq(-1)	-1.019992	0.253572	-4.022487	0.0020

Cointeq = BD - (-0.1555*GDP -15.5955*I -41.9051*TINF + 566.3006)

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام Eviews 9.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج أن العجز في الموازنة العامة يتأثر في الأجل القصير بالإجمالي الناتج المحلي حيث كان التأثير موجب ومعنوي خلال نفس السنة، ويتضح أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-1.019992) ومعنوي (0.0020) أي أنه في كل سنة يتم تصحيح ما

قدره (101.99%) من الاختلالات الحاصلة في العجز في الموازنة العامة في الأجل الطويل وسيتحقق التوازن بعد فترة زمنية مقدرة بـ 11 شهرا و22 يوما (تم استخراج المدة بالعلاقة التالية:

$$(1/1.019992 = 11.76).$$

3.2.III. دراسة صلاحية نموذج (ARDL) واختبار استقرارية النموذج:

سوف نقوم في هذا المطلب بدراسة الاختبارات التشخيصية للنموذج والمتمثلة في اختبار الارتباط التسلسلي واختبار عدم ثبات التباين والتوزيع الطبيعي، بالإضافة إلى اختبار ملائمة الشكل الدالي، وأخيرا اختبار استقرارية النموذج.

1.3.2.III. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية تم إجراء الاختبارات التشخيصية، وفيما يلي توضيح نتائج كل اختبار.

أولا: اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي: من أجل اختبار عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي قمنا بإجراء اختبار **Breusch – Godfrey** للكشف عن عدم وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية لأن الارتباط من الدرجة الأولى لا يؤثر في نموذج **(ARDL)**، حيث يتم اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي والفرضية البديلة والتي تنص على وجود مشكلة الارتباط التسلسلي:

الجدول رقم (III- 10): نتائج اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.548100	Prob. F(2,9)	0.5962
Obs*R-squared	3.040116	Prob. Chi-Square(2)	0.2187

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Eviews 9).

من خلال القيام باختبار **Breusch – Godfrey**، تبين لنا أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار لأن $(Prob.\,Chi.\,Sauqre = 0.2187)$ وهي أكبر من **5%** وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية.

ثانيا: اختبار عدم ثبات التباين: من أجل اختبار عدم تباين حد الخطأ نقوم باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط للانحدار الذاتي **(ARCH)**، حيث يتم اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

الشكل رقم (III- 11): نتائج اختبار عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

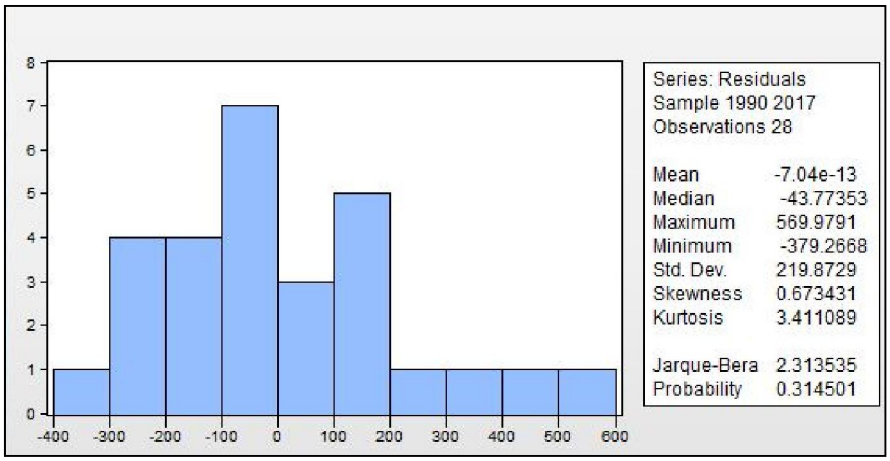
F-statistic	0.231903	Prob. F(1,25)	0.6343
Obs*R-squared	0.248154	Prob. Chi-Square(1)	0.6184

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Eviews 9).

من خلال نتائج الاختبار تبين لنا ثبات تباين الأخطاء لأن احتمالية **F-STATISTIC** بلغت قيمتها $(Prob = 0.6184)$ وهي أكبر من عند معنوية (0.05) ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: للتأكد من صلاحية النموذج يجب أن تكون أخطاء التقدير تتوزع توزيعا طبيعيا، والذي يفترض وجود فرضيتين: الفرض الصفري القائل أن ε_t يتبع التوزيع الطبيعي، والفرض البديل والذي قائل **أن** ε_t لا يتبع التوزيع الطبيعي، وكان الشكل كالآتي:

الشكل رقم (III- 04):: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Eviews 9).

من خلال الشكل تبين أن الأخطاء الناتجة عن النموذج المقدر موزعة توزيعا طبيعيا حيث تم قبول فرضية العدم استنادا إلى قيمة احتمال اختبار **JARQUE – BERA** التي بلغت قيمتها $(\text{Prob} = 0.3145)$ عند مستوى معنوية (0.05).

رابعا: اختبار ملائمة الشكل: ويتم ذلك عن طريق اختبار **RAMSEY** وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (III- 12): نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: BD BD(-1) BD(-2) BD(-3) BD(-4) GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) I I(-1) I(-2) I(-3) TINF TINF(-1) TINF(-2) TINF(-3) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.829857	10	0.4260
F-statistic	0.688663	(1, 10)	0.4260

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	84098.92	1	84098.92
Restricted SSR	1305290.	11	118662.8
Unrestricted SSR	1221191.	10	122119.1

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Eviews 9).

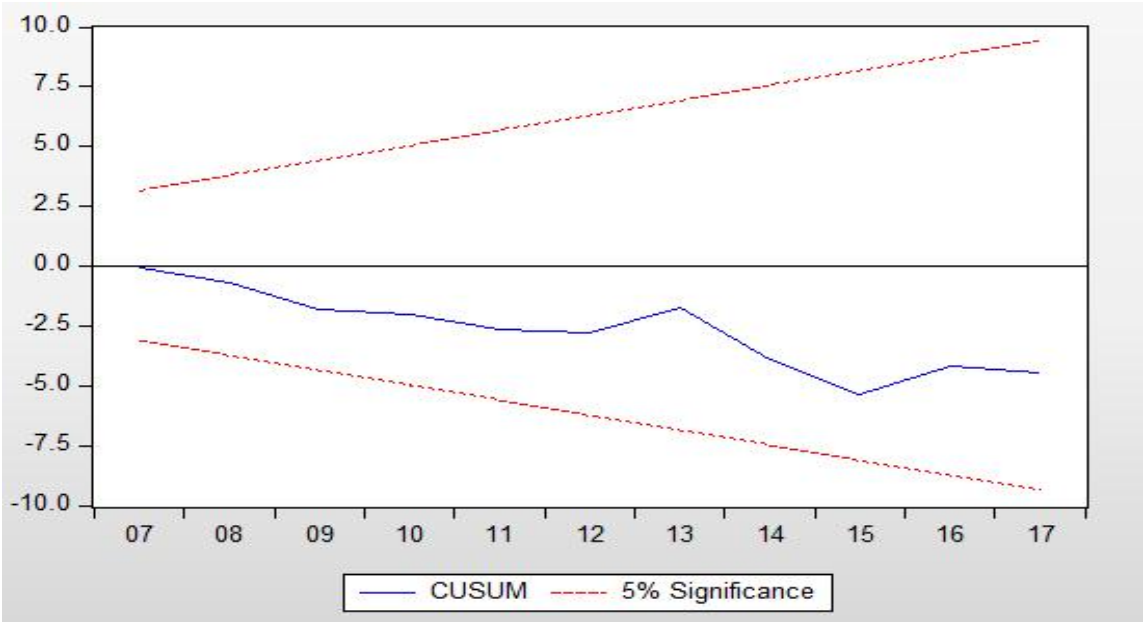
بالاستدلال إلى نتائج **RAMSEY** نستنتج صحة الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج حيث تم قبول الفرض البديل القائل بصحة الشكل الدالي ورفض فرضية العدم وهذا من خلال احتمالية **(F)** التي بلغت بقيمتها (0.4260) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية (0.05).

III.2.3.2. اختبار استقرارية النموذج:

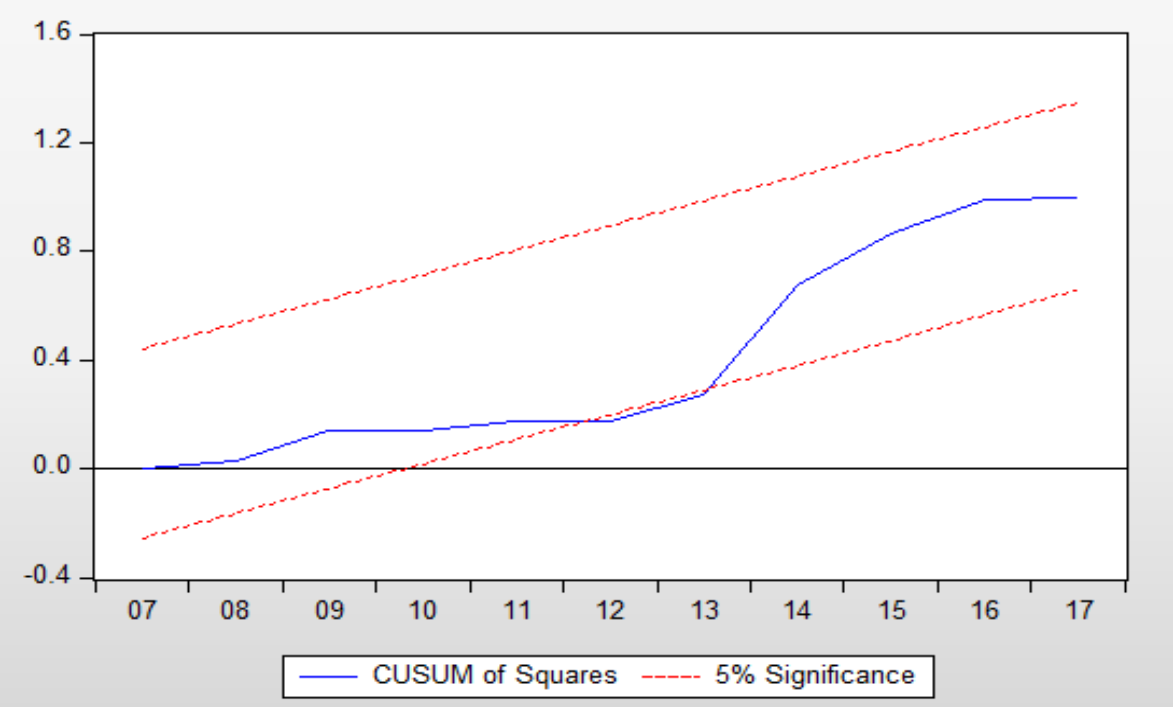
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، والشكلين البيانين التاليين يوضحان اختباري استقرار النموذج المقدر:

الشكل رقم (III-05): نتائج اختبار استقرار النموذج.

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة:



اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **(CUSUM)** بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%، ونفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUMSQ)** مع ملاحظة خروج الخط البياني عن الحدود الحرجة ولكن بنسبة قليلة لا تؤثر على النموذج ويمكن إهمالها، ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير ومنه يتضح من هذا الاختبار أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1986م إلى غاية 2017م وذلك بإتباع نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **(ARDL)**، ويمكن استخلاص أهم النتائج.

- كمدخل نظري للنموذج المستخدم في الدراسة القياسية، قبل تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **(ARDL)** التأكد من أن المتغيرات ليس متكاملة من الرتبة الثانية **I(2)** وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة، وبعد ذلك يتم تحديد فترة الإبطاء الكافية للنموذج، ومن ثم يتم اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وتقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ، وأخيرا يتم اختبار صلاحية النموذج.
- لقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لبناء نموذج قياسي يتضمن عجز الموازنة العامة كمتغير تابع ومحدداتها والمتمثلة في إجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة، ولقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وإجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير بعلاقة سالبة، بالإضافة إلى وجود تلك العلاقة في الأجل الطويل في السنة الحالية، أما معدل التضخم وسعر الفائدة لم تكونا لهما معنوية احصائية.

خـاتمة عـامـة

حظي موضوع عجز الموازنة العامة باهتمام العديد من الاقتصاديين خاصة بعد نهاية التسعينيات، هذا ما زاد اهتمام الباحثين بوسائل معالجته لتدارك النقص الحاصل في الموارد المالية للدولة والذي جعل هذا العجز يتفاقم خاصة مع زيادة حجم الإنفاق العام الذي لم يغطى من طرف الإيرادات العامة المرتبطة أساسا بالإرادات النفطية المحكمة من طرف الهيآت الدولية، بالإضافة إلى تدهور الإنتاج في

كافة القطاعات خاصة القطاع الفلاحي والسياحي في الجزائر، كل هذا كان سبب في استمرار العجز في الموازنة الدولة، ومعالجة هذه الظاهرة تستدعي أولا تشخيصها لأنه ليس من المجدي أن نسعى لمعالجتها إن كنا لا نملك معرفة شاملة حولها، لذلك ومن خلال دراستنا هذه حاولنا التطرق لمختلف الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة ومحدداتها المتمثلة في إجمالي الناتج المحلي؛ سعر الفائدة؛ ومعدل التضخم خلال الفترة 1986م-2017م وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يفسر هذه العلاقة.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث حاولنا من خلال الفصل الأول عرض مختلف الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة، أما في الفصل الثاني فقمنا من خلاله بتقديم دراسة وصفية لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986م إلى غاية 2017م، أما في الفصل الثالث فخصصناه لبناء نموذج قياسي لمحددات عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة المذكورة سابقا، ومن أجل ذلك قمنا ببناء معطيات هذه الدراسة بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي والأدوات الإحصائية والرياضية وهذا من أجل إعطاء أحسن نمذجة لظاهرة العجز في الموازنة العامة.

وكمرحلة أولية ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بعرض الجانب النظري للدراسة القياسية والمتمثل في منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة **(ARDL)**، أما المرحلة الثانية حاولنا تطبيق الجانب النظري المعلن عنه سابقا من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، ثم اختبرنا ما إذا كانت المتغيرات تتمتع بخاصية التكامل المشترك باختبار الحدود **(Bounds Test)**، وبعد اختبار فترات الإبطاء المثلى تم تقدير النموذج وفحص جودته ثم تحليل النتائج.

وأخيرا ومن خلال هذه الحوصلة توصلنا إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية التي تم طرحها سابقا وذلك من خلال جملة من النتائج والتي نذكر أهمها:

1) تعتبر الموازنة العامة أحد أهم الأدوات التي تستعملها الدول المعاصرة لتنظيم عملياتها المالية المختلفة، بل وإنها تعتبر الأداة التقليدية التي لا تكاد دولة من الدول تعمل من دونها كونها توفر الاختبارات البديلة للحكومة في توجيه الموارد الاقتصادية واستخدامها.

2) في بعض الحالات يحدث في الموازنة العامة عجز مالي نظرا لعدة أسباب تتعلق إما بالعوامل المؤدية لزيادة الإنفاق العام والتي سببها زيادة الإعانات ودعم أسعار السلع الأساسية، وإما العوامل المؤدية إلى تراجع الإرادات العامة كضآلة الأداء الضريبي وعدم تطويره، وهذه النتيجة **تثبت صحة الفرضية الأولى،** والقائلة: تكمن العوامل المؤدية إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة إلى سببين رئيسيين هما: تراجع الإيرادات العامة وزيادة عجم الإنفاق العام.

3) لقد أظهرت الدراسة القياسية وجود علاقة طويلة الأجل بين إجمالي الناتج المحلي وعجز الموازنة العامة في الجزائر حيث كان التأثير سلبيا، فكلما زاد إجمالي الناتج المحلي انخفض العجز في الموازنة العامة وهذا **يثبت صحة الفرضية الثانية،** والقائلة: حسب النظرية الكلاسيكية توجد علاقة ضعيفة بين عجز الموازنة العامة وإجمالي الناتج المحلي.

4) لا توجد علاقة بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة وغير معنوية إحصائيا في الأجل الطويل وهذه النتيجة **تنفي الفرضية الثالثة** والقائلة: يؤثر معدل التضخم على تفاقم العجز الموازنة العامة بنسبة كبيرة.

5) عدم وجود علاقة بين سعر الفائدة وعجز الموازنة العامة وهذا **يثبت صحة الفرضية الرابعة،** والقائلة لا توجد علاقة بين سعر الفائدة وعجز الموازنة العامة.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إدراج التوصيات التالية:

- ضرورة تجويد أجهزة الجباية "الضرائب".
- توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الإنتاج المحلي وبتالي زيادة مصادر تمويل الموازنة.

- العمل على خفض معدل التضخم.
- عدم الاعتماد الكامل على التمويل الداخلي للعجز في الموازنة لما له من آثار سلبية خاصة في مجال تضخم الكتلة النقدية والأسعار، دون أن يكون هناك أثر إيجابي على الصادرات.
- ترشيد الإنفاق الحكومي، وتشجيع القطاعات الغير نفطية لزيادة الإرادات الحكومية الخارجة عن قطاع النفط والذي بات غير مستقر.

وفي النهاية نتمنى أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع، وأن يكون البحث قد وصل إلى المستوى المطلوب في تبيان أهمية عجز الموازنة العامة وضرورة معالجة العجز الحاصل فيها، ومما لا شك فيه لا يخلو أي عمل بشري من النقائص مهما كان عرضه بالرغم من المجهودات المبذولة، ويبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات مما يستوجب إجراء المزيد من الدراسات باستخدام السلاسل الزمنية وكذلك إضافة متغيرات جديدة، لذا نقترح التطرق لدراسة هذه المواضيع في البحوث المقبلة إنشاء الله والمتمثلة فيما يلي:

1) دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على عجز الموازنة العامة في الجزائر.

2) دور السياسة المالية في الحد من العجز في الموازنة العامة.

3) كفاءة القطاع الضريبي والحد من عجز الموازنة العامة في الجزائر.

4) العلاقة بين أسعار البترول والكتلة النقدية وتأثيرهما على عجز الموازنة العامة في الجزائر.

5) دراسة قياسية حول تأثير الفساد المالي والإداري على عجز الموازنة العامة.

قـــائمة المـراجـــع

قـــائمة المراجـــع العربيـــة:

أولا: الكتـــب:

1) تقي عرفان الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999م.

2) جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004م.

3) جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007م.

4) جميل جريسات، موازنة الآداء بين النظرية والتطبيق، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995م.

5) جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006م.

6) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، بيروت: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 1988م.

7) حسن خلف فليح، المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان: جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2008م.

8) زينب عوض الله، ومحمد أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003م.

9) شحادة خالد الخطيب، وزهير أحمد شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م.

10) عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001م.

11) عادل محمد أحمد عبد العزيز. الفائدة والتضخم بين النظرية والواقع. الاسكندرية/مصر: دار التعليم الجامعي، 2015م.

12) عباس محمد محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، 2005م.

13) عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي"، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م.

14) عبد الرحمان مؤيد، وطاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، الطبعة الأولى، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2015م.

15) عبد الله خبابة، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2016م.

16) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م.

17) عبد المعطي عساف، وعلي العربي، إدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان، 2012م.

18) عدلي ناشد سوزي، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م.

19) عدنان حسين الخياط، ومهدي سهر الجبوري، وواثق علي الموسومي، اقتصاديات الموازنة العامة "الجزء الأول"، الطبعة الأولى، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016م.

20) علي زيغود، المالية العامة، بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، 2005م.

21) علي سعيد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2011م.

22) علي محمد خليل، وسليمان أحمد الوزري، المالية العامة، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013م.

23) طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010م.

24) فوزي محمد أبو السعود، وعبد الوهاب علي نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الاسكندرية: الدار الدولية للكتاب، 2014م.

25) محمد أسامة الفولي، وزينب عوض الله، أساسيات الاقتصاج النقدي والمصرفي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003م.

26) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008م.

27) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، عمان: دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2011م،

28) محمد طاقة، وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007م.

29) محمد عبد العزيز عجمية، وناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد بالكلية التجارية، 2002م.

30) محمد علي خليل، وأحمد سليمان اللّوزي، المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013م.

31) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007م.

32) نضال الحواري، ضرار العتيبي، محمد الوادي، وإبراهيم خريس، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007م.

ثـانيـا: المذكــرات والأطروحــات:

1) تيسير أسامة الصرايرة، "عجز الموازنة العامة وأثره على عرض النقد في الأردن في الفترة "1980م-2013م"، مذكرة الماجستير: تخصص الإقتصاديات المالية والأعمال، مؤتة، الأردن، 2015م.

2) جمال الدين سلامة، "طرق الحد من العجز الموازني "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، البليدة، الجزائر، 2014م/2015م،

3) حسين عبد الله أبو القمصان، "العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية "1995م-2013م"، مذكرة الماجستير: تخصص اقتصاديات التنمية، غزة، فلسطين، 2015م،

4) شيماء هاشم علي، "أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي – اليابان – حالة دراسية للمدة "1990م – 2005م"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بغداد، 2008م.

5) رابح بعياي. "العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرهما على ميزان المدفوعات "حالة حالة الجزائر 1994م–2014م"." مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلووم الاقتصادية تخصص علوم مالية، المدية/الجزائر، 2016م/2017م.

6) طارق قويدري، "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة تطبيقية للفترة 1990م–2014م"، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود وتمويل، بسكرة، الجزائر، 2015م/2016م.

7) عبده سليمان داؤود. "سياسات معالجة عجز الموازنة العامة في السودان في الفترة "1980م–2000م"." أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، السودان، 2007م.

8) عادل زقرير، "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة "1998م – 2012م"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2014م/2015م.

9) عبد الرؤوف شيخة، وأسامة العياشي، "أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر للفترة ما بين "1980م – 2015م"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، مسيلة، الجزائر، 2016م – 2017م.

10) عبده سليمان داؤود، "سياسات معالجة عجز الموازنة العامة في السودان في الفترة "1980م–2000م"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، السودان، 2007م.

11) عفات علام مالك عودة الدليمي، "قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي في الفترة "1985م– 2015م"،" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، العراق، 2018م.

12) عماد معوشي، "قياس أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة "1970م– 2007م"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدية، الجزائر، 2010م/2011م.

13) علي حسين جابر، ومهند أروى مجيد، "تحليل درجات الحرارة في مدين بغداد باستخدام السلاسل الزمنية للفترة "2015م – 2016م"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة البكالوريوس في علوم الاحصاء والمعلوماتية، بغداد، 2017م.

14) فايزة خليفي، و خديجة شنافي. "دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة "1990م–2014م"." مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، البويرة/الجزائر، 2014م/2015.

15) لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة للجزائر–تونس"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2013م/2014م.

16) محمد ادريوش دحماني، وعبد القادر ناصر، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة،" تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة "2001م– 2014م"، سطيف – الجزائر، 2013م،

17) محمد فاطمي، وفيصل يسبع، "دراسة قياسية لأقر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980م/2012م"." الجزائر.

18) مروة شرقي، وإيمان خديجي، "أثر هيكل الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "دراسة تحليلية للفترة 2001م–2015م"." مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، مسيلة/الجزائر، 2016م/2017م.

19) مريم شواف. "الانفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر "دؤراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990م–2012م"." مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، أم البواقي/الجزائر، 2014م/2015م.

20) نبيل عاهد عناية، "أثر عجز الموازنة العامة على نمو الاقتصاد الفلسطيني "1996م–2013م"، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، غزة – فلسطين، 2014م.

21) وردة موساوي، "عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات "حالة الجزائر للفترة 1990م–2010م"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المدية، الجزائر، 2012م/2013م.

22) يوسف عبد الجبار صدام عبد الله، "أثر المتغيرات الكلية على عجز الميزانية العامة في السودان في الفترة "2007م– 2016م"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، السودان، 2018م،

ثـالثـا: المقالات والمجـلات:

1) أحمد عبد الله سلمان الوائلي، "التأثير المتبادل لظاهرتي التضخم وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي "دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1980م–2011م"، "مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، رقم العدد 20 (2015م).

2) جليل عبد الحسين الغالبي، وحقي أمين توماس، "العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة – مصر – حالة دراسية للمدة 1990م – 2014م،" مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، رقم العدد 21 (نوفمبر 2017م).

3) حكيمة حليمي، ونوال باهي، "عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة "2001م–2017م"،" مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، رقم العدد 4 (جوان 2018م).

4) حسن علي عبد الزهرة، وحسن عبد اللطيف شومان، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء **(ARDL)**، "العلوم الاقتصادية المجلد التاسع، رقم العدد 34 (2013م).

5) حواس أمين، وفاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين باستخدام منهجة **(ARDL)** خلال الفترة 1980"م2012 –م"، الجزائر(2013م).

6) زهير شلال، "تحليل تركيبة المزيج التمويلي للخزين لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر "2010م–2014م"، معارف مجلة علمية محكمة، رقم العدد20 .

7) سهر مهدي الجيوري، وكاظم سلام شاني، "تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة "1988م – 2009م"، "مجلة الإدارة والإقتصاد المجلد الثاني، رقم العدد 8.

8) صالح إبراهيم العمر، عبد الهادي محمد العلاوين، وبولس ديانا الحصري، "أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الأردن "1996م-2008م"، "مجلة دراسات العلوم الإدارية المجلد 40، رقم العدد 1 (2013م).

9) عبد الجليل شليق، وعبد الوهاب دادن، "العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي "حقيقته وآليات تمويله"، "مجلة رؤى الاقتصادية المجلد 7، رقم العدد 2 (ديسمبر 2017م).

10) عبد الحسين سالم سالم، "عجز الموازنة العالم ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للطرق للمدة "2003م-2012م"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 18، رقم العدد 68.

11) علي بودلال، "العجز الموازني في الجزائر 'الأسباب، النتائج والحلول"،" مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، رقم العدد 6 (جوان 2018م).

12) علي توبين، "عجز الموازنة العامة وآثاره بين النظرية والتطبيق،" مجلة الاقتصاد الجديد، 2015م.

13) غسان إيمان شحرور، "عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، "بحوث اقتصادية عربية، رقم العددان 63 - 64 (2013م).

14) قاسم محمد الحموري، ومعاذ محمد عابدين، "عجز الميزانية في الدولة العثمانية "الأسباب والحلول"، "مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، رقم العدد 10.

15) محمد عبد العزيز عجمية، وناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد بالكلية التجارية، 2002م.

16) محمد بن مريم، "دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج **(ARDL)** خلال الفترة "1987م - 2016م"، "الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، رقم العدد 20 (جوان 2018م).

17) مجلخ ,سليم,، كمالة حمانة، تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية "دراسة تحليلية للفترة (2004م- 2013م، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (40جوان 2016م).

18) ناريمان رقوب، "معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل، "مجلة معارف العلمية الدولية، رقم العدد 22 (جوان 2017م)،

19) هيوا عثمان إسماعيل، وعثمان خدر باداوة يي سردار، "تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كوردستان – العراق للمدة 1997م– 2013م، "مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الساب، العدد 13 (2015م).

20) وردة موساوي، "تحليل العلاقة بين العجز الموازني والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990م– 2010م،" مجلة الاقتصاد والتنمية، رقم العدد 06 (جوان 2016م).

ثـالثـا: المداخـلات والملتقيــات:

1) طارق هزرشي، والأمين لباز، "دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، "مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، 23–24 فيفري 2011م.

رابعا: المحــاضـرات:

1) محمد ادريوش دحماني، "سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي،" سيدي بلعباس الجزائر، 2013م.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1) العجز في الموازنة العامة، 01/ 06/ 2017م، **WWW.mouwazaf-dz.com** (تاريخ الوصول 11/ 01/ 2010م).

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1)Aftab, Muhammad, Zaheer Abbas, and Farrukh Nawaz Kayani. "Impact of exchange rate volatility on sectoral exports of Pakistan: An ARDL

investigation." *Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies* (Emerald Group Publishing Limited) 5, no. 3 (2012).

2) Bourbonnais, Régis. *Exercices Pédagogiques D'économétrie.* 2 édition. Paris, 2012.

3) Bourbonnais Régis, Exercices Pédagogiques D'économétrie, 2 édition, Paris, Janvier 2012.

4) Douglas, Montgomery, Jennings Cheryl, and Kulahci Murat. *Introduction to Time Series Analysis and Forecasting.* Hoboken: John Wiley, 2015.

5) Islam, Faridul, Qazi Muhammad Adnan Hye, and Muhammad Shahbaz. "Import-Economic Growth Nexus: ARDL Approach to Cointegration." *Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies* (Emerald Group Publishing Limited) 5, no. 3 (2012): 194-214.

6) Malawi, A.I, and M AlMansi. "Economic Globalization and Labor Productivity: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Testing Approach." *International Journal of Business and Statistical Analysis*, 2014.

7) Manamba Epapha, "Analysis of budget deficits and macroeconmic fundamentals: A VAR-VECM approach, "Journal of Economics and Management 10, no: 22367 (4 2017).

8) Narayan, Paresh Kumar, and Seema Narayan. "Are exports and imports cointegrated? Evidence from 22 least developed countries." *Applied Economics Letters* (Routledge) 5, no. 12 (2005):

قائمة الجداول والملاحق

الملحق رقم (01): تطور رصيد عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة "1986م-2017م".

(الوحدة : مليار دينار جزائري)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الرصيد	-35.2	-22.4	-43.3	-7.4	20.3	18.7	-12.2	-105.5
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد	10.5	-28.4	72.7	66.1	-108.3	16.5	398.8	171
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد	10.5	438.5	436	896.4	1150.6	456.8	906.9	-713.1
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد	-178.2	-168.6	-710.9	-143.7	-1375.3	-2621.7	-2245.3	-1662.2

الملحق رقم (02): تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة "1986م-2017م".

(الوحدة : مليار دينار جزائري)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
GDP	299.5	323.7	349.5	423.3	555.8	844.5	1048.2	1166
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
GDP	1491.5	1990.6	2570	2780.2	2830.5	3238.2	4123.5	4227.1
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
GDP	4522.8	5252.3	6149.1	7562	8501.6	9352.9	11043.7	9968
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
GDP	11991.6	14589	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8	18906.6

Source: Banque mondiale, sur le site: WWW.banquemondiale.org.

الملحق رقم (03): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة "1986م-2017م".

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
معدل التضخم	12.372	7.441	5.912	9.304	16.653	25.886	31.670	20.540
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم	29.048	29.780	18.679	5.734	4.950	2.646	0.340	226.4
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	1.418	4.269	3.962	1,382	2,315	3,674	4,863	5,734
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3.913	4.522	8.895	3.254	2.916	4,785	6.398	5.591

Source: Banque mondiale, sur le site: WWW.banquemondiale.org.

الملحق رقم (04): تطور معدلات الفائدة في الجزائر في الفترة "1986م-2017م".

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
معدل الفائدة	0.825	-4.449	-4.640	-8.055	-17.089	-29.773	-11.422	-4.950
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الفائدة	-13.757	-7.902	-4.049	8.137	15.104	-0.096	-10.317	10.03
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الفائدة	7.178	-0.189	-3.783	-6.99	-2.319	1.482	-6.376	21.608
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الفائدة	-6.962	-8.661	0.483	8.067	8.314	15.597	7.047	1.123

Source: Banque mondiale, sur le site: WWW.banquemondiale.org.

الملحق رقم (05): نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF)

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (BD) للنموذج السادس.

Null Hypothesis: BD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.995440	0.5809
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BD)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 11:29
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD(-1)	-0.267554	0.134083	-1.995440	0.0558
C	200.3881	197.2956	1.015675	0.3185
@TREND("1986")	-17.93948	11.29870	-1.587747	0.1236

R-squared	0.143530	Mean dependent var	-52.48387
Adjusted R-squared	0.082354	S.D. dependent var	535.6104
S.E. of regression	513.0818	Akaike info criterion	15.41051
Sum squared resid	7371083.	Schwarz criterion	15.54929
Log likelihood	-235.8630	Hannan-Quinn criter.	15.45575
F-statistic	2.346169	Durbin-Watson stat	2.214337
Prob(F-statistic)	0.114280		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (BD) للنموذج الخامس.

Null Hypothesis: BD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.436381	0.5517
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BD)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 11:32
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD(-1)	-0.180167	0.125431	-1.436381	0.1616
C	-75.48651	95.88464	-0.787264	0.4375

R-squared	0.066419	Mean dependent var	-52.48387
Adjusted R-squared	0.034227	S.D. dependent var	535.6104
S.E. of regression	526.3645	Akaike info criterion	15.43221
Sum squared resid	8034728.	Schwarz criterion	15.52472
Log likelihood	-237.1992	Hannan-Quinn criter.	15.46236
F-statistic	2.063190	Durbin-Watson stat	2.217975
Prob(F-statistic)	0.161595		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (BD) للنموذج الرابع.

Null Hypothesis: BD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.331952	0.1654
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BD)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 11:33
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD(-1)	-0.163674	0.122883	-1.331952	0.1929

R-squared	0.046467	Mean dependent var	-52.48387
Adjusted R-squared	0.046467	S.D. dependent var	535.6104
S.E. of regression	523.0183	Akaike info criterion	15.38884
Sum squared resid	8206445.	Schwarz criterion	15.43509
Log likelihood	-237.5270	Hannan-Quinn criter.	15.40392
Durbin-Watson stat	2.207981		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (BD) بعد إجراء الفروقات الأولى للنموذج السادس.

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.986737	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BD,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 11:36
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD(-1))	-1.329232	0.190251	-6.986737	0.0000
C	147.6508	210.2925	0.702121	0.4886
@TREND("1986")	-13.73123	11.48391	-1.195693	0.2422

R-squared	0.644745	Mean dependent var	19.01000
Adjusted R-squared	0.618429	S.D. dependent var	857.4408
S.E. of regression	529.5532	Akaike info criterion	15.47696
Sum squared resid	7574377.	Schwarz criterion	15.61708
Log likelihood	-229.1544	Hannan-Quinn criter.	15.52179
F-statistic	24.50084	Durbin-Watson stat	2.020628
Prob(F-statistic)	0.000001		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (BD) بعد إجراء الفروقات الأولى النموذج الخامس.

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.844925	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BD,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 11:37
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD(-1))	-1.276597	0.186503	-6.844925	0.0000
C	-75.03691	98.40407	-0.762539	0.4521

R-squared	0.625933	Mean dependent var	19.01000
Adjusted R-squared	0.612574	S.D. dependent var	857.4408
S.E. of regression	533.7017	Akaike info criterion	15.46189
Sum squared resid	7975449.	Schwarz criterion	15.55530
Log likelihood	-229.9284	Hannan-Quinn criter.	15.49178
F-statistic	46.85300	Durbin-Watson stat	1.998270
Prob(F-statistic)	0.000000		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (BD) بعد إجراء الفروقات الأولى النموذج الرابع.

Null Hypothesis: D(BD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.854760	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BD,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 11:38
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD(-1))	-1.256740	0.183338	-6.854760	0.0000

R-squared	0.618165	Mean dependent var	19.01000
Adjusted R-squared	0.618165	S.D. dependent var	857.4408
S.E. of regression	529.8364	Akaike info criterion	15.41578
Sum squared resid	8141072.	Schwarz criterion	15.46249
Log likelihood	-230.2367	Hannan-Quinn criter.	15.43072
Durbin-Watson stat	1.991846		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (GDP) للنموذج السادس.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.615233	0.7636
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 11:44
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.109877	0.068025	-1.615233	0.1175
C	-347.9938	343.5742	-1.012863	0.3198
@TREND("1986")	103.8769	44.66115	2.325889	0.0275

R-squared	0.251853	Mean dependent var	600.2277
Adjusted R-squared	0.198414	S.D. dependent var	747.3572
S.E. of regression	669.1188	Akaike info criterion	15.94157
Sum squared resid	12536160	Schwarz criterion	16.08034
Log likelihood	-244.0943	Hannan-Quinn criter.	15.98680
F-statistic	4.712905	Durbin-Watson stat	1.863839
Prob(F-statistic)	0.017211		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (GDP) بعد إجراء الفروقات الأولى النموذج السادس.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.926472	0.0022
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.952481	0.193339	-4.926472	0.0000
C	44.65481	279.7396	0.159630	0.8744
@TREND("1986")	33.19251	16.27214	2.039837	0.0513

R-squared	0.473604	Mean dependent var	49.18446
Adjusted R-squared	0.434612	S.D. dependent var	946.3295
S.E. of regression	711.5667	Akaike info criterion	16.06745
Sum squared resid	13670835	Schwarz criterion	16.20757
Log likelihood	-238.0118	Hannan-Quinn criter.	16.11228
F-statistic	12.14611	Durbin-Watson stat	1.971366
Prob(F-statistic)	0.000173		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (GDP) بعد إجراء الفروقات الأولى للنموذج الخامس.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.253139	0.0023
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.800160	0.188134	-4.253139	0.0002
C	505.4713	174.0471	2.904221	0.0071

R-squared	0.392482	Mean dependent var	49.18446
Adjusted R-squared	0.370785	S.D. dependent var	946.3295
S.E. of regression	750.6575	Akaike info criterion	16.14412
Sum squared resid	15777629	Schwarz criterion	16.23753
Log likelihood	-240.1617	Hannan-Quinn criter.	16.17400
F-statistic	18.08919	Durbin-Watson stat	1.958420
Prob(F-statistic)	0.000212		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (i) النموذج الرابع.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.299506	0.0097
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(I)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I(-1)	-0.777109	0.180744	-4.299506	0.0002
C	-8.760930	3.850919	-2.275023	0.0308
@TREND("1986")	0.473114	0.209007	2.263630	0.0315

R-squared	0.398051	Mean dependent var	0.009633
Adjusted R-squared	0.355055	S.D. dependent var	11.28702
S.E. of regression	9.064436	Akaike info criterion	7.338360
Sum squared resid	2300.592	Schwarz criterion	7.477133
Log likelihood	-110.7446	Hannan-Quinn criter.	7.383597
F-statistic	9.257785	Durbin-Watson stat	1.931835
Prob(F-statistic)	0.000820		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (Tinf) للنموذج السادس.

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.898637	0.6311
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TINF)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 12:16
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TINF(-1)	-0.227110	0.119617	-1.898637	0.0680
C	3.871755	2.835798	1.365314	0.1830
@TREND("1986")	-0.124024	0.120319	-1.030793	0.3115

R-squared	0.114073	Mean dependent var	-0.218726
Adjusted R-squared	0.050793	S.D. dependent var	5.204001
S.E. of regression	5.070115	Akaike info criterion	6.176370
Sum squared resid	719.7699	Schwarz criterion	6.315143
Log likelihood	-92.73373	Hannan-Quinn criter.	6.221606
F-statistic	1.802662	Durbin-Watson stat	1.558005
Prob(F-statistic)	0.183472		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (Tinf) للنموذج الخامس.

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.592896	0.4742
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TINF)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TINF(-1)	-0.161401	0.101326	-1.592896	0.1220
C	1.278025	1.309176	0.976206	0.3370

R-squared	0.080454	Mean dependent var	-0.218726
Adjusted R-squared	0.048746	S.D. dependent var	5.204001
S.E. of regression	5.075579	Akaike info criterion	6.149099
Sum squared resid	747.0835	Schwarz criterion	6.241614
Log likelihood	-93.31104	Hannan-Quinn criter.	6.179257
F-statistic	2.537318	Durbin-Watson stat	1.597119
Prob(F-statistic)	0.122026		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (Tinf) للنموذج الرابع.

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.282376	0.1798
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TINF)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 12:18
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TINF(-1)	-0.090407	0.070499	-1.282376	0.2095

R-squared	0.050237	Mean dependent var	-0.218726
Adjusted R-squared	0.050237	S.D. dependent var	5.204001
S.E. of regression	5.071600	Akaike info criterion	6.116916
Sum squared resid	771.6337	Schwarz criterion	6.163174
Log likelihood	-93.81220	Hannan-Quinn criter.	6.131995
Durbin-Watson stat	1.658643		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (Tinf) بعد إجراء الفروقات الأولى للنموذج السادس.

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.920213	0.0240
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TINF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 12:20
Sample (adjusted): 1989 2017
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TINF(-1))	-1.016288	0.259243	-3.920213	0.0006
D(TINF(-1),2)	0.149119	0.194761	0.765652	0.4511
C	0.752681	2.312582	0.325472	0.7475
@TREND("1986")	-0.046939	0.122106	-0.384412	0.7039

R-squared	0.457466	Mean dependent var	0.024935
Adjusted R-squared	0.392362	S.D. dependent var	7.047123
S.E. of regression	5.493315	Akaike info criterion	6.372383
Sum squared resid	754.4127	Schwarz criterion	6.560975
Log likelihood	-88.39955	Hannan-Quinn criter.	6.431448
F-statistic	7.026678	Durbin-Watson stat	1.953204
Prob(F-statistic)	0.001387		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (Tinf) بعد إجراء الفروقات الأولى للنموذج الخامس.

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.742786	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TINF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 12:21
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TINF(-1))	-0.876830	0.184877	-4.742786	0.0001
C	-0.037145	0.962591	-0.038588	0.9695

R-squared	0.445479	Mean dependent var	0.137458
Adjusted R-squared	0.425675	S.D. dependent var	6.951929
S.E. of regression	5.268468	Akaike info criterion	6.225697
Sum squared resid	777.1891	Schwarz criterion	6.319110
Log likelihood	-91.38545	Hannan-Quinn criter.	6.255580
F-statistic	22.49402	Durbin-Watson stat	1.971300
Prob(F-statistic)	0.000056		

اختبار جذر الوحدة للسلسلة (Tinf) بعد إجراء الفروقات الأولى للنموذج الرابع.

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.828638	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TINF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 12:22
Sample (adjusted): 1988 2017
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TINF(-1))	-0.876557	0.181533	-4.828638	0.0000

R-squared	0.445449	Mean dependent var	0.137458
Adjusted R-squared	0.445449	S.D. dependent var	6.951929
S.E. of regression	5.176973	Akaike info criterion	6.159083
Sum squared resid	777.2305	Schwarz criterion	6.205790
Log likelihood	-91.38625	Hannan-Quinn criter.	6.174025
Durbin-Watson stat	1.971659		

الملحق رقم (06): تقدير معادلة (ARDL).

Estimation Command:
==========
ARDL(FIXED, REGLAGS=3) BD GDP I TINF @

Estimation Equation:
==========
BD = C(1)*BD(-1) + C(2)*BD(-2) + C(3)*BD(-3) + C(4)*BD(-4) + C(5)*GDP + C(6)*GDP(-1) + C(7)*GDP(-2) + C(8)*GDP(-3) + C(9)*I + C(10)*I(-1) + C(11)*I(-2) + C(12)*I(-3) + C(13)*TINF + C(14)*TINF(-1) + C(15)*TINF(-2) + C(16)*TINF(-3) + C(17)

Substituted Coefficients:
==========
BD = 0.0944128215342*BD(-1) + 0.0665517680137*BD(-2) + 0.0719316359525*BD(-3) - 0.252888223802*BD(-4) + 0.570293495954*GDP - 0.51577771894*GDP(-1) + 0.202521086714*GDP(-2) - 0.415598974035*GDP(-3) + 7.6410756246*I - 14.3050162533*I(-1) + 11.1476643585*I(-2) - 20.3909675966*I(-3) - 23.35642784*TINF + 8.32694266835*TINF(-1) - 14.7981194752*TINF(-2) - 12.9153117857*TINF(-3) + 577.622030578

Cointegrating Equation:
D(BD) = 0.114404819836*D(BD(-1)) + 0.180956587850*D(BD(-2)) + 0.252888223802*D(BD(-3)) + 0.570293495954*D(GDP) -0.202521086714*D(GDP(-1)) + 0.415598974035*D(GDP(-2)) + 7.641075624604*D(I) -11.147664358529*D(I(-1)) + 20.390967596595*D(I(-2)) -23.356427839965*D(TINF) + 14.798119475234*D(TINF(-1)) + 12.915311785745*D(TINF(-2)) -1.019991998302*(BD - (-0.15545427*GDP(-1) -15.59545947*I(-1) -41.90514877*TINF(-1) + 566.30055093))

الملحق رقم (07): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

ARDL Bounds Test
Date: 06/16/19 Time: 12:38
Sample: 1990 2017
Included observations: 28
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.579594	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61